MAC 339 3-M/01

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد Université Abou Bekr Belkaid

تلمسان الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية و التسيير والعلوم التجارية

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تخصص: تحليل اقتصادي

الموضوع

تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة و آفاقها في ظل اتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية حالة الجزائر-

إعداد الطالب:
بوجمعة بلال

تحت إشراف البروفيسور:
شريف شكيب أنور

أعضاء لجنة المناقشة

ا.د بندي عبد الله عبد السلام	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
ا.د شريف شكيب أنور	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفا
ا.د بلمقدم مصطفى	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	ممتحنا
د. شريف مصطفى	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان	ممتحنا
د. تشوار خير الدين	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان	ممتحنا

السنة الجامعية 2007/2006

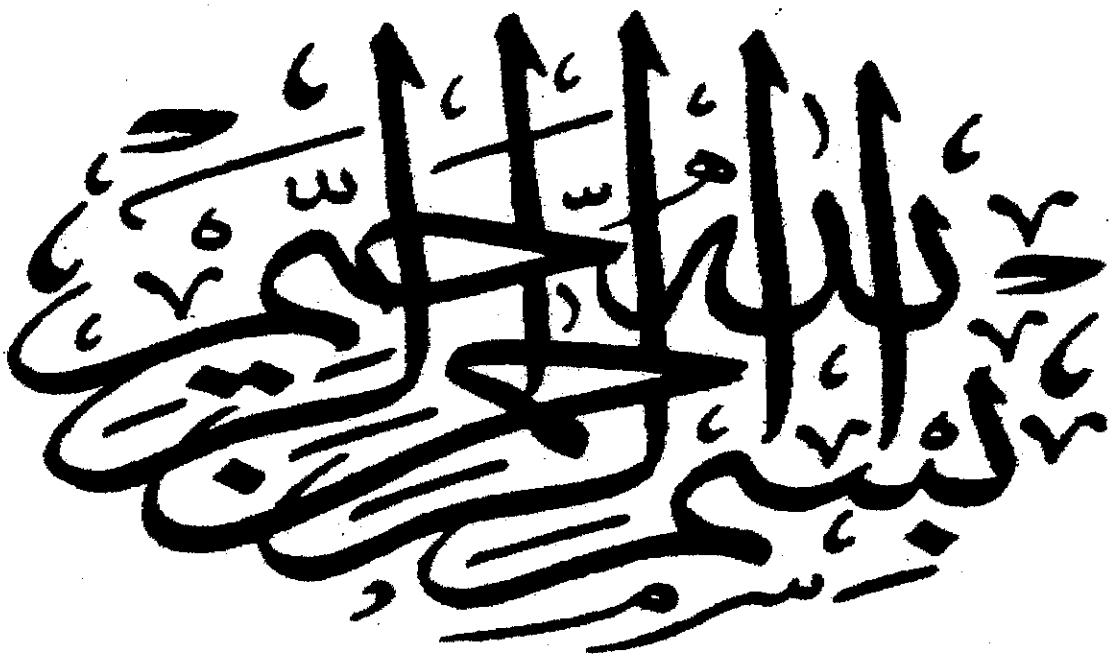

شكر وعرفان

الحمد والشكر لله الذي وفقنا ومنحنا القوة لإتمام هذا العمل المتواضع كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف على هذا العمل البروفيسور " **شريف شكيب أنور**" الذي أعانني طوال فترة إنجاز هذا المذكرة بتوجيهاته ونصائحه وذلك لأدق التفاصيل، كما أتقدم بشكري الجزيل إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير و العلوم التجارية وأخص بالذكر الأساتذة الأجلاء أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة وتقييم هذا العمل، ولا أنسى بالذكر أيضا كل القائمين على مكتبة العلوم الاقتصادية، وإلى السيد معلاش عبد الرزاق، كما أتوجه بالشكر إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل.

بلال برجمة

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

- خاتم الرسل والأنبياء محمد صلى الله عليه وسلم.
- إلى الوالدين العزيزين أطال الله في عمرهما.
- إلى إخوتي كل باسمه وجميع الأهل والأقارب.
- إلى كل الأصدقاء...
- والى كل من وهب نفسه للعلم وكان دليله ومبتغاه.

بلال بوجمعة

ملخص :

شهد الاستثمار الأجنبي المباشر تطورا و انتشار هائلا ، ساهمت فيه موجة عاتية من العولمة الاقتصادية والتقدم التكنولوجي وانتشار الشركات متعددة الجنسيات، التي تعتبر القناة الرئيسية التي بواسطتها تتدفق الاستمارات الأجنبية للدول والأقاليم المختلفة.

ونظرا لأهمية رأس المال الأوروبي في الاستثمارات الدولية تحاول الجزائر من خلال دخولها في اتفاقية الشراكة الاورو- متوسطية في الفاتح سبتمبر 2005 تعزيز جاذبيتها لهذه الاستثمارات.

ومن خلال الدراسة اتضح أن التطورات على مستوى حركة رؤوس الأموال تبين تدهور مرتبة الجزائر في سلم الأولويات الاستثمارية للاتحاد الأوروبي لصالح دول أوروبا الوسطى والشرقية بعد تحول اقتصاديات هذه الدول إلى اقتصاديات السوق واندماجها في الاتحاد الأوروبي.

الكلمات الدالة(المفتاحية):-الاستثمار الأجنبي المباشر- الشراكة الاورو- متوسطية.

- العولمة الاقتصادية-الشراكات متعددة الجنسيات.

Résume :

L' investissement direct étranger à manifester un développement , et un épanouisement , liée a un vaste vague de globalisation économique , développement technologique , et la l'existence déterminent , prépondérant des sociétés multinationales considéré comme une chanale principale et grâce à celle-ci réside l'irruption des investissement étrangers de payes et contient déferant .

Cependant, importance de capitale européen dans les investissement international l'Algérie essaye à travers, la ratification de l'accord de partenariat euro-Méditerranéen du début septembre 2005 a conceptualiser, son attirance vis-à-vis ces investissement.

Et, à travers cette étude, nous avant réaliser que les développement au niveau du mouvement des capitaux représente, une régression de l'Algérie dans l'échelle des priorités, investissement de union européenne dans l'Europe médiévale et de l'est, après le changement des économies de ces payes en économies du marché, et son insertion dans l'union européenne.

Les mots clé : -L'investissement étrogner directe - Globalisation économique.

-Sociétés multinationales – Partenariat euro-Méditerranéen.

Abstract

The direct foreign investment connected to a ragged wave of economic globalisation technologic development, and determinant existence of multinationals societies, considered as principal channel, and dur to it laid the foreign investments of countries, and different continents.

For further discussion the importance of European capital in the international investment as regards of the ratification of the accord of Euno- Mediterranean partnership of first September 2005. Algeria essay to conceptualize it's attirance as regards of this investment.

This study investigator the airm that the capitals movement represent a regression of the place of Algeria in up-stairs of investments priorities of European union in medieval Europe then of East after the radical change of their economic systems to a market economic and it's insertion in European union.

The key words: -Direct foreign investment – Economic globalisation.

-Multinationales societies – Euro-Mediterranean partnership.

خطة البحث (جزئية)

المقدمة العامة.....(أ-ز)

الفصل الأول: سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر و الشراكة الأورو- متوسطية .....(1-57)

المبحث الأول: أهم النظريات المفسرة لحركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة.....3

المبحث الثاني: سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر.....12

المبحث الثالث:اتفاقية الشراكة الأورو- متوسطية.....36

الفصل الثاني: واقع الاستثمارات الأجنبية بالجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية...(58-133)

المبحث الأول: مسار الإصلاحات الاقتصادية في سياق التحرر الاقتصادي.....60

المبحث الثاني: تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر.....86

المبحث الثالث: حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.....108

الفصل الثالث: آفاق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالجزائر في ظل اتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية.....(134-192)

المبحث الأول: مسار العلاقات الاقتصادية الأورو- جزائرية من التعاون إلي الشراكة.....136

المبحث الثاني:تجارب الدول المغاربية، تقييم و آفاق.....155

المبحث الثالث:آثار الشراكة الأورو- جزائرية و شروط نجاحها في جلب الاستثمارات. 169

الخاتمة العامة.....193

المقدمة العامة

مقدمة عامة

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية حديثة بمصطلاحاتها، إلا أنها تعد قديمة بمفهومها، فهي تعود إلى منتصف القرن التاسع عشر و قد تناولها الاقتصاديون الأوائل باسم حركة رأس المال، حيث شهدت في الآونة الأخيرة تطورا وانتشار هائلا ساهمت فيه موجة عاتية من العولمة الاقتصادية و التقدم التكنولوجي الهائل إلى أن أصبحت تشكل مظهرا من مظاهر العولمة الاقتصادية و أحد مؤشراتها، فالحقيقة الجوهرية السائدة حاليا و التي تخص الاستثمار الأجنبي المباشر تكمن في أن هذا الأخير أصبح:

- وجه بارز من أوجه حركات رؤوس الأموال الدولية طويلة المدى
- يتمتع بقدرة كبيرة على تعزيز التكامل العالمي من خلال المساهمة في ربط أسواق رأس المال و أسواق العمل و زيادة الأجور و إنتاجية المال في الدول المضيفة
- ميكانيزم حقيقي لاختراق الأسواق الدولة من طرف الشركات الأجنبية وخاصة الشركات متعددة الجنسيات.
- دعامة من دعامات تنمية الدول المضيفة له و خاصة الدول النامية، و عامل من عوامل تكريس الانفتاح الحقيقي للاقتصاديات على التحولات العالمية ومن تم الاندماج الحقيقي في الاقتصاد العالمي.

هذا ما أدى بمختلف الدول النامية التي كانت سياستها العامة السابقة اتجاهه تتسم بمعاداته و النفور، و نظرتها التي كانت تتلخص في كونه غير مرغوب فيه، تتسارع و تتسابق في السنوات الأخيرة لاستقطابه باعتباره أحد الآليات الأساسية لتحقيق الإصلاح والنمو الاقتصادي نتيجة تراجع القروض المقدمة إليها و نتيجة تصاعد أزمة المديونية الخارجية، بالإضافة للحصول على مزايا هذا الاستثمار من نقل التقنية و تدفقات التجارة واستحداث المزيد من فرص العمل و تعجيل عملية التنمية الاقتصادية، علاوة على تسريع عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي، الذي من بين خصائصه،الاتجاه المتزايد نحو تكوين التكتلات الاقتصادية العملاقة لتكون نطاقا تتضاءل أمامه أهمية الاقتصاد

الذي يعمل بمفرده في الدولة الواحدة عند رسم السياسات الاقتصادية، بل حل محله في هذا المجال الإقليم الاقتصادي في مجموعة للحصول على أكبر المكاسب الممكنة من تدفق رؤوس الأموال.

و بالفعل أضحت التكتلات الاقتصادية بغض النظر عن صورها تشكل أهم فعاليات العلاقات الدولية و أكثرها تأثيرا، فمحاولات التعاون و التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء في هذه التكتلات تتراوح بين حرية انتقال السلع و الخدمات بدون قيود، وحرية انتقال رؤوس الأموال بهدف الاستثمار عن طريق تكوين مناطق التبادل الحر، كما هو الحال بالنسبة للإتحاد الأوروبي، هذا ما عمل على نشر ثقافة التكامل و التحالف بين دول العالم خاصة العالم الثالث الذي اتجهت معظم دوله إلى لإقامة شراكات و عقد اتفاقيات تعاون مع هذه التكتلات الاقتصادية.

في هذا الإطار سعت الجزائر إلى الانضمام لأحد هذه التكتلات الاقتصادية الذي تمثل في الإتحاد الأوروبي باعتباره أقرب التكتلات بالإضافة إلى التعاون الاقتصادي القائم بين دول الإتحاد الأوروبي و الجزائر الذي كان يعتمد على نظام الأفضلية التجارية غير المتماثلة إلى غاية سنة 1995.

لكن و مع القواعد الجديدة للمنظمة العالمية للتجارة التي تمنع مثل هذه الأفضليات التجارة، بادر الإتحاد الأوروبي إلى طرح مشروع الشراكة الأورو- متوسطية من خلال مؤتمر برشلونة سنة 1995، الذي من بين أهم أهدافه بالنسبة لدول جنوب و شرق المتوسط زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

و بما أن الجزائر عقدت اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي في 22 أفريل 2002، ودخلت حيز التطبيق في الفاتح من سبتمبر 2005 فهي معنية بكل جوانب الاتفاقية وخاصة إنشاء منطقة التبادل الحر نظرا بحلول عام 2017، يبقى الاستثمار الأجنبي المباشر هو الوحيد الذي سوف يخفف من الآثار السلبية لهذه المنطقة حسب بعض الدراسات، و نظرا لأهمية رأس المال الأوروبي في الاستثمارات الدولية تحاول الجزائر من خلال انضمامها لهذا الاتفاق تعزيز جاذبيتها لهذه الاستثمارات.

من خلال ما تقدم يمكننا صيغة معالم إشكالية بحثنا على النحو التالي:

ما هي إمكانيات تطوير الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالجزائر في ظل اتفاقية الشراكة الأورو- متوسطية؟

منهج و أدوات الدراسة:

في محاولتنا الإجابة على الإشكالية المعروضة سلفا، اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي لتشخيص أبعاد ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر و الوقوف على دلالاتها واستشراف إمكانيات تطويرها في ظل اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية.

أما الأدوات المستخدمة في البحث تمثلت في المراجع و المصادر المختلفة المتعلقة بالموضوع، بالإضافة إلى الاستعانة بالدراسات السابقة و المؤتمرات و الندوات والدوريات العلمية، إلى جانب مختلف المجلات و المقالات المنشورة و المراجع الإلكترونية التي تناولت الموضوع.

و للإجابة على الإشكالية حددنا مجموعة تساؤلات فرعية تساعد على الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وهي:

- ما المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر و الشراكة الأورو- متوسطية؟
- ما هو واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية؟
- ما هي آفاق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالجزائر في ظل اتفاقية الشراكة الأورو- متوسطية؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في محاولة معالجة موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر و ما يوفره هذا الأخير من مزايا إيجابية للاقتصاد الجزائري، بالإضافة إلى دوره في عملية التمويل الرأسمالي، فإنه يعد وسيلة هامة لتوفير فرص التشغيل و نقل تكنولوجيا الإنتاج و تحديث الصناعات المحلية و تطوير القدرات التنافسية التصديرية للاقتصاد و تحقيق الاستخدام الكفء للموارد النادرة في ظل التحول الاقتصادي الهام الذي عرفته الجزائر

نحو اقتصاد السوق و الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى أهمية الشراكة الأوروبية في ترقية هذا النوع من الاستثمار.

أهداف الدراسة:

إذا كان من أسباب دراسة أي موضوع الوصول إلى أهداف معينة فإن هذه الدراسة تهدف إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تأصيل الجوانب النظرية و الفكرية لتفسير الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال تحليل مختلف الأطروحات الخاصة بالموضوع.
- تحليل مناخ الاستثمار بالجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية.
- الاستفادة من تجربة كل من تونس و المغرب في مجال جذب و استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل اتفاقية الشراكة الأورو- متوسطية.

أسباب اختيار البحث:

من البديهي أن كل باحث أراد الخوض في دراسة ما، أسباب و دوافع تجعله يتمسك بموضوع بحثه منها الموضوعية و منها الذاتية، يمكننا حصرها فيما يلي:

- نوع التخصص العلمي الذي سلكته، حيث هذا الموضع له علاقة مباشرة بتخصص التحليل الاقتصادي الذي زاولت فيه دراستي ما بعد التدرج.
- باعتباره موضوع الساعة و يشغل الأوساط الاقتصادية الوطنية.
- كون الجزائر في مرحلة تحول اقتصاد السوق و تعمل على جذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتحقيق التنمية الاقتصادية.
- الميل إلى الخوض في المواضيع الحديثة التي تعرف تطورات و تحولات متلاحقة.

الدراسات السابقة:

إن موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر كحقل للدراسة ليس بجديد و لكن الجديد هو بيئة الاستثمار العالمية التي لابد على الدول أن تأخذها في الحسبان في إطار تصميمها

لمناخ الاستثمار تحت لواء العولمة الاقتصادية و المتغيرات العالمية الراهنة (تكتلات اقتصادية، الشركات متعددة الجنسيات...)التي أعطت هذا الموضوع أبعاد جديدة.

و فيما يلي نشير إلى أهم الدراسات التي تمكنا من الإطلاع عليها:

- أطروحة دكتوراه لـ: قويدري محمد، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة لحالة الجزائر، من جامعة الجزائر لعام 2005، حيث أوضحت الدراسة أن العديد من الشواهد الميدانية تؤكد على الرغم من تنافس الدول في منح المزايا و الحوافز على أمل استقطاب رأس المال الأجنبي، إلا أن الشركات الأجنبية تفاضل بين الاقتصاديات و توطن و تدير مشروعاتها تبعا لأهدافها و استراتجيتها، و خلصت الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر أفضل الصيغ التمويلية الأجنبية المتاحة للدول النامية، إذ بواسطته يمكن تحويل التكنولوجيا و ترقية أداء العنصر البشري و الاستفادة من طرق التسيير و التنظيم المتقدمة، وأوصت الدراسة بضرورة اختيار الدول النامية لنوعية الاستثمار الأجنبي المباشر القادر على خلق وفرات خارجية لبقية القطاعات الاقتصادية.
- رسالة ماجستير لـ: عرابي فتحي، الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر خلال التسعينيات، من جامعة الجزائر لعام 2000، أوضحت الدراسة العلاقة بين الدول النامية و الشركات متعددة الجنسيات، حيث أن هذه الأخيرة تعد القناة الرئيسية لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نحو هذه الدول التي تتنافس لاستقطابه و تشير نتائج الدراسة أن الأوضاع السياسية و الأمنية التي انتابت الجزائر كانت وراء ضعف تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائر و أوصت الدراسة بضرورة تحسين هذه الأوضاع.
- رسالة ماجستير لـ: عبد القادر ناصور، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، حوافز و آفاق، من جامعة تلمسان لعام 2005، أوضحت الدراسة أن للجزائر من الإمكانيات ما يؤهلها لأن تكون أهم الدول المستقطبة للاستثمارات الأجنبية، و صلت الدراسة إلى أن حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر لا زالت

بعيدة عن حجم و مستوى الوفرات و الإمكانيات التي يتمتع بها الاقتصاد الجزائري، الأمر الذي يفسر بأن مناخ الاستثمار لا يشجع المستثمرين الأجانب.

☒ أطروحة دكتوراه لـ: بابا عبد القادر، تناولت موضع سياسة الاستثمارات المحلية والأجنبية في الجزائر و أثرها على التنمية الاقتصادية في ظل المتغيرات العالمية، جامعة الجزائر لعام 2004، أوضحت الدراسة أن هناك حركة متسارعة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات الأخيرة لعدة أسباب من بينها، ظهور التكتلات الاقتصادية و انتشار عمليات الدمج و التملك للشركات عبر الحدود، وتشير نتائج الدراسة إلى أن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر اليوم في ظل التحرر و ثورة الاتصالات و المعلومات و التطور التكنولوجي لا يمكن أن يكون وفقا للمزايا النسبية التقليدية فحسب، فكلما تغير نمط الاستثمار الأجنبي المباشر ليشمل الخدمات والصناعات كثيفة التكنولوجيا، كلما زادت الصعوبات التي تواجه الدول النامية في جذب هذا الأخير.

بالإضافة إلى الدراسات السابقة التي تمت الإشارة إليها في قائمة المراجع.

هيكل البحث:

انطلاقا من طبيعة الموضوع و الأهداف الأساسية للبحث، فقد تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول بعد المقدمة العامة على النحو التالي:

اشتمل الفصل الأول على سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر و الشراكة الأورو- متوسطية، حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث تناولنا في المبحث الأول أهم النظريات المفسرة لحركة رؤوس الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أما المبحث الثاني يتضمن سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جانب دور الشركات متعددة الجنسيات الداعم للاستثمار الأجنبي، في حين تم التطرق في المبحث الثالث للشراكة الأورو-متوسطية و علاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر.

خصص الفصل الثاني لتحليل واقع الاستثمارات الأجنبية بالجزائر و جاء ضمن ثلاثة مباحث: إذ تم في المبحث الأول تناول مسار الإصلاحات الاقتصادية في سياق التحرر انطلاقا من فترة الثمانينات إلى غاية بداية الألفية الثالثة، ليتم التطرق بعد ذلك

في المبحث الثاني إلى تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر من خلال الإطار التنظيمي والتشريعي و حتى الإطار المؤسساتي للاستثمار الأجنبي بالجزائر، أما في المبحث الثالث اشتمل على تحليل حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي بالجزائر و اتجاهاته العالمية.

اشتمل الفصل الثالث و الأخير على آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الشراكة الأورو- متوسطية، حيث تناولنا ضمن المبحث الأول مسار العلاقات الاقتصادية الأوروبية – الجزائرية من التعاون إلى الشراكة و تم دراسة الجانب الاقتصادي و المالي لهذه الاتفاقية، و خصص المبحث الثاني لتقييم تجارب الدول المغاربية في استقطاب الاستثمار الأجنبي في إطار اتفاقية الشراكة الأورو- متوسطية إلى جانب آفاق التجربة الجزائرية في الميدان في حين تم التطرق ضمن المبحث الثالث إلى الآثار المتوقعة لاتفاقية الشراكة على التوازنات الاقتصادية و بالأخص الاستثمار الأجنبي المباشر و تم اقتراح إجراءات مرفقة لنجاح هذه الاتفاقية و في الأخير تم التطرق إلى تحديات الجزائر في مجال الاستثمار على مستوى المنظمة العالمية للتجارة.

الفصل الأول

سياسة الاستثمار الاجنبي المباشر و الشراكة الاورو-متوسيطية

تمهيـــــــد :

يعتبر الاستثمار الطريقة المثلى لإنشاء و مضاعفة الثروات و بالتالي تحسين معيشة الأفراد و تحقيق الرفاهية للمجتمع، فهو الوسيلة التي تؤدي إلى تحديد و خلق طاقات إنتاجية و توسيع الجهاز الإنتاجي لمختلف القطاعات.

و الاستثمار الأجنبي المباشر كان محل اهتمام العديد من الاقتصاديين منذ القدم، هذا الاهتمام تجلى بوضوح كبير مع مطلع القرن العشرين وذلك مع انتشار الشركات متعددة الجنسيات في العالم إلى جانب هذا يعتبر الاستثمار الأجنبي من بين المقومات المهمة و الضرورية التي تلعب دورا بارزا في صياغة النظام العالمي، هذا ما شجع الدول السائرة في طريق النمو (الدول المضيفة) بفتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمختلف أنواعها، ومنها عقود الشراكة التي أبرمتها هذه الدول مع مختلف المتعاملين الأجانب نظرا لما تتسع به من عوامل مشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر.

و قد اتبعت الجزائر سياسة تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر كبديل عن مصادر التمويل و الاستثمارات القديمة فالشراكة الأورو-متوسطية تمثل عامل فعال لبعث آفاق استثمارية كبيرة و جديدة فهي تعطي للبلدان المضيفة حوافز كبيرة تمكنها من تطوير مؤسساتها من الناحية التسييرية، التكنولوجيا و المالية و تحقيق هدف مهم و هو البقاء لمدة طويلة أي التخطيط للبقاء لمدة طويلة.

وفي هذا الفصل سنتطرق إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: أهم النظريات المفسرة لحركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة
- المبحث الثاني: سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر
- المبحث الثالث: الشراكة الأورو- متوسطية

المبحث الأول: أهم النظريات المفسرة لحركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة

النظريات التي حاولت تفسير ظاهرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة و الدوافع وراء تلك الاستثمارات متعددة و مختلفة باختلاف الفرضيات التي تقوم عليها كل نظرية و نظرا للتأثير المزدوج لهذه الظاهرة الاقتصادية على كل من الدولة الأم و الدولة المضيفة.

على هذا الأساس، نحاول تحليل الجذور الفكرية لهذه الظاهرة، من خلال عرض أهم النظريات و تقييمها.

المطلب الأول: الفكر التقليدي للاستثمار الأجنبي المباشر

لقد تعدد النظريات التي تناولت التفسير التقليدي للاستثمار الأجنبي المباشر و سنقوم بعرض بعض هذه النظريات و المتمثلة في: النظرية الكلاسيكية، نظرية حركة رأس المال، نظرية التبادل.

الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية

بنيت النظرية الكلاسيكية في تحليلها للاستثمار الأجنبي المباشر على أساس مجموعة من الفرضيات و هي: المنافسة التامة، السوق الكاملة، لا وجود لتدخل الدولة و لا وجود لعرقلة الحدود الجغرافية ضد حركة رأس المال و عناصر الإنتاج[1].

ونجد أن الكلاسيك يفترضون أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على الكثير من المنافع، غير أن هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات، فهم يعتبرون أن الاستثمار الأجنبي المباشر عبارة عن مبارة من طرف واحد و الفائز فيها هو الشركات متعددة الجنسيات، و ليست الدول المضيفة، وتستند وجهة نظر الكلاسيك في هذا الشأن إلى عدد من المبررات يمكن تلخيصها في الآتي[2]:

- تحويل قدر من الأرباح المحققة من طرف الشركات متعددة الجنسيات إلى الدولة الأم بدلا من إعادة استثماره في الدول المضيفة.
- أن ما تنتجه الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة من الاستهلاك في الدول المضيفة لا تتلاءم و متطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول.

---

(1) : جيل برتان ، "الاستثمار الدولي"، ترجمة مقلد علي، منشورات عويدات، ط2، بيروت1982 ، ص.07.

(2) : عبد السلام أبو قحف، "اقتصاديات الاستثمار الدولي"، المكتب العربي الحديث، الأزاريطية، الاسكندرية، ط2،1991 ،ص22.

- قد يترتب على وجود الشركات المتعددة الجنسيات اتساع فجوة بين أفراد المجتمع فيمل يختص بهيكل توزيع الدخل و ذلك من خلال ما تقدمه من أجور مرتفعة بالمقارنة مع نظيراتها من الشركات الوطنية، ويترتب على ذلك خلق الطبقة الاجتماعية.
- تركز معظم الاستثمارات الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات في الصناعات الإستراتيجية بدرجة أكبر من التحويلية أو غيرها من الأنشطة الإنتاجية الأخرى قد يزيد من الشعور الاستغلالية لهذه الشركات[1].

تنتقد هذه النظرية لكونها بسيطة التحليل وغير قادرة على إعطاء تفسيرات موضوعية لحركة الاستثمار الأجنبي و يتضح ذلك من خلال أن النظرية مبنية على فرضية المنافسة التامة و هي فرضية غير واقعية.

الفرع الثاني: نظرية رأس المال

ترتكز هذه النظرية في تفسيرها للاستثمار الأجنبي المباشر على عامل واحد من عوامل الإنتاج و المتمثل في"رأس المال النقدي" إذ تحاول هذه النظرية البحث عن كيفية تحقيق أكبر مرد ودية ممكنة لرأس المال النقدي. فترى أن المؤسسة لا تتوقف عن الاستثمار إلا عندما يتساوى الربح المحقق مع التكلفة الحدية، فعلى المستوى الدولي تلعب مردودية رأس المال في تحديد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فيتدفق هذا الأخير من قبل الدول ذات المردودية الضعيفة نحوى الدول التي تتميز بمردودية قوية لرأس المال.

وهناك مجموعة من الباحثين الاقتصاديين تناولوا هذا الموضوع و من بينهم (BONNIN)[2]، و يمكن تصنيفهم إلى صنفين:

أولا:

ترى الفئة الأولى أن كل القرارات المتعلقة بعملية الاستثمار و الصادرة من المؤسسة تكون مرتبطة بمعدل نمو الأسواق، بمعنى أن تطور الاستثمار الأجنبي المباشر يتوقف على مدى نمو الأسواق بدرجة كبيرو مقارنة بمعدل الربح.

---

(1) : عبد السلام أبو قحف، "اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي"، دار الجامعة الجديدة، 2003، ص419.

(2): Bernard Bonnin,"L'entreprise multinationale et l'etat", édition études vivantes, France, 1984, P.86.

ثانيا:

ترى الفئة الثانية أن هناك عملية إحلال بين المستثمرين و الأجانب و لا تراعي هنا الحدود الجغرافية، حيث أن عملية الإحلال هذه ترتكز أساسا على ميكانيزمات التمويل، مما يدفع إلى خلق منافسة قوية بين المستثمرين المحليين و الأجانب و ترى هذه الفئة كذلك أن قرارات الاستثمار المباشر الصادر عن المؤسسة تكون مرتبطة بكل من معدل نمو السوق و معدل الربح، وهذا ما أكده (BONNIN) في قوله "أن قرار الاستثمار يتعلق بمعدل نمو الأسواق و معدل الربح".

وتنتقد هذه النظرية لكونها اعتمدت على محدد رأس المال النقدي في تفسير الاستثمارات الأجنبية المباشرة و لكن الواقع يثبت أن هناك عدة محددات تؤثر في قرارات هذه الاستثمارات من بينها: اختلاف التكنولوجيا و عدم كمال الأسواق.

الفرع الثالث: نظرية أخطار التبادل الدولي

يعتبر التبادل المحرك الأساسي لعجلة الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث الاقتصادي الفرنسي"MUCHILLEN" أن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر تتشابه إلى حد كبير مع محددات التبادل السلعي و التي جمعها في ستة عناصر*.

وتعتبر إحدى هذه المحددات أو مجموعة منها مسؤولة عن اختلاف نفقات الإنتاج و الأسعار النسبية للسلع بين البلدان، فهي التي تدفع الدول المندمجة في النظام الاقتصادي الدولي إلى التبادل و الحصول على السلع من الخارج بأسعار أقل نسبيا مما لو أنتجتها على أرضها[1].

ويرى كذلك "R.Z-Aliber" أن معدل الفائدة بمثابة العامل الأساسي الذي يستخدم في تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر، و هذا باعتبار أن التوقعات المتوقعة بمحتوى التبادلات تبقى غير أكيدة مع مراعاة وجود مناطق نقدية مختلفة في العالم فالشركات التي تقيم بالمناطق ذات العملة القوية تقوم باستعمال إمكانياتها المالية للاستثمار في مناطق تمتاز بعملة ضعيفة و نأخذ على سبيل المثال الاستثمارات الأمريكية في بعض البلدان الأوروبية ذات العملة

---

(1): Mucchielli. J.L, Sollogoub M, "L'échange international Fondements Théorique, et Analysé Empirique", Economica, Paris.1981.

*وهي : اختلاف التكنولوجيا، اختلاف الطلب، اختلاف الوفرة النسبية لعناصر الإنتاج، وفرات الحجم، عدم كمال السلع، عدم كمال أسواق عناصر الإنتاج.

الضعيفة، مما يجعل المؤسسة تـــــأخذ بعين الاعتبار معدل التبادل و كل الأخطار التي تنجم تغيراته قبل أن تتخذ أي قرار يتعلق باستثماراتها في الخارج[1].

المطلب الثاني: الفكر الحديث للاستثمار الأجنبي المباشر

يختلف التفسير الحديث عن التفسير التقليدي للاستثمار الأجنبي المباشر، وفـــي مـــا يلـــي سنتطرق إلى: نظرية دورة حياة المنتج، نظرية احتكار القلة الدولي.

الفرع الأول: نظرية دورة حياة المنتج

إن نظرية حياة المنتج، كما صاغها "Vernon" عام 1966 خـــلال بحثـــه عـــن ميـــزة الاحتكارية للشركات الأمريكية، تحاول الإجابة عن التساؤل التالي:

لماذا يكون مصدر المنشآت التي تتميز بميزة احتكارية غالبا البلاد المتقدمة؟

يرى "Vernon" أن إنتاج سلعة جديدة أو تطويرها، أو إبداع تقنية إنتاج، يخضع ذلك إلى تخصيص موارد مالية معتبرة للبحث و التطوير، حيث تتمركز الشركات في الدول المتقدمـــة و منها الولايات المتحدة الأمريكية، لأنها تتمتع بكثافة البحث العلمي، ويميز "Vernon" بين ثلاث مراحل في دورة المنتج و هي[2]:

- مرحلة المنتج الجديد
- مرحلة المنتج الناضج
- مرحلة المنتج النمطي

كما ميز بين أربعة أنماط سلوكية للمنتج تختلـــف بـــاختلاف المراحـــل و هـــي: إنتـــاج و استهلاك، تبادل و استثمار. و بالتالي فان تناول نظرية حياة المنتج الدولي يمكن أن يقدم لنـــا تفسيرا للأسباب التي تكمن وراء انتشار الاستثمارات الأجنبية في الدول النامـــــية بصفـــــة خاصة و الدول المتقدمة بصفة عامة، كما أنها توضح لنا كيفية أو أسباب انتـــشار الابتكـــارات الجديدة خارج الدولة الأم[3].

---

(1): Pierre Jacqumot, "Lafirme multinationale, Une introduction économique", Economica, France, 1990, P.97.

(2) : قويدري محمد، "تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة و آفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص.60.

(3) : عبد السلام أبو قحف، "اقتصاديات الاستثمار الدولي"، مرجع سابق، ص.81.

و في ما يلي تحليل للمراحل الثلاث كما أشار إليها "Vernon":

المرحلة الأولى: مرحلة المنتج الجديد

فعملية إنتاج منتوج جديد تستلزم تخصيص نفقات البحث و التطوير، و كذا توفير الموارد البشرية المؤهلة إلى جانب الأخذ بعين الاعتبار تكاليف هذه العملية.

كما أنه في هذه المرحلة يكون السوق في وضع شبه احتكاري بسبب عدد المنشآت المحدودة و يكون المنتج الجديد مرتفع السعر و كثيف التكنولوجيا و لا يمكن تسويقه إلا في السوق المحلي و بالتالي في هذه المرحلة من حياة المنتج تكون التكلفة مرتفعة[2] ولا يوجد فيها أي استثمار أجنبي مباشر.

المرحلة الثانية: مرحلة المنتج الناضج

بعد عرض هذا المنتوج في السوق المحلي سوف يعرف تحسنا من ناحية حجم الإنتاج و الاستهلاك في البلد المبتكر و هذا بفضل المعلومات التي يقدمها السوق لينتقل تدريجيا إلى مرحلة النضج و يزداد المتنافسين و ينخفض السعر و بالتالي يتحول السوق من وضعه الاحتكاري أو شبه الاحتكاري إلى وضع احتكار القلة، و بالتالي يزداد الطلب عليه.

و بذلك تبرز أولى الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول المتقدمة الأخرى نظرا لكثافة ارتفاع رأس المال فيها و يحدث هذا حسب"Vernon" [2]عندما تكون التكلفة الحدية للوحدة المنتجة للتصدير في الولايات المتحدة الأمريكية (مضافا إليها تكلفة النقل) أكبر من التكلفة المتوسطة لأول وحدة منتجة في الخارج.

المرحلة الثالثة: مرحلة الإنتاج النمطي

ولما تفقد المؤسسات المنتجة احتكارها التكنولوجي ينتقل المنتوج إلى مرحلة المنتوج العادي، و الذي يتميز بالمعرفة الدقيقة لإجراءات التصنيع، إلى جانب التحكم الكلي في شروط البيع و التسويق من طرف المؤسسات الأخرى، أما على مستوى الأسواق الدولية فتبدأ المؤسسات الأجنبية في تقليد هذا المنتوج.

---

(1) : Jean Pierre Bibeau, "Introduction à l'économie internationale, les accordes d'intégration", EDO, morin, Paris, 200, P.202.

(2) : قويدري محمد، مرجع سبق ذكره، ص.61.

و في هذا الإطار نجد إن إنتاج المنتوج الجديد ينتقل إلى المنطقة التي تعطيها مستوى أكبر من الفعالية الاقتصادية و هكذا فان عملية تصنيع المنتوج تتطلب نقله إلى دول أقل تطورا؛ أي تكون تكلفة اليد العاملة منخفضة، و هذا ما يفسر قيام الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد العالمي[1].

و بعد العرض لهذه المراحل الثلاث نستنتج إن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يتم إلا في المرحلة الثانية و الثالثة للمنتج حيث يكون هناك سوق خارجية هامة و هذا حسب"Vernon".

وجهت لنظرية دورة حياة المنتج الدولي عدة انتقادات منها: أنها فسرت الاستثمار الأجنبي المباشر في فترة الخمسينات و الستينات من الولايات المتحدة الأمريكية إلى أوروبا إلى الدول الأقل نموا و بذلك تقف هذه النظرية عاجزة عن تفسير أسباب قيام الدول النامية نفسها باستثمارات أجنبية مباشرة.

الفرع الثاني: نظرية احتكار القلة الدولي

لقد ظهر النموذج الاحتكاري في تحليل"HYMER" (1960.1966.1976) حينما اعتبر أن الشركات المتعددة الجنسيات تتجه للاستثمار بالخارج فقط إذا تمتعت بميزات لا تتمتع الشركات المحلية بالدول المضيفة[2].

فيرى أصحاب هذه النظرية أن الأسواق و من أهمها وجود موانع دخول و خروج للصناعة و هذه الخاصية تمنح للمؤسسات متعددة الجنسيات العاملة في الصناعة قوة احتكارية تساعدها على الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أنها تتمتع بميزة احتكارية على المؤسسات الوطنية (المحلية) في البلاد المضيفة.

أما موانع الدخول و الخروج فهي ممثلة حسب "J. S.Bain" في ثلاث خصائص هي[3]:

1- انخفاض تكلفة الإنتاج.

2- انخفاض تكلفة الإعلان و الترويج و تنويع المنتجات.

3- وفرة الحجم.

---

(1): Ibid, P.201, 202.

(2) : قويدري محمد، مرجع سبق ذكره، ص.63.

(3) : نفس المرجع.

فهذه الخصائص هي التي تعطي للمؤسسات متعددة الجنسيات العاملة في هذا السوق قوى احتكارية و تمنع الداخلين الجدد للصناعة، وحيث الحواجز الناجمة عن اقتصاديات الحجم معتبرة نجد تواجد أغلبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وتنتقد هذه النظرية لكونها لم تعطي تفسيرا شاملا لسلوك المؤسسات و اتجاهها إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، فهي و إن كانت تفسر استثمار مؤسسة ذات ميزة احتكارية في بلد لا تتمتع فيه المؤسسات المحلية بهذه الميزة إلا أن تعجز عن تفسير حالة البلاد المتقدمة حيث تتمتع مؤسساتها بخصائص متشابها إلى حد كبير بالإضافة إلى وجود ظروف سوق احتكارية متقاربة و مع ذلك نجد استثمارات أجنبية.

الفرع الثالث: نظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية

عملية الاستخدام الداخلي لمزايا الاحتكارية يعرفها "RUGMAN"[1]: على أنها عملية يتم بموجبها إنشاء سوق للمزايا داخل الشركة نفسها.

و تهدف فكرة الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية إلى بحث كل من التكامل الأفقي و الرأسي لكون عدم كمال الأسواق يحول دون قيام الاستثمار الأجنبي.

فيرى "HYMER" أن الشرط الجوهري في قيام الاستثمارات الأجنبية المباشرة يتمثل في ظاهرة عدم كمال الأسواق، كما احتفظت العديد من النظريات بفرضية عدم كمال الأسواق[2].

فالاستخدام الداخلي للميزة الاحتكارية من طرف المؤسسات متعددة الجنسيات

يمكنها مواجهة الحواجز التي تضعها مختلف حكومات الدول المضيفة على أسواقها كما يضمن وضع قيود تمنع دخول منافسين آخرين لهذه الأسواق و بالتالي تظل ملكية الميزة الاحتكارية داخل المؤسسة.

وتجدر الإشارة إلى انه هناك بعض الشركات متعددة الجنسيات تستفيد من المزايا الاحتكارية من خلال بيع براءات الاختراع أو التراخيص، كما تهدف هذه الشركات من خلال

---

(1): Bygman.A, "Inside the multinationals", New York.1981, P28.
(2): Peyard. J, "gestion financière internationale", Ed. Vuibert, Paris, 1995, P.185.

عمليات التكامل الرأسي في عمليات الإنتاج و التسويق إلى جعل الإمداد بالمواد الأولية و كذا التسويق عملية داخلية.

و تنتقد هذه النظرية لكون محدد المزايا الاحتكارية لا يكفي وحده في تفسير دافع الاستثمار الأجنبي في الخارج بل هناك مجموعة من المحددات الأخرى مثل: المناخ الاستثماري، المزايا المكانية.

المطلب الثالث: نظريات التجارة الدولية و الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك مجموعة من الاقتصاديين دمجوا النظريات التجارية مع نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر و من بينهم: "Mundell" و."Kojima".

الفرع الأول: نظرية المدرسة اليابانية

حاول مجموعة من الاقتصاديين اليابانيين و من أشرهم: (Ozawa - Kojima -Tsurumi)تفسير الاستثمارات الأجنبية المباشرة انطلاقا من تجربة الشركات اليابانية و ما تتمتع به من مميزات تسييرية و تنظيمية تختلف عن النماذج الأوروبية و الأمريكية[1].

فنظرية "Kojima" تدمج النظريات التجارية مع نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر، فالمدرسة اليابانية ترى بضرورة التدخل الحكومي لخلق حالة من التكيف الفعال من خلال السياسات التجارية انطلاقا من التجربة اليابانية.

كما برهن"Kojima" على أن الاستثمارات الأمريكية ما هي إلا بديل للتجارة في حين إن الاستثمارات اليابانية تتم من قبل مؤسسات صغيرة و متوسطة وتتركز في البلدان الآسيوية.

وعلى العموم، فان الهيكل الصناعي للاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوده اليابان يختلف عن نظيره في الدول الصناعية الأخرى، ويتبين ذلك من خلال ما تتمتع به اليابان من مهارات متخصصة و مواصفات متعلقة بالموقع. و لقد استطاعت الشركات اليابانية ترقية مهاراتها استجابة لبيئة معينة في الدول المضيفة[2]

وتنتقد هذه النظرية لكون أن هناك قصور في تفسيرها لتوجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة اليابانية إلى المنطقة الآسيوية فقط و أهملت باقي العالم.

---

(1) : قويدري محمد، مرجع سبق ذكره،ص.79.

(2) : المرجع السابق، ص.80.

الفرع الثاني: فوارق مدا خيل رأس المال(تحليل مندل)

نظرية هيكشر أولان سامويلسون"HOS" في التجارة. الدول تعتمد على مبدأ الندرة النسبية لعوامل الإنتاج في تفسير التبادل الدولي[1].

وفي هذا الإطار يرى "MUNDELL " بان البلد الأقل تخصصا في رأس المال نسبيا سوف يقوم بفرض رسوم مرتفعة على السلع ذات الكثافة في استعمال عامل رأس المال كما يقوم بمنع كل استيراد لهذه السلعة الشيء الذي يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى هذا البلد الذي طبق إجراءات حمائية. أو بمعنى أخر فان دول الشمال ذات رأس مال كبير يقل رأسمالها هذا لصالح الجنوب ليحل بذلك توطين رأس المال أو عوامل الإنتاج بمقاربة التخصصات النسبية لمختلف الدول وذلك في شتى العوامل و القطاعات إلى درجة تساوي هذه التخصصات وبالتالي تتعادل رأس المال تلقائيا وبناءا على هذا يستعمل مندل"MUNDELL" عامل الحواجز الخاص بالتبادل التجاري لتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر[2].

---

(1) : عبد الحميد زعباط، "نظريات التجارة الدولية و محدوديتها"، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة جامعة الجزائر، العدد.10، 2004، ص.132.

(2) : عبد القادر ناصور، "الاستثمار الأجنبي في الجزائر و آفاق" مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية ، التسيير، و العلوم التجارية غير منشورة 2005، ص.31.

المبحث الثاني: سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر

تلعب الاستثمارات الأجنبية دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية لأي بلد كان نتيجة للمزايا و الهداف التي تورها على المدى المتوسط و الطويل إذ أن معظم السياسات الاقتصادية تساهم وتشجع الاستثمار الأجنبي في شتى الميادين.

وفي ما يلي سنتطرق إلى ماهية الاستثمار الأجنبي.

المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي.

تتعدد التعاريف تبعا لأنواعه و يختلف مفهومه باختلاف المجالات و الميادين الموجه إليها لذا يختلف من الناحية المالية، المحاسبية، الاقتصادية.

الفرع الأول: تعريف الاستثمار.

أولا: التعريف الاقتصادي.

يعتبر الاستثمار في نظر الاقتصاديون عملية هادفة لتكوين الرأسمالية أو الزيادة في الرأسمال، و هو إذن عملية تزيد من الثراء المادي للبلاد [1]

ثانيا: التعريف المحاسبي.

كما يعرفه فهمي هيكل [2] الاستثمار على أنه: "الإنفاق على الأصول الرأسمالية خلال فترة زمنية معينة، بمعنى الإضافة إلى أصول المؤسسة و التي تمثل المعدات، الآلات..... و الإصلاحات الجوهرية التي تمدد من عمر استخدام و استغلال الآلة الإنتاجية و غيرها من الأصول الأخرى، و بالتالي فالاستثمار يعتبر الزيادة الصافية في رصيد رأس المال الحقيقي للمجتمع".

ثالثا: التعريف المالي.

هو التوظيف المالي في الأوراق و الأدوات المالية المختلفة من أسهم و سندات...

فهو ذلك الاستثمار الذي لا يترتب عليه سوى عمليات نقل الملكية و تداولها و الخاصة

---

[1] قادري عبد العزيز "الاستثمارات الدولية" دار هومة، الجزائر، 2004، ص11.

[2] هيكل عبد العزيز فهمي" موسوعة المصطلحات الاقتصادية و الإحصائية": دار النهضة العربية-بيروت، ط1985، ص956.

بالسلع و الخدمات المختلفة من دون أن يؤدي ذلك إلى إحداث زيادة في الطاقة الإنتاجية للمجتمع وعلية فان توظيف هذه الموجودات غير المادية (مالية) بالشكل الذي يحقق أرباحا، يعتبر ذلك استثمار[1].

بناءا على ما سبق نستخلص أن الاستثمار هو عملية تكوين رأس مال جديد يتمثل في الزيادة الصافية في رصيد رأس المال الحقيقي للمجتمع. من ناحية أخرى قد يكون الاستثمار داخليا و ذلك عند تكوين رأس مال داخل الدولة أو أجنبيا و ذلك من خلال توجيه مدخرات الدولة إلى تكوين رأس مال حقيقي جديد في دول أجنبية أخرى[2].

الفرع الثاني: تعريف الاستثمار الأجنبي

الاستثمار الأجنبي هو إحدى مصادر التمويل تلجأ إليه الدول النامية و ذلك لردم فجوة الموارد المحلية التي تعاني منها.

على أنه يعبر عن امتلاك أحد المؤسسات أو أحد الأفراد في دولة ما أصول مؤسسة معينة تعمل في دولة أخرى[3]أما فريد النجار فيعرفه على أنه: كل نشاط يتم خارج موطنه بحثا عن دولة متلقية أو مضيفة و سعيا وراء حملة من الأهداف الاقتصادية، الاجتماعية، المالية و السياسية سواء لهدف مؤقت أو لأجل محدد، أو كان ملكا لدولة واحدة أو لعدة دول أو شركة واحدة أو عدة شركات[4]. و تاريخيا ساعد رأس المال الأجنبي على تنمية حركة التصنيع لغالبية الدول الصناعية كالأقطار الأوربية و أمريكا الشمالية، علاوة على بعض الدول النامية و خاصة المصنعة حديثا التي استضافت تلك الاستثمارات الأجنبية من زاوية تخفيف حدة مشكلة القروض الخارجية التي تنوء بها الأقطار النامية، لما تتمتع هذه الاستثمارات من جانبين مهمين هما:

أولا: الجانب المالي

حيث تعد هذه الاستثمارات بمثابة تدفقات مالية تنتقل من الدول الرأسمالية المتقدمة (دول الفائض) إلى الأقطار النامية(دول العجز) يمكن استخدامها لتمويل الاستيرادات اللازمة لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية.

---

(1): طاهر حيدر حردان"مبادئ الاستثمار" المستقبل للنشر و التوزيع، مصر،1997، ص13.

(2): هيكل عبد العزيز فعمي: مرجع سبق ذكره، ص444.

(3): نفس المرجع، ص 342.

(4): فريد النجار"الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي"، مؤسسة شباب الجامعة، 2000،ص23.

ثانيا: الجانب التنموي

أي هي وسيلة لانتقال الموارد الإنتاجية المادية و التكنولوجية إلى الأقطار النامية كالآلات و المعدات و الطاقة و المعرفة التكنولوجية (know-how) إضافة إلى الجوانب الثقافية للأعمال و قدرة الوصول إلى الأسواق الخارجية وهي جميعا تعد متغيرات حاسمة في عملية التنمية الاقتصادية.

ومنه نستنتج أنه يمكن الحديث عن الاستثمار الأجنبي بشكل عام و مبسط عندما يكون هناك حضور لرأس المال من طرف شخص طبيعي أو معنوي خارج الحدود السياسية للبلد الذي يقام على أرضه الاستثمار.

الفرع الثالث: أنواع الاستثمار الأجنبي و الفرق بينهما

تتعدد و تتباين أشكال الاستثمار الأجنبي من حيث النوع و الأهمية و الخصائص المميزة لكل شكل، و هذا التباين كان محولا لكل من الكتاب و رجال الأعمال و الحكومات في الدول المتقدمة و النامية معا، لذا من الممكن تقسيمها إلى نوعين رئيسين، النوع الأول هو الاستثمار الأجنبي المباشر النوع الثاني الاستثمار الأجنبي غير المباشر.

أولا: الاستثمار الأجنبي المباشر

الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في المشروع المعين هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الدارة و التنظيم في حلة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية و التكنولوجية و الخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة[1] .

ولكون الاستثمار الأجنبي المباشر يشكل موضوع دراستنا فسوف نتطرق إليه بشكل مفصل لاحقا.

---

[1]: عبد السلام أبو قحف، "نظريات التدويل و الاستثمارات الأجنبية" شباب الجامعة، إسكندرية، مصر، 1989، ص13.

ثانيا: الاستثمار الأجنبي غير المباشر

هو عبارة عن قيم أشخاص طبعيين أو معنويين مقيمين في دولة أجنبية تتمثل نشاطاتهم في شراء أسهم الشركات القائمة في الدول النامية[1].

يخص هذا الاستثمار كل المنتوجات أو الأوراق المالية التي يحوزها الأجانب إما عن طريق الأسواق المالية أو أسواق توظيف لأوراق الخاصة أو عن طريق الشراء المباشر في أسواق الأوراق المالية في البلدان النامية، وفي تعريف آخر يقصد به الاستثمار الذي يتم في الأوراق الملية كالأسهم و السندات و يهدف إلى تحقيق معدل عائد معين دون الحق في ممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في إدارة المشروع و عليه لا يكون المستثمر الأجنبي مالكا لكل أو جزء من المشروع الاستثماري[2] و بالتالي اكتسب صفة التملك بقدر عدد الأسهم المملوكة، مما يمنح الفرصة للمستثمر الأجنبي أو المحلي بالاكتتاب في هذه الأسهم و السندات[3].

و يأخذ الاستثمار الأجنبي غير المباشر عدة أشكال من بينها:

1- في مجال التصنيع و الإنتاج

أ- عقود اتفاقيات الترخيص:

هو عبارة عن عقد رضائي يتم بين طرفين يمنحه بمقتضاه الطرف الأول و يسمى المرخص إذن إلى الطرف الثاني و يسمى المرخص له بأن يتمتع بحق أو أكثر من حقوق الملكية الصناعية.

ب- عقود الإدارة:

هي عبارة عن اتفاقيات يتم بمقتضاها أن تقوم الشركة الأم بإدارة كل أو جزء من العمليات اليومية و الأنشطة الوظيفية الخاصة بمشروع استثماري معين في الدول لمضيفة لقاء عائد مادي أو مقابل المشاركة في الأرباح.

---

(1): حامد عبد المجيد دراز،"السياسات المالية"، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 1999 ص305.

(2): نشام فاروق، الاستثمارات العربية: "واقعها و آفاقها في ظل النظام الدولي الجديد" مؤتمر الاستثمار و التمويل: تطوير الإدارة العربية لجذب الاستثمار، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، شرم الشيخ، مصر، 5-8 ديسمبر 2004، ص57.

(3): جيل برتان ، مرجع سابق ،ص10

ج- عقود اتفاقيات الإنتاج من الباطن:

هو عبارة اتفاق بين دولتين أو وحدتين إنتاجيتين بموجبها يقوم أحد الأفراد بإنتاج أو استيراد أو تصدير قطع الغيار أو المكونات الأساسية الخاصة لسلعة معينة للطرف الأول الذي يقوم باستخدامها في إنتاج السلع بصورتها النهائية و علامتها التجارية

2-في مجال التسويق و التصدير (التجارة):

أ- عقود اتفاقيات الوكالة[1]:

عقد الوكالة هو عبارة عن اتفاقية بين طرفين يتم بموجبها قيام أحد الأطراف(الأصيل) بتوظيف الطرف الثاني (الوكيل) ببيع أو تسهيل أو إبرام اتفاقيات بيع السلع و منتجات الطرف الأول إلى الطرف الثالث و هو المستهلك النهائي.

ب- عقود اتفاقيات التوزيع[2]:

يشمل هذا العقد الطرف الأساسي و هو الموزع الذي يعتبر عميل يقوم بالشراء المباشر من المصدر أو الشركة المتعددة الجنسيات وذلك لإعادة البيع لحسابه الخاص، و قد تقوم الشركة المعينة بمنح امتيازها لخدمة سوق معين، بمعنى أن الموزع قد يكون مستورد وحيد في سوق معين لمنتجات أحدى الشركات الأجنبية، سواء قام بالبيع لتجار الجملة أو تجار التجزئة أو الاثنين معا، أو البيع المباشر للمستهلك الأخير لهذا السوق.

ج- المعارض الدولية:

تعتبر المعارض الدولية أحد أشكال الاستثمار الأجنبي غير المباشر بمقتضاه يقوم مستثمر أجنبي بعرض منتجاته خارج إقليمه الاقتصادي أي في بلد أجنبي.

و يمكن تلخيص الأشكال المختلفة للاستثمار الأجنبي غير المباشر في الشكل التالي:

---

(1): أبو ا لسلام أبو قحق،"اقتصاديات الاستثمار الدولي" مرجع سابق ،ص396.

(2) : نفس المرجع، ص403.

الشكل رقم(1): الأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية غير المباشر

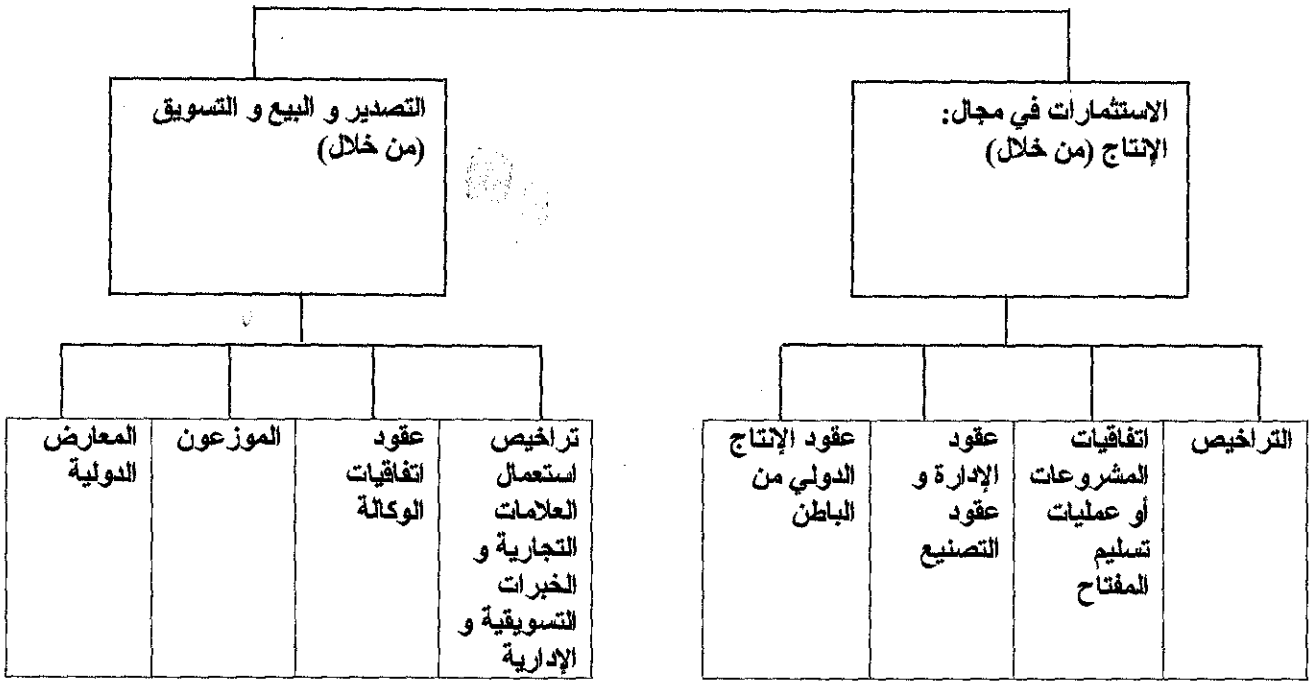

المصدر: عبد السلام أبو قحف" السياسات و الأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية" مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،1989 ، ص38.

ثالثا: التميز بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار الأجنبي غير المباشر

لقد اتسمت الكثير من المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الأجنبي بعدم الوضوح فكان يطلق عليه الاستثمار الدولي، ولغاية سنة 1930 حيث ورد أول ذكر للاستثمار المباشر، وبقي الخلط بين ما يعرف اليوم بالاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار الأجنبي المحفظي لغاية 1968 حيث التميز بين المفهومين[1]

إلا أن تحديد مفهوم دقيق للاستثمار الأجنبي بنوعيه المباشر و المحفظي يعود إلى جملة دراسات ابتدأت في الستينات من القرن العشرين و لازالت لحد الآن ويكاد الفصل واضحا

(1): Mira Wilkins, Twoliteratures, Ttostorylines: is a general paradigm of foreign portfolio and foreign direct investment flasible? Transnational corporation, vol.8, n°1, (April 1999).

بين المفهومين حيث يغطي الاستثمار الأجنبي المباشر كل التوظيفات المالية في الموجودات الثابتة،أما الاستثمار الأجنبي المحفظي فيتضمن كل التوظيفات المالية في السندات الحكومية و المؤسسية و كل أنواع القروض المصرفية و كل أنواع الأسهم و التمويل بالملكية[1].

إن للاستثمار الأجنبي أشكال متعددة منها الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار الأجنبي غير المباشر، حيث يعبر النوع الأول من الاستثمار عن انتقال رؤوس من الأموال الأجنبية للاستثمار في الخارج بشكل مباشر للعمل في صورة وحدات صناعية أو تمويلية أو إنشائية أو زراعية أو خدماتية، و يمثل حافز الربح المحرك الرئيسي لهذا النوع من الاستثمارات[2] .

أما النوع الثاني يتميز بقصر أجله و ميله للمضاربة، كما أنه عرضة للتحول السريع من موقع لآخر نتيجة للتغيرات المالية الطارئة، بالإضافة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتسم بحركة داخلية و خارجية و من هذه السمة اكتسب مفهوما متدفقا للداخل و الخارج، فالتدفق الداخل يقصد به ما يدخل إلى دولة معينة تكون مضيفة له، و التدفق الخارج للاستثمار الأجنبي المباشر يعني ما يخرج من دولة معينة تكون مصدرة له، ولكن هذه الحركية ليست بهذه البساطة بل تحكمها آليات و قوى متعددة و تقف وراءها أسباب كثيرة و لكن المنفذ لهذه التدفقات الداخلة و الخارجة غالبا ما تكون الحكومات و الشركات، وكان" كينز" قد ميز أيضا بين المفهومين المباشر و المحفضي في تفسير لحركة رأس المال و على أساس تحرير الحسابات المتداولة الجارية و الرقابة على حسابات رأس المال.

و حسب **قادري عبد العزيز** يكمن التميز بين ما هو مباشر وغير مباشر من الاستثمار في مسألة التحكيم الفعلي(المراقبة الفعلية) contrle effectif في الشركة[3]

---

(1) : سرمد كوكب الجميل،"الاتجاهات العربية في مالية المالية الدولية" سلسلة دراسات معاصرة، مركز الدراسات الاقتصادية، جامعة الموصل، ع1، 2001، ص، ص144-145.

(2) : حسن عبد المطلب الأسرج،"سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية" بنك الكويت الصناعي، العدد 83 ديسمبر 2005، ص12.

(3) : قادري عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص26.

و تجدر الإشارة إلى أن الاستثمار بواسطة المحفظة Portfolio، عن طريق شراء الأسهم في الأسواق المالية يمثل الحد الفصل بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة و غير المباشرة و ذلك بسبب:

1- أن تشابهه مع الاستثمارات المباشرة يشتمل على مساهمته في رأس المال(في شكل أسهم و ليس في شكل قروض عامة) في البداية، دون السيطرة على الشركة الحائزة على الموارد.
2 يمكن تحويله إلى استثمار مباشر إذا ما ازدادت مساهمته و أصبحت كافية لتحمله مسؤولية السيطرة على الشركة[1].

المطلب الثاني: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

تتعدد أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث الأهمية و الخصائص المميزة لكل شكل.

الفرع الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر

لمعرفة هذا النوع من الاستثمارات سنحاول التطرق إلى بعض التعاريف الخاصة ببعض الهيئات الاقتصادية الدولية، إضافة إلى تعار يف اقتصاديين لهم اهتمام بالموضوع.

- يعرف صندوق النقد الدولي (FMI) الاستثمار الأجنبي المباشر أنه:" الاستثمار المباشر هدفه حيازة مصالح (فوائد) دائمة في المؤسسة التي تقوم بنشاطاتها في ميدان اقتصادي خارج ميدان المستثمر من اجل أن تكون له القدرة على اتخاذ القرارات الفعلية في تسيير المؤسسة[2]

- أما المنظمة العالمية للتجارة (OMC) تعرفه على انه ذلك: النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد ما(البلد الأصلي) و الذي من خلاله يستعمل أصوله في بلدان أخرى (دول مضيفة) و ذلك مع نية تسييرها[3].

- كما تعرفه منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبية(OCDE) على أنه: عبارة عن ذلك الاستثمار القائم على نظرة تحقيق علاقات اقتصادية دائمة مع المؤسسات، لا سيما

---

(1) : أدريانو بينايون، ترجمة: جعفري حسن السوداني، "العولمة نقيض التنمية، دور الشركات غير الوطنية في تهميش البلدان النامية من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة" دار الحكمة، بغداد، العراق2002، ص270.

(2): Denis-Tersens et Jean-Luc Bricont,"investissement international" édition: Armand colin, Paris, 1996, p.05.

(3): centre de recherche de faculté –Jean Monnet Université, Paris sud "investissement directe etranger.E d Economica", 1998, P.2.

الاستثمار الذي يعطي إمكانية تحقيق التأثير الحقيقي على تسيير المؤسسات و ذلك باستخدام الوسائل التالية:ذلك

- إنشاء أو توسيع مؤسسة، أو فروع .....الخ.
- المساهمة في مؤسسة كانت قائمة من قبل، أو في مؤسسة جديدة.
- إقراض طويل الأجل (خمس سنوات فأكثر)[1].

وفي تعريف آخر ل(OCDE) اعتبرت أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على تملك المستثمر حصة لا تقل عن 10%من إجمال رأس المال أو قوة التصويت[2].

ويرى " فريد النجار" أنه يقصد بالاستثمار المباشر الوافد السماح للمستثمرين من خارج الدولة مهما كانت صفاتهم، لتملك أصول ثابتة و معتبرة بغرض التوظيف الاقتصادي في المشروعات المختلفة، أي تأسيس شركات أو الدخول شركاء في شركات لتحقيق عددا من الأهداف الاقتصادية المختلفة[3]، كما يرى"Bertrand bellon" و " Ridhag ovid" بأن كل مؤسسة تقوم باستثمار مباشر خارج بلدها تصبح شركة عابرة القوميات[4].

وعلى ضوء التعاريف السابقة يمكن استخلاص أن الاستثمار الأجنبي المباشر يرتكز على عنصرين أساسيين هما:

1- قدرة التأثير على إدارة المشروع من خلال ما يتمتع به المستثمر من قوة تصويته تؤهله لتمرير القرارات لتحقيق أهدافه.

2- امتلاك المستثمر في دول معينة لأصول سواء كانت ملكية جزئية أو تامة، تعطي له حق التصرف فيه من خلال ما يمتلكه من فنون إنتاج و تكنولوجيا.

الفرع الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

من خلال تعريفنا للاستثمار الأجنبي المباشر يتبين لنا أن هذا الأخير يأخذ عدة إشكال ويرجع هذا التباين في الأشكال إلى عدة عوامل منها[5]:

---

(1): OCDE,"Définition de référence détaillés des investissements internationaux", paris, 1983, p.14.
(2): OCDE," Second edition of the detailed ben Chamak of foreing direct investment",Paris,1992.
(3) : فريد النجار، مرجع سبق ذكره، ص23.
(4): centre de recherche de faculté, Jean Monnet,Op.Cit,P.3
(5) : أحمد عبد الرحمن أحمد، "مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية" دار المريخ للنشر و التوزيع، الرياض، 1994، ص.18.

- اختلاف مناخ الاستثمار من دولة مضيفة إلى أخرى، و اختلاف أهدافها التي تسعى إليها من خلال الاستثمار الأجنبي.
- اختلاف الشركات متعددة الجنسيات و خصائص الصناعة أو النشاط الذي تمارسه

و في ما يلي نحاول أن نشير إلى أهم الأشكال :

أولا: تقسيم أبو قحف عبد السلام

حيث صنف الاستثمار الأجنبي إلى ثلاثة أنواع:

1- الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي:

ويعد هذا الاستثمار الأفضل للشركات متعددة الجنسيات حيث تقوم هذه الأخيرة بإنشاء فروع الإنتاج و التسويق أو أي نوع من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدماتي بالدول المضيفة[1]، حيث يتم تنظيم العلاقات بين المقر الرئيسي و الفرع حسب اختصاصات و صلاحيات الفرع، و التفويض الموكل إليه وذلك وفق اتفاقات مبرمة مع البلد المضيف.

2- الاستثمار المشترك أو المشروع المشترك:

الاستثمار المشترك هو مشروع يمتلكه أو يشارك فيه ماليا أو إداريا أو بالخبرات و براءات الاختراع طرفان(أو شخصان معنويان) أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، أما **ليفجستون** فيرى أن الشراكة للقيام بمشروع معين سواء كانت في رأس المال أو بالتكنولوجيا فهذا يعتبر استثمارا مشتركا[2].

3- مشروعات أو عمليات التجميع[3]:

هذه الاتفاقيات قد تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي أو الطرف الوطني (عاو أو خاص) يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتوج معين لتجميعها لتصبح منتوج معين وفي هذا الخصوص تجدر الإشارة إلى أن مشروعات التجميع قد تأخذ شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك، الكامل لمشروع الاستثمار للطرف الأجنبي، أما إذا كان المشروع الاستثماري الخاص بالتجميع سيتم بموجب عقد أو

---

(1) : عبد السلام أبو قحف "اقتصاديات الإدارة و الاستثمار" الدار الجامعية 1992، ص232.

(2) : عبد السلام أبو قحف " اقتصاديات الاستثمار الدولي" مرجع سبق ذكره، ص.364.

(3) : عبد السلام أبو قحف " السياسات و الأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية" مرجع سبق ذكره، ص181.

اتفاقية لا تتضمن أي مشاركة للاستثمار الأجنبي بشكل أو بأخر في مشروع الاستثمار فان هذا الوضع يصبح مشابها لأنماط أو أشكال الاستثمار غير المباشر في مجال الإنتاج التي.

عرضناها سابقا(مثل عقود التصنيع و عقود الإنتاج)

ثانيا: تقسيم Behrman

صنف **Behrman** الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة أنواع[1]:

1- النمط الكولونيالي:

ويسمى أيضا هذا النوع من الاستثمار بالاستثمار الأجنبي المباشر من النوع الاستعماري حيث ينحصر هدفه في استخراج المواد الخام لغرض استخدامها في بلد منشأ رأس المال ويتميز هذا النوع بالتبعية لكاملة للشركة الأم. وكان في شكله التقليدي يتجلى في ملكية الرأسمال الأجنبي لحقول النفط ومناجم البوكسات و النحاس.

2- الاستثمار الأجنبي المرتبط بإقامة طاقات إنتاجية:

وتكون إقامة هذه الطاقات الإنتاجية في بلد معين لإنتاج منتوجات مخصصة للبيع في أسواق مغلقة، في إطار البلد الضيف فقط وقد تعود للشركة عدة فروع في العالم، وتتصف العلاقات المتبادلة بين الشركة الرأسية و الفروع التابعة لها بغياب التجارة و التدفقات السلعية ما عدا بعض حالات توريد أجزاء و أنواع معينة من المعدات.

3- استثمار الشركات متعددة الجنسيات:

التي تخدم السوق العالمية من خلال توريد المنتجات التي تنتجها الفروع و تقام هذه الفروع في مختلف البلدان ذات التكاليف المنخفضة و تتوحد هذه الفروع في شكل هيكلي واحد يضم الشركة الأم.

ثالثا: أشكال أخرى للاستثمارات الأجنبية المباشرة

[1] : ميرونوف، ا.أ، (ترجمة علي تقي عبد الحسن-القزوني) "الأطروحات الخاصة بتطوير الشرطات متعددة الجنسيات" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر1983، ص.94.

1- الاستثمار في المناطق الحرة:

المنطقة الحرة مجال محدود إداريا أو جغرافيا خاضعا لنظام جمركي يسمح بحرية استيراد السلع و الخدمات و مواد أخرى إليها بهدف إنتاج مواد متجهة للتصدير أو التخزين[1].

و المستثمر الأجنبي هنا يقوم باستثمار رأس ماله سواء في النشاط التجاري أو النشاط الصناعي في هذه المناطق الحرة قصد تحقيق الربح نظرا للامتيازات التي يتمتع بها في هذه المناطق.

2- المؤسسات المشتركة:

تعد المؤسسات المشتركة أيضا أحد صيغ الاستثمار الأجنبي المباشر و التي تنشأ اثر مشاركة و مساهمة أحد أو مجموعة من المستثمرين الوطنيين(المحليين) مع شركائهم من الخارج حيث نلاحظ انتشار هذا النوع من المؤسسات في الدول العربية لا سيما في مجالات التنقيب و استغلال البترول.

على أن تقوم الأطراف المشاركة بالمساهمة في المؤسسة بنصيب من العناصر اللازمة لقيامه، مثل رأس المال، والمواد الخام و المهارات التنظيمية و التسييرية، و فنون الإنتاج[2].

3- الاندماج و الاستحواذ:

أصبحت عمليات الاندماج و الاستحواذ ظاهرة بارزة خاصة بعد اتساع نطاقات التكتلات الاقتصادية و وتحرير التجارة العالمية، حيث تستهدف من خلالها الشركات تعزيز قدراتها التنافسية وحصتها في السوق العالمي.

يقصد بالاندماج (Fusion) اتحاد مصالح شركتين أو أكثر بغرض تكوين شركة جديدة[3]. وهذا من شأنه تعزيز المركز التفاوضي لهذه الشركة الجديدة من خلال مشاركتها و انضمامها في اتحادات جهوية و إقليمية، أما الاستحواذ(Acquisition) هو عبارة عن قيام

---

(1) : قادري عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص129

(2) : إبراهيم محمد الفار، "اقتصاديات المشروعات المشتركة" دار النهضة العربية، القاهرة1995 ص.14.

(3) : طارق عبد العال حمادة "اندماج و خصخصة البنوك" الدار الجامعة، الإسكندرية، 2001 ص.05.

شركة معينة بالاستيلاء على شركة ثانية، حيث تختفي الشركة الثانية و تبقى الشركة الأولى قائمة[1].

و بالتالي فان الاندماج و الاستحواذ ضمن تيار العولمة و الانفتاح الاقتصادي أصبح بالنسبة لمختلف المؤسسات حتمية و ليس خيارا،بعد اندثار كل البدائل المتاحة أمامها غير بديل اقتصاد السوق.

ومن خلال التطرق لأشكال الاستثمار الأجنبي نستخلص أن هذا الأخير بمختلف أشكاله يعد من بين الوسائل الهامة التي تؤدي إلى تجديد و خلق طاقات إنتاجية و توسيع الجهاز الإنتاجي لمختلف القطاعات.

الفرع الثالث: مميزات الاستثمار الأجنبي المباشر عن باقي تدفقات رأس المال الأخرى:

الاستثمار الأجنبي المباشر يختلف عن الأشكال الأخرى من تدفقات رأس المال خاصة التدفقات على شكل قروض تجارية كما يلي:

- حركة رأس المال في عهد بريتون وودز قدتها الحكومات وما بعد وودز قادتها الشركات، و تفسير ذلك هو آلية سعر الصرف و تحويلها من الثبات قبل 1971 إلى التعويم و تفعيل آليات السوق لتحددها و بدأت الولايات المتحدة الأمريكية ثم الدول الأوروبية ثم بقيت العالم، و لقد ألقت سياسات سعر الصرف المعوم عبئا كبيرا على شركات الأعمال بسبب تذبذبات أسعار الصرف في مختلف أسواق المال العالمية، مما أدى إلى ظهور ما يعرف بخطر تبادل العملات[2]
- يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن كل من المساعدات الإنمائية الرسمية و القروض التجارية في تحويل الأرباح المترتبة عن الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ يرتبط بمدى النجاح الذي تحققه المشروعات التي تستخدم فيه.

---

(1) : محمد صبح، "القرارات المالية الاستراتيجية" دار النهضة العربية، القاهرة، 1996، ص:37.

(2) : John h. Dunning and John R. Dilyard, "To word general parading of foreign direct and foreign portfolio investment".Trnasnational corporation, vol.8, N°:1,(April,1999)

- تعتبر الشركات المتعددة القوميات القناة الرئيسية للاستثمار الأجنبي فتعرض مزاياها الخاص[1]، من تكنولوجيا رؤوس الأموال لتنمية صادرات البلدان النامية التي تنتقل إليها بما تملكه من شبكات عالمية للتسويق و التوزيع يصعب هذا على المشروعات الممولة بقروض أجنبية أن يخترق الأسواق العالمية.
- الاستثمار الأجنبي المباشر لا ينمثل في تدفق رأس المال فقط و لكنه عادة يكون مصحوبا بفنون إنتاجية و مهارات إدارية و تنظيمية و هذا ما لا يتوفر في حالة المساعدات المالية.
- الإقراض المصرفي و الاستثمار المحفضي تحركهما في الكثير من الأحيان اعتبارات الربح في الفترة القصيرة و لا يتم استثمارهما في أنشطة تسيطر عليها البنوك أو مستثمرون الحافظة بل يتأثران بدرجة كبيرة بتحركات أسعار الفائدة مثلا، و ا لتي هي شديدة الحساسية لسلوك المتعاملين[2] بينما الاستثمار الأجنبي المباشر يخضع لفترات طويلة الأجل المفتوحة أمام المستثمرين لتحقيق أرباح في أنشطة يسيطرون عليها بصورة مباشرة.

المطلب الثالث: دور الشركات متعددة الجنسيات الداعم للاستثمار الأجنبي المباشر:

تعد الشركات عابرة القوميات المؤسسات التي تتولى تنفيذ الاستثمارات الأجنبية في دول العالم المختلفة، حيث أن علاقتها بالاقتصاد الدولي علاقة وطيدة نظرا لما تملكه من ارتباطات واسعة بالمسائل المتعلقة بالسياسات التجارية و التمويل الدولي بالإضافة إلى إستراتجيتها في غزو الأسواق العالمية، و في ما يلي نتعرف على الشركات متعددة الجنسيات.

الفرع الأول: مفهومها و خصائصها:

تعدد تعاريف الشركات متعددة الجنسيات و من بين التعاريف الشائعة ما يلي

---

(1): Dunning J.H, "Multinational Enterprises and the global Economy", Work Ingham, Addison-Wesley, 1993, p.21.

(2) : بادما مالا مبالي و كارل. ب، سوفانت، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية"، مجلة التمويل و التنمية، المجلد36، ع1، مارس 1999،ص35

أولا: مفهومها:

من أكثر التعاريف شيوعا و قبولا للشركة متعددة الجنسيات ما قدمه**"Vernon"** في هذا الخصوص نعرفها بأنها "المنظمة التي يزيد رقم أعمالها أو مبيعاتها السنوية عن مئة مليون دولار، و التي تمتلك تسهيلات أو فروعا إنتاجية في ست دول أجنبية أو أكثر[1]".

و يعرفها **ليفنجستون**"Livingstone" أن الشركة الدولية هي تلك الشركة التي تتمتع بشخصية مستقلة و تمارس نشاطها بالاختيار في دولة أجنبية أو أكثر[2].ويشير ليفنجستون هنا إلى أن المقصود بالشخصية المستقلة للشركة الدولية هو عدم خضوعها لرقابة أي حكومة من الحكومات الأم فيما يختص بممارسة أنشطتها المختلفة وبالتالي تعد الشركات متعددة الجنسيات بمالها من قوة مالية أهم القائمين بالاستثمار على المستوى العالمي[3] أي أن هناك مجموعة من الدوافع لإقامة الاستثمارات الأجنبية من طرف الشركات متعددة الجنسيات من بينها:

1- التخلص من السياسات الاقتصادية في الأقطار الأم لهده الشركات كأنظمة مكافحة الاحتكار"Antitrust" وأنظمة الحد من تلوث البيئة.

2- حالة توافر مهارات إدارية و تسويقية وإنتاجية متميزة لدى الشركات متعددة الجنسيات عن نظيرتها بالدول المضيفة[4]

3-التخلص من القيود التعريفية التي تعيق صادرات الدول الصناعية المتقدمة إلى الأقطار الأخرى.

ثانيا: خصائص الشركات متعددة الجنسيات

للشركات المتعددة الجنسيات عدة خصائص و صفات تميزها عن باقي المؤسسات الأخرى و فيما يلي نحاول إبراز ذلك:

1- إن الاختلاف الجوهري بين مؤسسة محلية و متعددة الجنسيات يكمن في كون الأولى تؤدي نشاطاتها و عملياتها ضمن الحدود الوطنية للبلد في حين تقوم الثانية بممارسة

(1) : عبد السلام أبو قحف، "اقتصاديات الاستثمار الدولي"، مرجع سبق ذكرهن ص31.
(2) : عبد السلام أبو قحف، "نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية" مرجع سابق، ص25.
(3) : قادري عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص51.
(4) : عبد السلام أبو قحف، "اقتصاديات الاستثمار الدولي"، مرجع سبق ذكرهن ص74.

أنشطتها المختلفة عبر الحدود الوطنية لعدد من الدول بما في ذلك البلد الأصل، إن أهم نشاط يحدد الفرق بين المؤسستين هو نشاط الإنتاج و الاستثمار دوليا و ما يترتب عن ذلك من إنشاء و تأسيس للفروع و الوحدات عبر أسواق و مواقع و دول أجنبية متعددة[1].

2- تمتاز الشركات متعددة الجنسيات بضخامة حجمها و رأس مالها و كذلك توفرها على موارد مالية كبيرة و تكنولوجيا عالية تستعملها لكسب الأسواق الخارجية و الهيمنة عليها و قد اتخذت صيغ متعددة و أشكال كثيرة استطاعت من خلالها اختراق الدول و الاقتصاديات و النامية[2].

3- إن اتساع و انتشار الفروع التابعة للمؤسسات متعددة الجنسيات و بعلاقات عنكبوتيه مع الشركة الأم و أيضا مع شركات أخرى تؤول معظمها للدول المتقدمة، حيث بلغ عدد فروع هذه المؤسسات في سنة 2000 حوالي 500000 و ليصل حجم التدفق الداخل من الاستثمار الأجنبي المباشر 865 مليار دولار و حجم التدفق الخارج من الاستثمار 800 مليار دولار سنة 1999[3]

4- اختلاف أنواع المنتوجات، حيث غالبا ما تنتج الشركات متعددة الجنسيات عدة أنواع من السلع و الخدمات و ذلك من أجل ضمان مركزها التنافسي في السوق عن طريق اكتساب ميزات نسبية بفضل التفوق العلمي العالي و كذا الميزانيات الكبيرة المخصصة للبحث العلمي و التطوير[4]

هذه باختصار الخصائص التي تميز الشركات المتعددة الجنسيات عن باقي الشركات الأخرى.

---

(1) : Hood N. and young's, "The economies of Multinational entreprise"Lononm Longman 1985. p.10.

(2) : عبد السلام أبو قحف، "اقتصاديات الاستثمار الدولي"، مرجع سبق ذكره، ص91

(3) : UNCTAD," Word Investment" Report 2000, United Nations, New York and Geneva,2000 PP.283-293.

(4) Andrew harison et autres, business internationale et mondialisation,"Une nouvelle Europe", ED de block paris 2004, P.67

الفرع الثاني: إستراتيجية المؤسسات متعددة الجنسيات في توجيه الاستثمار العالمي:

إن التوجهات الإستراتيجية التي قادتها الشركات المتعددة الجنسيات لتعدي الحدود القومية و الاستجابة للتنافسية العالية تهدف إلى الاقتراب من المستهلك الأجنبي لكن إستراتيجية هذه الشركات تختلف في تحديد مناطق الاستثمار حسب أهدافها و وضعية المنافسة السوقية و خصائص البلد المضيف للاستثمار و في هذا الإطار يمكن التمييز بين ثلاث استراتيجيات أساسية[1] وهي إستراتيجية النفاذ، الإستراتيجية العمودية و الأفقية و يضاف إلى ذلك الإستراتيجية المالية.

أولا: الإستراتيجية العمودية(إستراتيجية تدنية التكاليف):

المبدأ الأساسي لهذه الإستراتيجية يكمن في محاولة الشركات تقليص التكاليف و ذلك بالانتقال من السوق المحلي للشركة متعددة الجنسيات إلى الأسواق الخارجية و كذا خلق فضاء متكامل يسمح للشركة الحفاظ على هيمنتها على السوق، ويطلق على هذه الإستراتيجية إستراتيجية التوطن في الخارج **"La délocalisation"** [2] أي توطين الإنتاج في الخارج و ذلك لعدة دوافع لاكتساب المزايا و خاصة فيما يتعلق بتدنية التكاليف الخاصة بالإنتاج، كما تعد الشركات أحد أهم صور عملية التوطن في الخارج بالإضافة إلى اتفاقيات التراخيص و عقود الإدارة.

ثانيا: الإستراتيجية الأفقية(إستراتيجية السوق):

إستراتيجية السوق و يطلق عليها أيضا الإستراتيجية التجارية وهي الإستراتيجية الأكثر تماشيا مع طبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر في شكله الحالي، وهذه الإستراتيجية تتم على ثلاثة وجهات و ذلك لكل فرع:[3]

1- البيع و إعادة البيع داخل الشركة المتعددة الجنسيات:

---

(1): C.Michalet, "La séduction des nations ou comment attirer les investissemnt", éd Economica, Pris1999,P48

(2): Alain Samuelson, "économie internationale contemporaire, aspect réel et monétaires", ED.Opviparis, 1990, P117.

(3): IBID, P121.

وتخص تدفقات المبيعات الناجمة عن التبادلات بين فروع الشركة متعددة الجنسيات ذات التكامل

العمودي و وحدات هذه الشركات، ولقد قادت هذه الصيغة التشابكية و بفعل التطورات التكنولوجية المعلوماتية و الاتصالية إلى بروز العولمة الاقتصادية.

2- البيع في أسواق البلدان النامية أو البلدان الأصلية للشركات:

و تخص المعاملات التجارية بين الفروع المحلية و الفروع الخارجية لشركة أخرى، بالإضافة إلى المبيعات الخاصة بين الفروع و الوحدات المحلية و تلك الموطنة في الخارج لنفس الشركة.

3- البيع في أسواق البلد المضيف:

و ينطبق على قرارات الاستثمار الأجنبي التي تأخذها الشركات متعددة الجنسيات و تهدف من خلاله إلى الإنتاج للسوق المحلي في البلد المضيف كشركة [Ford Europe] التي توجه مبيعاتها إلى السوق الأوروبية.

ثالثا: الإستراتيجية المالية[1]:

تكمن الإستراتيجية المالية للشركة متعددة الجنسيات في مجموعة القرارات و الإجراءات المتخذة بغية الحصول على تسيير أفضل للسيولة النقدية المتاحة و كذا من اجل التخصيص الأمثل للموارد المالية الداخلية و الخارجية للمجتمع ككل، فعلى مستوى هياكل الشركة بعد خلق الفروع و الوحدات الإنتاجية التابعة لها الدعامة الأساسية للإستراتيجية المالية للشركات المتعددة الجنسيات، فالشركة الأم تحوز على رؤوس أموال خاصة بها وكذا بمختلف فروعها في الخارج في نفس الوقت

رابعا: إستراتيجية النفاذ (الوصول) للموارد الطبيعية:

هذه الإستراتيجية تمكن المؤسسات متعددة الجنسيات من الوصول إلى الموارد الطبيعية سواء في البلد المضيف أو بلد أخر فيمكن توريد المواد الخام من مصادر أخرى إذا كان

ذلك في مصلحة الشركة رغم توفر هذه المواد في البلد المضيف

[1] : عبد القادر ناصور، مرجع سبق ذكره ص50.

ذلك في مصلحة الشركة رغم توفر هذه المواد في البلد المضيف، وقد تكون هذه المصادر هي فروع تملكها الشركة في بلد ثالث[1].

الفرع الثالث: المؤسسات متعددة الجنسيات و مرحلة العولمة:

تفضي العولمة الاقتصادية في معطياتها الراهنة إلى تعاظم حركة رأس المال عبر الحدود السياسية و تنوع أنشطة الشركات المتعددة الجنسية و إضافة تجارة الخدمات و القضايا التجارية المتعلقة بالاستثمار و حقوق الملكية الفكرية إلى دائرة هذه الظاهرة، فلم تعد المؤسسات متعددة الجنسيات في ظل العولمة " تركن إلى فضاء قومي قار و لا إلى صناعة واحدة محددة، ولا إلى مرجعية قانونية محافظة و لم تعد فضلا عن ذلك حبيسة قاعدة قطرية توجه مسارها الدولة أو السياسة الاقتصادية القطرية [2]".

فتعاظم دور هذه المؤسسات و تحولها في ظل العولمة إلى قوة مؤثرة في الاقتصاد العالمي عن طريق المسارات و الطرق التي تتبعها في غزو الأسواق العالمية مكنتها من فرض سيطرة أكبر و نفوذ أوسع في الأسواق العالمية.

ويمكن تتبع مسارات و أساليب غزو الأسواق العالمية من طرف الشركات متعددة الجنسيات كما يلي[3]:

1- المسار الأول: التصدير أولا ثم إنشاء شركات للبيع أو للتسويق أو إقامة عمليات و خطوط تجميع.

2- المسار الثاني: الإنتاج الدولي مع التملك الكامل للمشروعات الاستثمارية بالدول المضيفة

3- الاعتماد على غزو الأسواق على عقود التراخيص أو التسويق مع مشاركة جزئية في المشروع الاستثماري، ويأخذ هذا المسار هو الأخر شكل أسلوب استثماري غير مباشر، كبداية للانتقال إلى الأسلوب المباشر وفي بعض الحالات تغزو هذه الشركات الأسواق في شكل أسلوب استثماري مباشر.

ولتوضيح هذه المسارات يمكن الاستعانة بالشكل التالي:

---

(1) : مرونوف، أ.أ (ترجمة علي تقي عبد الحسن-القزوني) ، مرجع سبق ذكره، ص93

(2) : اليحياوي يحي، "العولمة: أية عولمة؟" إفريقيا الشرق، المغرب 1999، ص.41.

(3) : عبد السلام أبوقحف، "إدارة الأعمال الدولية" الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، سنة؟ ص.293.

الشكل رقم(2): مسارات و أساليب غزو الأسواق العالم

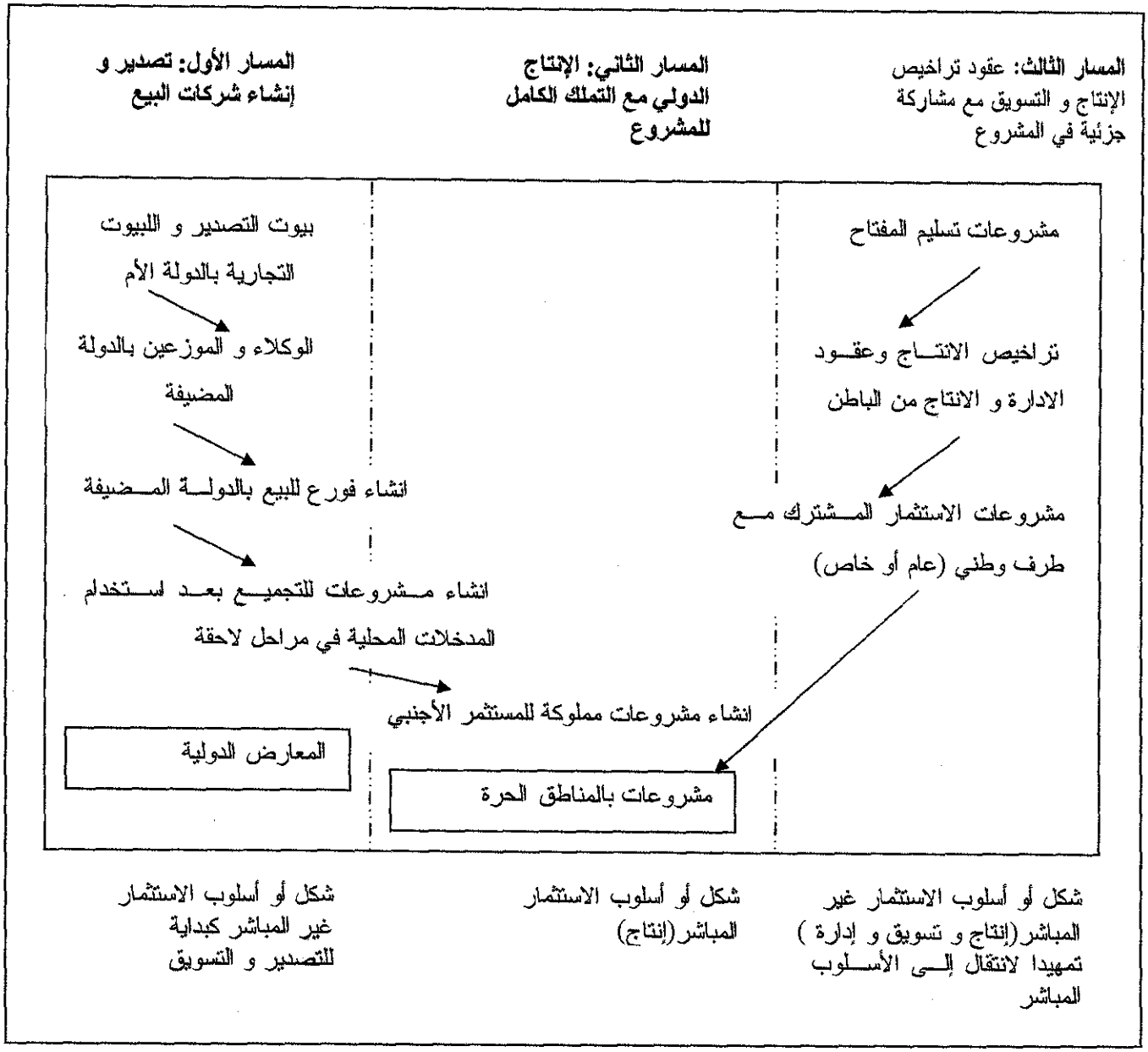

المصدر:عبد السلام أبو قحف،إدارة الأعمال الدولية،مرجع سابق،ص293

وفي ظل هذه التحولات العالمية الراهنة التي فتحت أمام المؤسسات متعددة الجنسيات آفاق واسعة، فرضت في نفس الوقت تحديات كبيرة أمام مختلف الحكومات المعنية بنشاطاتها خاصة منها حكومات الدول المتخلفة المضيفة في تهيئة المناخ المناسب لهذه الشركات للاستفادة من مزاياها، وليصبح بذلك التدخل الحكومي لا جدوى منه إلا إذا تدعم بمزايا موقعية نوعية تنافسية.

كما ظهرت منظمات أكدت على تسريع و تنمية وتيرة تدفقات التجارة الخارجية و الاستثمار و التكنولوجيا إلى دول العالم خاصة منها المتخلفة كالبنك العالمي(WB) و مجلس الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (UNCTAD) إلى غير ذلك من المنظمات و الهيئات العالمية التي ظهرت[1] و لا ننسى منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OECD) التي اهتمت بمتابعة و ترصد و جمع المعلومات حول نشاطات المؤسسات متعددة الجنسيات و انعكاساتها على التنمية كما نادت بصيغ غير إلزامية بضرورة توجيه هذا الاستثمار و تنظيمه بطريقة تتحقق معها مصالح كل الأطراف المعنية و في ما يلي الجدول التالي يلقي الضوء على ذلك:

الجدول رقم [1]: بعض توجيهات(OECD) لمؤسسات متعددة الجنسيات.

الهدف	تحسين ظروف الاستثمار المباشر عن طريق تشجيع و ترقية أثره الايجابي على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الدول المضيفة
الإسهامات الأساسية الواجب على المؤسسة متعددة الجنسيات إدماجها	- توفير المعلومات اللازمة في مختلف المجالات المالية و العلمية وغيرها. - مراعاة المعايير المعمول بها، و المتعلقة بشروط العمل وعدم التميز في التشغيل. - التخلي عن المناورات و الأساليب التي من شأنها أن تؤثر سلبا على المنافسة القائمة و تقضي على الصناعات المحلية الناشئة. - مراعاة السياسات المحلية، و العمل في إطار تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات للدول المضيفة

المصدر: كمال مرداوي، مرجع سابق، ص63.

[1] : كمال مرداوي، "مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر و التدخل الحكومي" مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة – الجزائر، دار الهدى، ع17، جوان 2002.

الفرع الرابع: آثار الشركات المتعددة الجنسيات على اقتصاديات الدول النامية

بالرغم من الدور الكبير و الآثار الايجابية التي تدرها مختلف الشركات متعدد الجنسيات على اقتصاديات الدول النامية، إلا أنه لا يمكن بعض العيوب التي تنجم عن تصرفات بعض الشركات و هذا ما سنتطرق إليه في ما يلي:

أولا: الآثار الايجابية:

هناك الكثير من الفوائد و المنافع الاقتصادية الهامة التي يمكن للدول النامية المضيفة الحصول عليها أو تحقيقها جراء فتح أسواقها للشركات متعددة الجنسيات و التي يمكن عرضها في الجدول التالي:

الجدول رقم(2) : بعض إسهامات الشركات متعددة الجنسيات في التنمية الشاملة بالدول النامية.

المنافع	أسباب و عوامل تساعد على تحقيق المنافع	الآثار الأولية	الآثار الثانوية
1-زيادة تدفق رؤوس الأموال والاثر على ميزان المدفوعات	- استغلال الموارد المحلية. - فتح أسواق جديدة للتصدير -عدم تحويل جزء كبير من الأرباح - عدم تطبيق سياسة متعسفة بالنسبة لأسعار التحويل. - بناء علاقات اقتصادية بين قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة.	تحسين متوقع بميزان المدفوعات و زيادة في المتحصلات من النقل الأجنبي	- تحسين المقدرة و النمو الاقتصادي و السياسي نتيجة الاستخدام الفعال و المنتج للموارد الاقتصادية و انخفاض الأسعار و زيادة الصادرات و تدعيم الاستقلال الاقتصادي و تنمية أو خلق هوية مستقلة للدول المضيفة بين دول العالم.
2- تنمية الناتج القومي	- استيراد عدد أو كمية قليلة من المستلزمات و المواد الخام. - بصفة عامة لا تدخل الشركات الأجنبية في نفس مجالات النشاط الاقتصادي التي تمارسه الشركات الوطنية و هذا يضمن عدم خروج أي شركة وطنية من السوق.	احتمال خروج بعض (أو عدد قليل جدا) من الشركات الوطنية.	تحسين المقدرة أو النمو الاقتصادي و السياسي للدول المضيفة نتيجة: - زيادات حاصلات الدولة من الضرائب على الأرباح و تنمية الملكية الوطنية و خلق طبقات جديدة من رجال الأعمال. - اختفاء بعض الأنواع من المنتجات الوطنية من الأسواق(و ان كان هذا يعد ضربا من ضروب الاستثناء أو التوقع). - تحسين المقدرة التنافسية و الإنتاجية للشركات الوطنية عن طريق إدخال تحسينات على طريق الإنتاج و الإدارة أو قيام هذه الشركات بتقليد الشركات متعددة الجنسيات. - اختفاء الشركات التي تشكل خسائر بصفة مستمرة.

المنافع	أسباب و عوامل تساعد على تحقيق المنافع	الآثار الأولية	الآثار الثانوية
3- نقل التكنولوجيا	- تقديم برامج تنمية و تدريب للموارد البشرية(حتى في حالة تركيز الشركات متعددة الجنسيات لأنشطة و برامج التنمية في وطنها الأم). - إدخال التكنولوجيا المتقدمة من خلال تشجيع الحكومات المضيفة للشركات متعددة الجنسيات.	الاستثمار المباشر عن طريق الشركات متعددة الجنسية تساهم في نقل قدر ملموس من المعرفة أو التقنية التكنولوجية إلى الدول المضيفة (بالمقارنة بالأساليب الأخرى) هذا بالإضافة إلى استمرارية التحديث و التطوير التكنولوجي لهذه الدول.	- تنمية المهارات و المعرفة الحالية. - إدخال أنواع جديدة من المهارات و المعارف في شتى ميادين النشاط الاقتصادي. - اكتساب مهارات و معارف جديدة من تقليد العمالة الوطنية لنظيرتها الأجنبية في كافة المجالات(الفنية و الإدارية) - تدعيم و تنمية الروابط الاقتصادية بين قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة. - تقديم منتجات جديدة بمستوى عال من الجودة و بأسعار منخفضة.
4- إدخال أنماط جديدة للاستهلاك	- تنمية و خلق منتجات جديدة و أسواق جديدة. - تطوير وتغيير المنتجات و برامج و خطط التسويق. - الاحتكار	التأثير على أو تغيير أنماط الاستهلاك	- تحسين الموقف الاقتصادي للدول النامية كنتيجة لإدخال منتجات جديدة أو تطوير و تنمية استخدامات المنتجات الحالية و نشر أو إدخال أساليب تسويقية حديثة وتقديم المساهمة في بناء و تنمية معايير أو مستويات إنتاجية و إدارية جديدة (من حيث الكم و الجودة). - رفع إنتاجية العمالة الوطنية و رأس المال الوطني، تنويع المنتجات و إتاحة فرص و بدائل متعددة للمستهلك للاختيار من بينها.

المصدر: عبد السلام أبو قحق، إدارة الأعمال الدولية، مرجع سابق ذكره، ص 46، 47.

ثانيا: الآثار السلبية:

رغم الآثار الايجابية السالفة الذكر للشركات متعددة الجنسيات إلا أنه ثمة آثار سلبية على الاقتصاديات النامية و التي من بينها:

- وجود هذه الشركات قد يؤدي إلى خلق تبعية اقتصادية و تكنولوجيا للدول الأجنبية وذلك من خلال احتكار الشركات متعددة الجنسيات للكثير من القطاعات الحساسة ما قد

ينجم عنه نتائج وخيمة، في حين تبقى القطاعات ذات التكنولوجيا العالية متمركزة في الدول المتطورة[1].

- إتباع هذه الشركات سياسات التحويل السعري بفرض أسعار متباينة على منتجاتها النهائية و الوسيطة أثناء إجراء المبادلات التجارية بين فروعها و وحداتها؛ حيث عادة ما تفرض أسعار تفوق قيمتها الحقيقية على منتجات الفروع الموجهة نحوى شقيقاتها في المواقع الأخرى أين الرسوم و الضرائب المرتفعة، تتمكن الشركات متعددة الجنسيات من تقليص حجم الأرباح المعلن تحقيقه في هذه الفروع و بالتالي تخفيض حجم الضرائب المترتبة عنها و المحولة إلى الدول النامية المضيفة[2].

- تجلب الشركات متعددة الجنسيات في العالم تكنولوجيا غير ملائمة، أو يكون الغرض من الاستثمار تصريف القديمة منها أو خلق تدفقات جديدة من قطع الغيار مما يبقي على الفجوة التكنولوجية بين الدول النامية و المتقدمة.

- المضاربة على العملة و ذلك بلجوء هذه الشركات إلى التأثير على عملة البلد المضيف بمجرد ظهور شائعات معينة من جهة أخرى تقوم بسحب أموالها من البلد المضيف مما يؤدي إلى تدهور قيمة عملته.

- التدخل في الشؤون الداخلية و كذا المساس بالسيادة الوطنية من خلال السيطرة على القطاعات الإستراتيجية.

- منح المزيد من الإعفاءات الضريبية الشركات متعددة الجنسيات قد ينجم عنه تقليص في الموارد المتاحة للمؤسسات المحلية بالإضافة تحمل تكاليف أعلى للدول المضيفة[3].

---

(1) : عبد السلام أبو قحف، "نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية"، مرجع سابق، ص161.

(2) : كمال مرداوي، مرجع سبق ذكره، ص.ص59.60.

(3) : مشتاق باركر، "الاستثمار الأجنبي المباشر و تجربة الشرق الأوسط"، المجلة الاقتصادية السعودية، مركز النشر الاقتصادي، الرياض، 1990، العدد09.ص138.

المبحث الثالث: الشراكة الأورو-متوسطية

شهد النصف الأول من التسعينات و في بداية مرحلة ما بعد الحرب الباردة تحركات من جانب الدول الكبرى لإعادة صياغة نسق العلاقات الدولية، فتوجهت دول الاتحاد الأوروبي نحو إعادة تقييم سياساتها اتجاه دول الجوار المطلة على جنوب و شرق المتوسط و كانت بدايات هذا لتوجه بيان قمة المجلس الأوروبي الذي عقد في لشبونة حزيران يونيو 1992[1].

لكن تجدر الإشارة إلى أن علاقة الدول المتوسطية ببعضها البعض علاقة قديمة رافقت توحيد دول الاتحاد الأوروبي من بدايته الأولى كانت تهدف إلى تأسيس منطقة أورو-متوسطية قوية من اجل تحقيق أكبر التوازنات في إطار النظام الاقتصادي و من اجل ذلك عملت دول المنطقة إلى عقد اتفاقيات تعاون متعددة عبر عدة سنوات بدأت منذ سنوات الستينات لتنتهي باتفاقيات شراكة أورو-متوسطية. و هذا ما سنتعرف عليه في هذا المبحث.

المطلب الأول :العولمة و التحالفات الاقتصادية

تعتبر اتفاقيات الشراكة بمختلف صورها من ابرز سمات الاقتصاد العالمي في ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الأول: أهمية الشراكة الأوروبية في ترقية الاستثمار:

ارتبطت دول المجموعة الأوروبية بعلاقات اقتصادية مع الجزائر من خلال اتفاقيات عديدة اعتبرت بالنسبة للجزائر كأساس لمفاوضات الشراكة اللاحقة، فقد دخل مشروع الشراكة ضمن أولويات السلطات الجزائرية، إذ بعد مفاوضات عسيرة، ضمن سبع عشرة جولة تم عقد الاتفاق خلال سنة 2002 بعد المصادقة عليه في 19 ديسمبر 2001ن وقد شمل الاتفاق 110 بندا، نال المحور الاقتصادي الجانب الأكبر، و فيما انتقال رؤوس الأموال فقد تضمن 39 بندا و بالتحديد حرية تنقل رؤوس الأموال الخاص بالاستثمار في الجزائر[1]، من أجل دعم التنمية الاقتصادية و تحسين شروطها من خلال تشجيع الادخار المحلي و الاستثمار الأجنبي المباشر مع التأكيد على

---

[1] : سليمان المندري، "السوق العربية المشتركة في عصر العولمة"، مكتبة مدبولي-6- طلعت حرب القاهرة مصر، ط.1، 1999، ص225.

[1] : قويدري محمد، مرجع سابق، ص: 229.

الشروط التي تساعد على الاستثمار و إزالة الحواجز و العراقيل التي تعيقه و بالتالي نقل التكنولوجيا و رفع مستويات التصدير[1]، و هذا حسب ما جاء به مؤتمر برشلونة سنة 1995.

ونظرا لما يفرضه اتفاق الشراكة من رهانات على الاقتصاد الجزائري خاصة فيما يتعلق بالنتائج المتوقعة الإيجابية منها جراء إنشاء منطقة التبادل الحر في غضون سنة 2017، هو زيادة حجم تدفق الاستثمار الأجنبي الأوروبي نظرا للمزايا التنافسية المتمثلة في المزايا المتعلقة بإلغاء الرسوم الجمركية المفروضة على التجارة بين دول الإتحاد الأوروبي الجزائر بالإضافة إلى وجود التشريعات التي تحمي الإبداعات و الابتكارات و هو شرط أساسي لشروط جذب الاستثمار، و بالتالي فعلى الاقتصاد الجزائري أن يكون مؤهلا للحد من العوامل التي تحد من تدفق الاستثمارات الأجنبية و أهمها:[2]

- عدم الاستقرار السياسي و الاقتصادي.
- عدم وضوح و استقرار قوانين الاستثمار و عدم توفر محيط تشريعي مستقر يجذب الاستثمار.
- انتشار الروتين و البيروقراطية في الإدارة خاصة البنكية منها.
- القيود المفروضة على تملك الأراضي و العقارات.

الفرع الثاني : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وبناء التحالفات

مع تزايد ظاهرة العولمة الاقتصادية واتساعها والتي لم يكن العالم الثالث بمعزل عنها والتوسع الكبير الذي حصل في الاستثمار الأجنبي المباشر، ومنذ بداية عقد الثمانينات وفي مختلف دول العالم بدأت خارطة العالم تتغير وأضحى النظام العالمي الحالي يتسم بجملة من الملامح والخصائص لعل من أبرزها الاتجاه المتزايد نحو المزيد من التحالفات الاقتصادية الكبرى و تأسيس التجمعات الإقليمية بمختلف أنواعها بين الدول قائمة على صيغة التداخل الاقتصادي والمالي بينهم ، ويفسر ذلك أن الدول المصدرة لرأس المال وبشكل استثمار أجنبي مباشر لدولة أخرى، فإن هذه الأخرى هي أيضا مصدرة لرأس المال للدولة الأولى وبالتالي فما يحدث هو تداخل بين الدولتين أساسه المنفعة المتبادلة بينهما وتنفد كل تلك التدفقات لرأس المال عبر الشركات المتعددة الجنسيات المنضمة إلى ذلك التكتل

---

(1) : سمير صارم، مرجع سابق، ص: 211.

(2) : أحمد باشي، "الآثار المحتملة لإتفاق الشراكة الأورو-متوسطية على الاقتصاد الجزائري" مجلة علوم الاقتصاد و علوم التسييرو التجارة، جامعة الجزائر، ع: 10، 2004، ص: 29.

وتجدر الإشارة إلى أن محاولات التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في التكتل تتراوح بين حرية انتقال السلع والخدمات بدون قيود و إقامة المشروعات المشتركة وحرية انتقال رؤوس الأموال بهدف الاستثمار المباشر كما أن دوافع التكامل تختلف من الدول النامية إلى الدول المتقدمة ، فهذه الأخيرة تهدف إلى الاستفادة من عوائد الكفاءة الناجمة عن إزالة العوائق المفروضة على الأنشطة الاقتصادية القائمة ، في حين أن أهداف الدول النامية من التكتل هي أهداف هيكلية تشمل تنمية صناعات جديدة من خلال التنسيق عبر الحدود وهو ما تسمح به الاقتصاديات ذات الحجم الكبير نظرا لاتساع السوق وتنوع الإمكانيات [1]، وتتحقق تنمية هذه الصناعات باستفادة هذه الدول من تدفقات رؤوس الأموال خاصة الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ومن ابرز التكتلات الاقتصادية وأكثرها نجاحا على المستوى العالمي الاتحاد الأوربي بما يمثله من قوة اقتصادية هائلة تؤثر على موازين القوى العالمية في شتى المجالات الاقتصادية، فيعد أكبر مستثمر في العالم حيث قدرت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة منه أي المبالغ التي استثمرها سنة 2003 حوالي 337 مليار دولار أمريكي وهو ما يمثل حوالي 55% من الحجم الكلي للتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة في العالم كما يعد الاتحاد الأوروبي أكبر متلقي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم حيث تلقى خلال نفس السنة حوالي 295.2 مليار دولار أمريكي وهو ما يمثل حوالي 53% من المجموع الكلي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد و المقدر بـ 559.9 مليار دولار أمريكي[2]، و يسعى الإتحاد الأوروبي حاليا إلى توسيع نفوذه و كذا تأكيد وجوده على الساحة الدولية و منافسة القوى الأخرى بطرحه مشاريع للتعاون و الشراكة مع تجمعات إقليمية، أو دول منفردة و من بينها مشروع الشراكة الأورو- متوسطية الذي يعتبر نموذج للتكامل الاقتصادي بين دول أوروبية متطورة و دول متوسطية في أغلبيتها دول نامية، مما دفع باتجاه نوع جديد من العلاقات و التحالفات، فكانت الاتحادات بين الدول و الأقطاب و المصالح التي تقف كأسبقية أولى لبناء النظام العالمي الجديد، إلا أن الظاهرة التي بدأت تتزايد سنة بعد أخرى هي أن الدول المتقدمة و من خلال شركاتها متعددة الجنسيات، و ضعت الدول النامية هدفا لها في توجيه استثماراتها، فالاقتصادي شارل ألبير ميشال Charles- Albert

---

(1) أسامة المجدوب،" العولمة والإقليمية : مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية "،الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، الطبعة الثانية ،2001،ص: 54

(2) : ميموني سمير، "الشراكة الاورو-متوسطية بين الطموحات و الواقع-مع دراسة اتفاقية الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي،مذكرة ماجستير،المدرسة العليا للتجارة ،2006 ، ص: 81

Michelet يؤكد بأن التكامل أو التكتل بين الدول المتقدمة والدول المختلفة يعتبر المنطقة (Territoire) أو المكان المناسب لنشاط الشركات المتعددة الجنسيات و هذا نظرا لكونه يحقق المزايا التالية:[1]

- إمكانية الاستثمار و النفوذ إلى المناطق ذات التكلفة المنخفضة و الأسواق الكبيرة.
- استقرار الأوضاع الاقتصادية نظرا لوجود انفتاح اقتصادي و رفع لمختلف الحواجز أمام الشركات النشطة ضمن التكتل الاقتصادي من خلال مختلف الاتفاقيات في إطار التكتل من اتفاقيات جانبية و قطاعية .
- انتقال السلع و الخدمات ورؤوس الأموال.

و في نفس الوقت بدأت الدول النامية بالبحث عن المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بوصفها مصدرا مهما للتمويل و نقل التكنولوجيا و أيضا لدعم التنمية و النمو الاقتصادي، و بدأت هذه الدول تبحث عن شراكات و تحالفات مع الأقطاب الثلاثة (الأمريكي، الأوروبي، الأسيوي).

و فعلا تمكنت أغلبية الدول المتوسطية من تحقيق ذلك مع الاتحاد الأوروبي،وقد انتهجت الدول المتوسطية سياسات نحو المزيد من التحرر المالي بهدف تسهيل التدفقات الرأسمالية منها و إليها، و لهذا بدأ التركيز على عدة حلقات اقتصادية ابتداء من عمليات الخوصصة و الإصلاح الاقتصادي و من ثم تحرير الأسواق و أيضا منح الحق للأجنبي لتملك المشروعات الاستثمارية و الأهم من ذلك ضرورة حماية المستثمر الأجنبي و منح التسهيلات المالية و الإجرائية، و لا يمكن أن تتم هذه العمليات و الترتيبات إلا في إطار تحالفات و اتفاقيات، و بالتالي فإن نظره فاحصة على انتشار الشركات من خلال فروعها و الشركات التابعة لها في العالمين المتقدم و النامي تبين أن هناك بنية تحتية لتلك التحالفات و الاتفاقيات تمثلها الاستثمارات الأجنبية المباشرة و الشركات الأجنبية العاملة و المصالح المتبادلة.

المطلب الثاني: المراحل الأولى لاتفاقيات التعاون الأورو-متوسطية

إن المراحل الأولى لاتفاقيات التعاون الأورو-متوسطية كانت ثنائية ما بين كل دولة عضو من الجماعة الأوروبية من جهة و الدول الشريكة من جهة أخرى استمرت إلى غاية السبعينات لكن مابين هذه الفترة هو أن الجماعة الأوروبية لم تستطيع جمع كل شركائها المتوسطيين في

[1] : MICHALET Charles; Albert, "Ou est ce la mondialisation ?" , la découverte- doche/coll-essais, Paris, 2004, P: 125.

مفاوضة واحدة ولم يتحقق هذا إلا في سنة 1995 من خلال مؤتمر برشلونة أين اجتمع كل أعضائها و شركائها في طاولة واحدةٍ، هذه الاتفاقيات الثنائية اتخذت عدة تسميات و هذا لتعددها من اتفاقيات تجارية عادية إلى اتفاقيات تفضيلية أو اتفاقيات مشاركة ثم اتفاقيات تعاون، لكن في جميعها كان المحور التجاري هو الأساسي و في ما يلي سنتطرق إلى هذه الاتفاقيات.

الفرع الأول: مرحلة اتفاقيات المشاركة(1961-1972)[1]

تقوم اتفاقيات التعاون التي عقدتها الجماعة الاقتصادية الأوروبية مع كافة الدول و التكتلات الأجنبية على أساس مادتين من مواد معاهدة روما هما:

1-المادة 113:

التي تسمح للجماعة الاقتصادية الأوروبية في نهاية الفترة الانتقالية بوضع سياستها التجارية على أساس مبادئ موحدة ولا سيما فيما يتعلق بتغيير التعريفة الجمركية، و بعقد اتفاقيات جمركية و بتوحيد إجراءات الدفاع التجاري.

2- المادة 232:

التي تسمح للجماعة الاقتصادية الأوروبية بعقد اتفاقيات مع الدول الأجنبية أو منظمات دولية تخرق بموجبها علاقة انتساب إلى السوق الأوروبية المشتركة على أساس من الحقوق و الواجبات المتبادلة و الأعمال المشتركة[2].

تسعى الجماعة الاقتصادية الأوروبية للحفاظ على أهدافها الإستراتيجية البعيدة المدى بصياغة الخطوط العريضة لسياستها المتوسطية التي تستهدف توطيد نفوذها في هذه المنطقة و التي تبلورت إلى عقد سلسلة من الاتفاقيات التجارية التي وقعت في الستينات مع مجموعة من الدول المتوسطية، فكان أول اتفاق عقد هو اتفاق أثينا مع اليونان في 9 جويلية سنة 1961 الذي دار حول موضوع التجارة وهدف الإزالة التدريجية للحقوق الجمركية على المواد الصناعية و تجانس السياسات الزراعية، ثم عقد اتفاق ثاني خلال هذه الفترة كان اتفاق أنقرة مع تركيا في 12سبتمبر 1963 وهو اتفاق مشابه للأول.

---

(1): Georges Jean, "Le droit de partenariat économique euro-méditérranienne", Français charollats, "Euro-méitéranné: 1995-1999. Premier bilan du partenariat" publi sud – FMES-stramed Paris, 200, P.P: 198.199.

(2) : إسماعيل العربي، "فصول في العلاقات الدولية" المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر1990.

وفي سنة 1964-1965 عقدت المجموعة اتفاق مع كل من لبنان و إسرائيل، وفي سنة 1969 عقدت الجماعة الاقتصادية الأوروبية اتفاقيات مع كل من تونس(23 مارس 1969)و المغرب(31 مارس1969) وهي اتفاقيات جاءت بعد سلسلة من المفاوضات بين الطرفين منذ 1962 و هذا من اجل تحديد علاقاتهما (المغرب و تونس) الاقتصادية مع المجموعة الأوروبية[1] هذا الاتفاق كان يهدف إلى توسيع نظام المبادلات التجارية حيث التزمت من خلاله الجماعة الأوروبية بمنح إعفاءات جمركية لكل المنتوجات الصناعية للبلدين باستثناء المنتجات الصناعية من أصل زراعي. أما في سنة 1970 فقد عقدت المجموعة الأوروبية اتفاقية مع اسبانيا تهدف إلى تخفيض الرسوم الجمركية على المواد الصناعية و إعطاء تفضيلات للصادرات الفلاحية الاسبانية وفي نفس السنة وقعت مالتا اتفاقية بنفس الأهداف، أما في سنة1972 وقعت المجموعة اتفاقيات تعاون مع كل من قبرص، مصر و البرتغال.

أما في سنة 1968 كانت بداية تطبيق **"السياسة المشتركة"** مابين الدول الأوروبية في العديد من المجالات خاصة السياسة الزراعية المشتركة (PAC)[2] وفيما يتعلق بالجزائر فخلال هذه المرحلة استمرت في الاستفادة من نظام الافضليات حيث سمح لمنتجاتها التنقل بكل حرية .والدخول بدون حواجز جمركية للأقاليم الاروبية باعتبار اقتصادها كان مندمجا كليا في اقتصاد المجموعة* وتم توقع اتفاق شراكة مع هذه الأخيرة إلا في سنة 1976[3].

الفرع الثاني: مرحلة اتفاقيات التعاون(1972-1980)

هي اتفاقيات جديدة أخذت اسم اتفاقيات تعون ولكن نفس القاعدة التشريعية لاتفاقيات المشاركة(المادة: CEE238) فخلال الفترة 1975-1977 تم التوقيع على اتفاقيات تعون جديدة غير محددة المدة سمحت بدخول السلع المصنعة لأغلب بلدان منطقة جنوب البحر المتوسط معفاة من الرسوم الجمركية إلى الاتحاد الأوروبي، كما قدمت تفضيلات جمركية محدودة للصادرات الزراعية لتلك البلدان وكان على هذه الأخيرة أن تقوم بصفة تدريجية بإلغاء رسومها الجمركية

---

(1) : نفس المرجع، ص37.

(2): Battiau Michel, "le commerce international de marketing de l(europe occidentale", Edition Nathon, Paris1994, P8.

*: لأن الاقتصاد الجزائري كان مندمجا بصفة كاملة في الاقتصاد الفرنسي و نتيجة لذلك فهو جزء لا يتجزأ من المجموعة الأوروبية

(3) : ضياء مجيد الموسوي، "العولمة واقتصاد السوق الحرة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية-بن عكنون- الجزائر2003، ص265.

المفروضة على صادرات الاتحاد الأوروبي بدون نص على التوقيت[1] وفي هذا الإطار وقعت الجماعة الاقتصادية الأوروبية مجموعة من الاتفاقيات:

1- اتفاقيات المغرب العربي 1976:

جاءت هذه الاتفاقيات لتحديد العلاقات ما بين الجماعة الاقتصادية الأوروبية و كل من الجزائر، تونس و المغرب على هذا الأساس تم عقد اتفاقيات تعاون مع البلدان الثلاث كل واحدة على حدى، فالاتفاق مع المغرب و تونس كان يهدف إلى تحديد وضعية الشراكة لسنة 1969 أما الجزائر فكان اتفاقها يعني اندماجها في إطار السياسة المتوسطية الشاملة وقد تضمنت الاتفاقيات المبرمة سنة 1976 بين المجموعة الأوروبية و الدول المغاربية مجالات تخص المبادلات التجارية بين الطرفين في المواد الزراعية و الصناعية و نصف المصنعة، أما بالنسبة للمواد الزراعية فتشمل الحوامض و الخمور و المواد النباتية وهي تخضع للنظام التفضيلي أما المنتجات الصناعية فقد سمحت المجموعة الأوروبية بالدخول الحر لأسواقها وهذا بإعفائها من الرسوم الجمركية باستثناء الواردات الأوروبية من المواد البترولية المصفاة و الفلين التي خضعت لنظام السقف الذي يرتفع ب:5% كل سنة أما الجانب المالي فقد استفادت المغرب بمبلغ قدرب:130مليون أورو، تونس المبلغ الذي المخصص لها قدر بـ:95مليون أورو، والجزائر استفادت من 144مليون أورو وجهت لقطاع التنمية[2].

وقد شملت الاتفاقيات أيضا الجانب التقني الذي يهدف إلى تنشيط تبادل المعلومات و الخبرات خاصة في مجالات التقنية و العلمية قصد التنويع الكيفي في الصادرات المغاربية و تنمية النشاط الصناعي.

2- اتفاقية المشرق العربي:

هي اتفاقيات وقعت بين الجماعة الاقتصادية الأوروبية و كل من، لبنان، الأردن و سوريا جاءت من اجل توسع السياسة

---

[1] : دربال عبد القادر، زايري بلقاسم، "تأثير الشراكة الأورو متوسطية على أداء و تأهيل القطاع الصناعي"، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة عنابة، ع1، ص3.

[2] :Commission européenne, Unio Européenne 25ans de corporation.1976-2001.

المتوسطية وبنيت هذه الاتفاقيات على أساس تقبل التفاوت في المستويات كحقيقة قائمة تجيز عدم المطالبة بالمثل و من ثم حصلت هذه الدول على التسهيلات لصادراتها في الأسواق الأوروبية[1]، ورغم اختلاف طبيعة صادرات هذه البلدان نحو المجموعة الأوروبية و ارتباطاتها غير الأوروبية فان هذه الاتفاقيات كانت مشابهة لتلك مع دول المغرب العربي.

3- اتفاقيات التعاون مع الدول المتوسطية غير الأوروبية:

عقدت الدول الأوروبية مجموعة من الاتفاقيات مع مختلف دول حوض البحر الأبيض المتوسط و من هذه الدول دول جنوب أوروبا و إسرائيل باعتبار هل دولة غير عربية. ومع بداية الثمانينات ظهرت رغبة التوسع للمجموعة الاقتصادية الأوروبية بانضمام اليونان سنة1981، اسبانيا و البرتغال سنة1986، أما اتفاقيات مع تركيا و قبرص و مالتا فقد كانت ترمي إلى التكويني التدريجي لاتحاد جمركي مع المجموعة الأوروبية و قد قامت تركيا بتقديم ترشحها بالانضمام للمجموعة الأوروبية سنة 1987 ثم سنة 1990 مع قبرص أما إسرائيل فقد عقدت مع المجموعة ثلاث اتفاقيات، اتفاقية في 4 جوان1964 كانت تخص العلاقات التجارية بين الطرفين مدتها ثلاثة سنوات قابلة للتجديد. الاتفاقية الثانية بتاريخ 22جوان1970 لمدة خمس سنوات أما الاتفاقية الثالثة كانت بتاريخ11 ماي 1975 وهي اتفاقية تعاون في إطار السياسة المتوسطية الشاملة وقد كانت الاتفاقية تهدف إلى خلق منطقة تبادل حرة.

الفرع الثالث: مرحلة السياسة المتوسطية الموسعة(1980-1990)

جاءت السياسة المتوسطية الموسعة خاصة بعد توسيع الجماعة الاقتصادية الأوروبية أعضاء جدد و هم اليونان في سنة 1981، أما اسبانيا و البرتغال في 1986 هذا التوسع الجديد نتج عنه وضع بروتوكولات إضافية تهدف إلى إتمام الاتفاقيات السابقة و سوف نوضحها في الجدول التالي:

[1] : سليمان المندري، مرجع سبق ذكره، ص227-228.

رقم الجدول(3) الذي يمثل البروتوكولات المالية خلال الفترة1976-1996.

	الجزائر	المغرب	تونس	المجموع
البروتوكول المالي الأول: 1976-1981	114	130	95	339
البروتوكول المالي الثاني: 1981-1986	151	199	139	489
البروتوكول المالي الثالث: 1986-1991	239	324	224	787
البروتوكول المالي الرابع: 1991-1996	445	438	284	1167
المجموع: 1976-1996	949	1091	742	2782

المصدر: commission européenne, union européen de Maghreb 25 ans. coopération -1996-1976.

و هناك مجموعة من العوامل التي ساعدت على تغيير السياسة الأورو-متوسطية نلخصها في ما يلي:

1- العوامل الخاصة بالمجموعة الأوروبية:

عرفت المجموعة الأوروبية في نهاية الثمانينات و بداية التسعينات تحديات لمواكبة التطورات الجديدة في علاقاتها الاقتصادية و التوسع في نطاق عضويتها و قد تم هذا بإعلان معاهدة جديدة جرى التوقيع عليها في ماستريخت بهولندا بتاريخ 09-10 ديسمبر 1991 من قبل المجلس الأوروبي و دخلت حيز التطبيق في نوفمبر 1992 و قد حددت المادة الثانية من المعاهدة هدفها الرئيسي المتمثل في إنشاء سوق مشتركة و اتحاد اقتصادي و نقدي أوروبي و هذا عن طريق توحيد السياسات الاقتصادية و الأنشطة من اجل تدعيم النمو الاقتصادي، وقد شمل الإصلاح على أربعة نقاط رئيسية هي:

- الإصلاحات الضرورية لمؤسسات الاتحاد الأوروبي

- وضع إطار مالي جديد يحقق العدالة للبلدان التي تدفع أكثر مما تقبض و تخصص مساعدات مالية للدول التي تستعد للانضمام إلى الاتحاد كما أن المجموعة تواجه مشاكل داخلية أهمها الأزمة الدفاعية حيث أن أوروبا تعتمد على المنطقة الأمريكية النووية وتسعى إلى خلق نوع من الدفاع الذاتي.

- توسيع الاتحاد الأوروبي نحو البلدان الأوروبية الشرقية الراغبة في الانضمام فما ميز المجموعة الأوروبية خلال منتصف التسعينات هو زيادة توسع الاتحاد الأوروبي حيث أصبح بضم خمسة عشرة دولة* بالإضافة إلى إنشاء السوق الأوروبية الموحدة و توحيد العملة الأوروبية (الأورو).

- تهيئة أهم السياسات للاتحاد الأوروبي استعدادا لتوسيعه كالسياسة الزراعية و الهيكلية و المالية لضمان توزيع عادل للاعتماد بين الدول الأعضاء.

2- العوامل الخاصة بدول الجنوب:

لقد شهدت دول جنوب المتوسط تغيرات مهمة اعتبرت منفذا واسعا للأمن و التعاون في حوض البحر الأبيض المتوسط منها على الخصوص توصل الاسرائيليين و الفلسطينيين إلى اتفاق سلام في أوسلو في سبتمبر 1993 بالإضافة إلى انه هناك عوامل اهرى أدت إلى ضرورة ا لبحث عن مبادرة جديدة للتعاون في إطار مجموعة البحر الأبيض المتوسط منها:

- ضعف مستويات التنمية بدول جنوب المتوسط.
- انعدام التوازن في المبادلات فهي ضعيفة بين الدول المتوسطية الجنوبية و ترتبط بصفة كبيرة بالمجموعة الأوروبية.
- ضعف التدفقات الاستثمارية لدول جنوب المتوسط نتيجة التباطؤ في التحرير التجاري.

3- العوامل العالمية:

شهد العالم عدة تغيرات ساعدت على تغيير السياسة الأورو-متوسطية أهمها:

- التطورات المتزايدة لهيكل النظام العالمي خاصة بعد سقوط جدار برلين في نوفمبر 1989و الذي غير الطبيعة الجيوسياسية و الاستراتيجية لأوروبا[1].
- زوال الثنائية القطبية وترك المجال للولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة و التأثير على الصعيد العالمي في مختلف المجالات.

* وهي: بلجيكا، فرنسا، هولندا، الدانمرك، المملكة المتحدة، النمسا، ألمانيا، اليونان، البرتغال، ايرلندا، ايطاليا، فنلندا، اسبانيا، ليكسمبورغ، السويد.

(1): Commission européenne-le partenariat Euro-méditerrannienne, direction générale de relation extérieures, mars1997.

- الحركية التكاملية و الاندماجية في دول الشمال من خلال بروز تكتلات اقتصادية و تجارية في إطار ثنائي إقليمي أو شبه إقليمي.
- الإعلان عن إنشاء المنظمة العالمية للتجارة في مدينة مراكش بالمغرب في الفترة ما بين 12-16 أفريل 1994.

الفرع الرابع: مرحلة السياسة المتوسطية المتجددة(1990-1995)

استجابة لكل التحديات أصبح لزاما على المجموعة الأوروبية اتخاذ سياسة أورو-متوسطية أكثر جرأة تجاه الدول المتوسطية، ولقد حددت معالم هذا الاتجاه من طرف المجلس الأوروبي في ديسمبر 1990 ليشهد ميلاد سياسة أورو-متوسطية جديدة جعلت من أولوياتها دعم الإصلاح الاقتصادي و الهيكلي من جهة و ضبط التعاون في المجال الجهوي و البيئي.

و في بداية التسعينات جاء في تقرير داخلي للجنة الأوروبية يؤكد مرة أخرى على الأهمية الإستراتيجية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط بالنسبة لأوروبا[1] .

و في جوان 1990 فان اللجنة الأوروبية التي استخلصت الدروس من هذا التقرير اقترحت السياسة المتوسطية الجديدة و التي وافق عليها مجلس الوزراء من نفس السنة و بهذه المناسبة << جدد الاعتقاد بأن التقارب الجغرافي و كثافة المبادلات المختلفة تؤدي إلى الازدهار و الاستقرار في الدول المتوسطية، و التي تعتبر بدورها مهمة بالنسبة للمجموعة الأوروبية>>، هذا دفع بالمجموعة الأوروبية إلى الاقتناع بوضع"إستراتيجية متوسطية جديدة " و أعلن عن ذلك لميلاد سياسة متوسطية متجددة في بداية التسعينات تهدف إلى تصحيح النقص الكبير الذي كان في سياسات التعاون التجارية السابقة و هذا بالرفع من حجم الصادرات لدول العالم الثالث المتوسطية و تشجيع الأسواق الأوروبية للانفتاح على الدول المتوسطية وتشجيع تكوين سوق موحدة بين دول المنطقة وهذا ما جاء به إعلان برشلونة في1995 والذي يوضح الإستراتيجية الجديدة للاتحاد الأوروبي[2]

---

(1) : بومدين حسين، "مزايا و تكاليف اتفاقيات التعاون الأورو متوسطية" مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير جامعة تلمسان-2003، ص60.

(2) : دربال عبد القادر، زايري بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص3.

المطلب الثالث: الاستراتيجة الجديدة للعلاقات الأورو متوسطية

تعد الشراكة المتوسطية التي وضع أسسها مؤتمر برشلونة نهاية 1995 منافسا للمشروعات الشرق أوسطية و عن طريقها تحاول أوروبا إبراز دورها الفعال في تقرير مستقبل المنطقة الحيوية للأمن الأوروبي خاصة بعد إدراكها المخاطر المحتملة التي تواجه حوض المتوسط و التي لا يمكن مواجهتها بمفردها ضمن إطار لاتحاد الأوروبي و إنما بشراكة الجنوب الذي أصبح مصدر الأزمات و لا سيما بعد اختفاء المواجهة بين الشرق و الغرب[1]

الفرع الأول: مؤتمر برشلونة الأول و الشراكة الأورو متوسطية

اقتراح فكرة الشراكة الأورو متوسطية رسمت خطوطها العريضة في قمة"**أسن**" للاتحاد الأوروبي بتاريخ 10 ديسمبر1994بألمانيا، لتعقد بعد ذلك و بمبادرة منها مؤتمر برشلونة الأول الأورو متوسطي يومي 27-28 نوفمبر 1995 بمشاركة ممثلي الاتحاد الأوروبي و ممثلي اثنا عشر دولة متوسطية شريكة هي: الجزائر، مصر، المغرب، تونس، الأردن، سوريا، لبنان، تركيا، إسرائيل، قبرص، مالتا، و السلطة الفلسطينية كما شاركت في المؤتمر كل من الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا و دول شرق و وسط أوروبا و دول البلطيق و ألبانيا بصفتهم ضيوف و شاركت موريتانيا بصفتها مراقب و لقد غابت ليبيا بسبب الحضر المفروض عليها آنذاك رغم كونها دولة مشاطئة للبحر الأبيض المتوسط.

فمؤتمر برشلونة الأول كانت فكرته الرئيسية خلق شراكة حقيقية من الجيل الجديد من شمال وجنوب المتوسط[2]، تعرف بالشراكة الأورو متوسطية.

فمصطلح الشراكة الأورو متوسطية هنا هو مصطلح يختلف عن المساعدات و كذلك عن اتفاقيات التعاون التقليدية و هذا من ناحية طبيعة المعاهدات المنعقدة و الخصائص التي يمتاز بها.

فالشراكة الأورو متوسطية ترتكز على مبدأ التعادل التام و هذا الأخير لا يختلف عن المبدأ الممنوح للتعاون الأورو متوسطي[3] فهي تعني حسب بعض التعاريف " تجمعا إقليميا يشمل

---

(1) : ناظم عبد الواحد الجاسور - "الأمة العربية و مشاريع التنقيب" منشور الأهلية العام1998.

(2) : دربال عبد القادر، زايري بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص3.

(3) : M'hamasadji-Bouzidi Nachida, 5essais l'ouverture de l'économie Algérienne, Ehag, édition, Alger, 1998, P95

جميع الدول الواقعة على البحر الأبيض المتوسط سواء كانت أوروبية أم آسيوية أو افريقية، وتظم هذه الشراكة دول الاتحاد الأوروبي في غربي المتوسط سواء كانت متوسطية أو ليست متوسطية طالما أنها أعضاء في الاتحاد الأوروبي، وجميع الدول العربية في شرقه و جنوبه بالإضافة إلى تركيا و إسرائيل"[1].

للإشارة فان التحاد الأوروبي أقر لأول مرة إستراتيجية البحر المتوسط و يعود ذلك لسببين:

- إن البحر المتوسط عنصر أساسي في استتباب الأمن في أوروبا ذاتها.
- البحر الأبيض المتوسط عمق من أعماق أوروبا الكبرى المتمثلة في خطة الارتقاء إلى مصاف الدول الكبرى المهيمنة على العالم اقتصاديا، تقانيا، سياسيا و ثقافيا.

و تختلف الشراكة الأورو متوسطية عن اتفاقيات التعاون بأنها إطار شامل متعدد الأطراف و تمثل إحدى الأدوات الرئيسية لتجسيد التعاون الحقيقي بين التحاد الأوروبي و كل من الدول المتوسطية المشاركة من أجل مواجهة التحديات المشتركة، و مؤتمر برشلونة جمع لأول مرة حول نفس الطاولة كل أعضاء الإتحاد الأوروبي و ممثلي اثنا عشرة دولة متوسطية و هي: الجزائر، قبرص، مصر، إسرائيل، الأردن، مالتا، المغرب، سوريا، تونس، تركيا، لبنان، فلسطين و ليبيا غابت بسبب الحضر المفروض عليها حينذاك. و بمشاركة كل من الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا و دول شرق و وسط أوروبا و كذا دول البلطيق و ألبانيا كضيوف و شاركت موريتانيا كمراقب حيث جاء هذا المؤتمر من أجل تنفيذ مشروع مشترك يؤكد على ضرورة الشراكة و على تطبيق مبدأ التعاون العام متعدد الأطراف يكمل التعاون الثنائي[2] و يقوم بتحويل الأنظمة التفضيلية السابقة للتبادل التجاري إلى نظام تبادل إقليمي يطابق لمبادئ السوق العالمي.

الفرع الثاني: الأهداف الرئيسية لدول الاتحاد الأوروبي

من الملاحظ أن دول الاتحاد الأوروبي تتفاوض كمجموعة و من منطلق قوة مع الدول المتوسطية و ذلك قصد تحقيق بعض الأهداف المعلنة وغير المعلنة المتمثلة أساسا في توفير

---

(1) : رعد حسن الصرن، "أساسيات في التجارة الدولية المعاصرة"-مدخل تنظيمي، تكامل تحليلي، دار الرضا للنشر،ج2،ط1، سوريا، شباط2001، ص323.

(2): Balta Paul, méditerranée, "Défis ev enjeux, l'harmattan", Paris, 200, P164.

مجال أوسع للصادرات الأوروبية بأنواعها بالإضافة إلى أهداف سياسية تتمثل في محاربة ما يسمى بـ: "الأصولية الإسلامية" و يمكننا تلخيص باقي الأهداف في ما يلي[1]:

-توسيع منطقة نفوذ مجموعة الدول الأوروبية لتشمل دول حوض المتوسط في جنوبه و دول الشرق الأوسط.

- التقليل أو الحد من معدلات الهجرة غير المرغوب فيها و الزاحفة من دول جنوب المتوسط و الحد من آثارها السلبية المنعكسة على الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية.

- تحاول أوروبا فرض نفسها و استقلاليتها عن الولايات المتحدة الأمريكية التي انفردت وحدتها بقيادة العالم و بمشروعها الشرق أوسطي الذي لا يراعي المصالح الأوروبية.

- العمل على توفير الاستقرار في المنطقة المتوسطية و ذلك من خلال تحسين مستويات المعيشة فيها و تشجيع الإصلاح الاقتصادي لبلوغ التنمية المنشودة.

- توسيع وتطوير عمليات الاندماج الأوروبي.

- تكييف العلاقات التجارية الأورو متوسطية مع أسس التجارة التي حددتها دورة الأورو جواي.

- الحاجة إلى اقتحام أسواق جديدة في دول جنوب و شرق المتوسط.

- التخلص التدريجي من أعباء الدعم المالي الذي كانت تقدمه دول الاتحاد الأوروبي لدول جنوب المتوسط.

- تحقيق المزيد من الاندماج و التكامل من أجل تطوير دول حوض المتوسط إلى منطقة للتعاون و ضمان السلم و الاستقرار على المدى الطويل، حيث ستسمح هذه الشراكة للاتحاد الأوروبي أن يلعب دورا فعالا في تحقيق التوازنات الكبرى و تحقيق السلم و الاستقرار في المنطقة[2]

---

(1) : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول العربية، "الندوة القومية حول آثار اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي على مسارات التنمية الزراعية"، مطبعة المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم نوفمبر1999، ص19.

(2) : Dorothee Schmid, "la partenariat euro méitiranneen: optimiser l'existant",Paris-mai2002(www.ceri-science-po-org).

- لا يزال الإنشاء الحقيقي لفضاء أورو متوسطي يخضع لعدة عوامل منها: التوقيع على اتفاق شراكة بين الاتحاد الأوروبي و كل بلد من بلدان ضفتي المتوسط[1].

الفرع الثالث: الأهداف الرئيسية لدول جنوب وشرق المتوسط

ما إن أعلن مبادرة اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية، حتى تسارعت الدول المتوسطية إلى التوقيع عليها وهذا من أجل تحقيق أهداف خاصة و من أهمها:

- فك العزلة من خلال الاندماج إلى أكبر القوى الاقتصادية[2] وتحقيق تكامل اقتصادي معها.
- السعي إلى الاستفادة من المساعدات المالية و الفنية المقدمة من الاتحاد الأوروبي، من اجل تغطية حاجاتها و تطوير اقتصادياتها.
- زيادة التدفقات من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأوروبية إلى بلدان منطقة جنوبي البحر الأبيض المتوسط.
- الاستفادة من فتح الأسواق الأوروبية أمام صادراتها الصناعية وكذا تخفيض القيود المفروضة على الصادرات الزراعية المشتركة للصادرات الأوروبية.
- الحصول على مساعدات و قروض لتمويل مشاريعها وجلب رؤوس الأموال الأجنبية من أوروبا، بالإضافة إلى الدور الذي يمكن أن يلعبه البنك الأوروبي للاستثمار في هذا الإطار.
- الاستفادة من نقل التكنولوجيا و ذلك من خلال إقامة المشاريع الاستثمارية الأوروبية في دول جنوب و شرق المتوسط.

و من أهم العوامل التي شجعت الدول الشريكة على التوقيع على اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي هو الانضمام المرتقب لدول أوروبا الشرقية و الوسطى، الأمر الذي

---

(1) : المجلس الوطني الاقتصادي ة الاجتماعي، "الاستثمارات في المنشآت القاعدية ودور الأوساط الاجتماعية و الاقتصادية في تشييد الفضاء الأورو متوسطي"، القمة الرابعة الأورو متوسطية للمجالس الاقتصادية و الاجتماعية و الهيآت المماثلة، لشبونة سبتمبر 1992، ص37-38.

(2) : محمد بوعيشة، "التكامل و التنازع و العلاقات الدولية الراهنة" دارسة المفاهيم و النظريات، دار المكتبة الوطنية، بنغازي، ط1، ليبيان، 1999. ص181.

يؤدي إلى بعض الانعكاسات السلبية على اقتصاديات دول جنوب المتوسط في الجوانب التالية[1]:

- تخصيص الدعم المالي لتلك الدول من ميزانية المجموعة الأوروبية سيعمل على تقليص المساعدات الموجهة للشركاء من دول جنوب و شرق المتوسط.
- انضمام هذه الدول سيعمل على تحرير الأيدي العاملة الوافدة منها في دول المجموعة الأوروبية، مما يؤدي إلى انخفاض فرص العمل المتاحة لدى دول الجنوب على وجه الخصوص.
- من المتوقع أن تتسارع الأنشطة الإنتاجية و رؤوس الأموال الأوروبية إلى دول أوروبا الوسطى و الشرقية، حيث مازالت تكاليف الإنتاج مواتية للغاية وهذا يقلل من فرص الاستثمار في دول المتوسط الجنوبية و الشرقية.

هذه هي أهداف دول جنوب و شرق المتوسط و لكن يبقى الهدف الرئيسي من وراء هذه الشراكة هو الحصول على مزايا اقتصادية هامة طويلة الأجل من جراء خلق منطقة التبادل الحر و الانفتاح الكامل لأسواق المجموعة سيعمل على خلق منافسة بين صادرات الشركاء المتوسطيين الفعلية أو المحتملة و بالتالي بمرور الوقت ستتراكم المكاسب وتتوسع فرص الوصول إلى أضخم الأسواق العالمية.

المطلب الرابع: مجالات الشراكة الأورو-متوسطية

جاء مؤتمر برشلونة المنعقد في 27-28 نوفمبر 1995 بحضور وزراء خارجية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي(خمسة عشرة عضوا) بالإضافة إلى وزراء ثمانية دول عربية* بالإضافة إلى دول متوسطية أخرى من بينها تركيا، مالتا و قبرص (و إسرائيل بصفة استثنائية) و قد أقر المؤتمر على فكرة عقد سلسلة من الاتفاقيات مع دول جنوب و شرق المتوسط تتضمن التعاون في مجالات مختلفة جمعت في الجوانب الآتية:

- الشراكة السياسية و الأمنية
- الشراكة الاقتصادية و المالية.

---

(1) : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سبق ذكره، ص21.

* : وهي: الجزائر المغرب تونس، مصر، سوريا، لبنان، الأردن، فلسطين.

- الشراكة في المجالات الثقافية و الاجتماعية و الإنسانية.

و في ما يلي نتطرق إليها بشيء من التفصيل

الفرع الأول: الشراكة السياسية و الأمنية

جاء في إعلان برشلونة:"إن المشاركين يعبرون عن اعتقادهم أن السلام و الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط هي منفعة مشتركة تلزم ترقيتها و توطيدها بكل الوسائل المتاحة و في هذا المجال دعوا إلى تنظيم حوار سياسي قوي و منظم يعتمد على احترام المبادئ الأساسية للقوانين الدولية و يؤكدون على جملة من الأهداف المشتركة تخص الاستقرار الداخلي و الخارجي"[1].

لقد اعتبر السلام و الاستقرار في حوض البحر الأبيض المتوسط هدفا جماعيا مشتركا تسعى إلى تحقيقه جميع الأطراف و بكل الوسائل، و من أهم المبادئ المعتمدة في هذا المجال:

- العمل على تطوير أسس و مبادئ الديمقراطية في النظم السياسية و الاعتراف بحق كل دولة في اختيار نظامها السياسي الذي يناسبها.
- التنسيق و العمل وفق ميثاق الأمم المتحدة و الإعلان العالمي بحقوق الإنسان و القوانين الأخرى المنبثقة عن القانون الدولي.
- تعزيز التعاون في مجال الوقاية من الإرهاب و مكافحة الجريمة المنظمة و مكافحة المحذرات وتبييض الأموال.
- احترام حقوق الشعوب في تقرير مصيرها.
- تعزيز الأمن في المنطقة من خلال منع انتشار الأسلحة النووية و الكيماوية و البيولوجية بالانضمام إلى المنظمات الدولية و الإقليمية المهتمة بهذه الشؤون (الوكالة الدولية للطاقة الذرية).

[1] : بومدين حسين مرجع سبق ذكره، ص66.

الفرع الثاني: الشراكة الاقتصادية و المالية

يهدف مؤتمر برشلونة في هذا المجال إلى تحقيق النمو الاقتصادي و تقليل الفوارق بين معدلات النمو في دول أوروبا و دول جنوب المتوسط وتتمثل أهمية الشراكة الاقتصادية و المالية حسب ما جاء به مؤتمر برشلونة في النقاط التالية[1]

- تشجيع التعاون الإقليمي و التكامل الاقتصادي بين دول المنطقة.
- التعاون المالي و ذلك برفع المساعدات المالية الأوروبية الممنوحة للشركاء المتوسطيين.
- تحسين شروط و ظروف معيشة السكان برفع مستوى التشغيل وتخفيض فوارق التنموية بين الدول الأوروبية ودول جنوب المتوسط من جهة أخرى.
- دعم الاقتصاد الحر و تطويره و وضع الإطار القانوني و التنظيمي الملائم لاقتصاد السوق، مع إعطاء الأولوية للقطاع الخاص.

ولتحقيق هذه الأهداف دعا إعلان برشلونة إلى إقامة شراكة اقتصادية و مالية تؤسس على:

1- التعاون الاقتصادي:

يهدف التعاون الاقتصادي إلى تشجيع وتنمية مختلف القطاعات الاقتصادية عن طريق دعم التنمية الاقتصادية و تحسين شروطها من خلال الادخار المحلي و الاستثمار الأجنبي المباشر مع التأكيد على الشروط التي تساعد على الاستثمار و إزالة الحواجز و العراقيل التي تعيقه و بالتالي نقل التكنولوجيا و رفع مستويات التصدير[2]، والتأكيد على أن مستويات التعاون الجهوي المبني على قاعدة اختيارية خاصة تنمية التبادل بين الشركاء بين أنفسهم يعتبر مؤشراً هاما لإنشاء منطقة التبادل الحر، بالإضافة إلى التعاون في المجال الزراعي من أجل تحديثه وإعادة هيكلته وفق مناهج حديثة معتمدين على أحدث التقنيات وتنويع الإنتاج مما يقلل من العجز الغذائي المباشر، كما أكدت

(1) : رعد حسن الصرن، مرجع سبق ذكره ص326.
(2) : سمير صارم، "أوروبا و العرب من الحوار إلى الشراكة"، دار الفكر، دمشق سوريا، 2001،ص324.

الأطراف المشاركة على أهمية تأسيس محيط يمتاز بالإزالة التدريجية لكل العقبات التي تعيق تحويل و نقل التكنولوجيا و رفع الإنتاج و الصادرات[1]

2- التعاون المالي:

اعتبر مؤتمر برشلونة أن إقامة منطقة تبادل حر و نجاح عملية الشراكة الأورو متوسطية على أساس الرفع من المساعدة المالية التي ترمي إلى دعم التنمية الداخلية و تعبئة المتعاملين الاقتصاديين المحليين و على هذا الأساس يتم تقديم المساعدة المالية المتأتية من ميزانية الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى دعم التعاون المالي برفع حجم القروض[2]، التي يمكن أن يقدمها بنك الاستثمار الأوروبي زيادة عن المساهمات المالية ثنائية الأطراف بين الدول الأعضاء لتسريع عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في هذه الدول\، و يعتبر تسيير الاقتصاد الكلي السليم العنصر الأساسي لإنجاح الشراكة وعليه يجب تدعيم الحوار حول السياسات الاقتصادية التي ترمي إلى الاستغلال الأمثل للتعاون المالي.

و قد تم تخصيص موارد مالية إضافية خلال الفترة 1995-1999 تبلغ مليار وحدة نقدية أوروبية لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه في كافة أوجه التعاون.

3- منطقة التبادل الحر الناتجة عن اتفاقية الشراكة:

إن المفهوم الجديد للشراكة الأورو متوسطية هو تجارة بلا حدود و لا حواجز و لإزالة هذه الأخيرة يجب أن لا تكتفي النظم بأن أن تجعل الحدود متساوية من جهة أو أخرى بل ينبغي أن تتبادل السلطات الثقة فيما بينها.

فترمي السياسة الأورو متوسطية إلى إنشاء منطقة تبادل حر في آفاق 2010 عن طريق عقد اتفاقيات الانتساب الأورو متوسطية التي يهدف إلى تشجيع و تنمية التبادل الحر مع مختلف الشركاء في إطار احترام الالتزامات الناجمة عن بنود المنظمة العالمية

---

(1) : رعد حسن الصرم، مرجع سبق ذكره، ص132.

(2): سمير محمد عبد العزيز، "التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة"، مكتبة و مطبعة الإشهار الفنية-ط1 الإسكندرية، مصر 2001، ص245.

للتجارة OMC وهذا بإلغاء الحواجز الجمركية و غير الجمركية بصفة تدريجية وفق رزنامة متفاوض عليها من طرف الشركاء.

وتتمثل الأهداف الأساسية للتجارة بلا حدود في الشراكة الأورو متوسطية فيما يلي[2]:

- تحديد العقبات التي تعرقل التبادل الحر والصعوبات التي تبرز في المنطقة المتوسطية حول المواد و المنتجات القابلة للمنافسة.
- إيجاد أسس للاتفاق بين المساهمين في المجتمع و المهتمين بالتبادل الحر و الانطلاق من عوامل التكامل و من ثم إيجاد خطط التعويض العاجلة للوصول إلى منطقة التبادل الحر في حوض المتوسط.
- متابعة و تثمين سياسات المؤسسة على مبادئ اقتصاد السوق.
- إقرار إجراءات متطابقة في مجال قواعد المنشأ و حماية حقوق الملكية الثقافية و الصناعية و حقوق المنافسة.

و تتضمن منطقة التبادل الحر ما يلي[1]:

بالنسبة للمنتجات الصناعية سيكون النظام المعتمد نظام حرية التبادل الكاملة حسب ما جاء في نصوص اتفاقية مراكش.

أما بالنسبة للسلع الزراعية و الغذائية فان الشراكة ستعتمد مبدأ التمييز و التبادل أي بمعنى أخر لا مجال لتجارة حرة غير مقيدة في مجال السلع الزراعية و ذلك لما تفرضه السياسة الزراعية الأوروبية المشتركة من قيود، و هذا نتيجة الصراع و تضارب المصالح بين المنتجين الأوروبيين و المنتجين غير الأوروبيين ضمن البحر المتوسط.

أما في ما يخص الخدمات فستخضع للإجراءات المنصوص عليها في اتفاقيات مراكش و هي إجراءات كمائية يصعب تحريرها تحرير كامل في مدة زمنية قصيرة كما نص الشراكة على السماح بالجمع بين شهادات المنشأ بين مختلف الأعضاء في منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية المزمع إنشاؤها.

---

(1) : رعد حسن الصرن، مرجع سبق ذكره، ص331.

الفرع الثالث: الشراكة في المجالات الاجتماعية، الإنسانية، الثقافية[2].

ترتكز هذه الشراكة على تطوير و تنمية الموارد البشرية و تشجيع التفاهم و التبادل بين الثقافات و المجتمعات المدنية حيث يقوم المشروع الأورو متوسطي على النقاط الأساسية التالية:

- تنمية البعد الاجتماعي، الثقافي و البشري.
- بروز المجتمع المدني في توسيع دوائر المشاركة، حيث تشعر الأطراف المعنية في المسار الاجتماعي و الثقافي بحاجة ماسة إلى تسيير الشؤون العمومية.
- الاهتمام بالتدابير الصحية و المعيشية للسكان والتشجيع على المساهمة الفعالة في ترقية الصحة مع ضرورة احترام الحقوق الاجتماعية و الإنسانية.
- تشجيع اللقاءات بين الشباب و الامتزاج الحضاري و التبادل وفق برامج تعاونية، تهدف إلى دفع العلاقات بين الطرفين عبر الجامعات(كالجامعة المتوسطية UNIMED و وسائل الاتحادات التجارية العامة و الخاصة.
- التعاون من أجل التقليل من الضغوط الناجمة عن الهجرة و وضع برامج محلية و وطنية للتدريب المهني و إيجاد فرص شغل محلية و القضاء على الهجرة غير الشرعية.

[2] : المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص05.

خـــــــــــــــــاتمة:

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر ظاهرة اقتصادية تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى على المدى الطويل، و تعطي صاحبها حق التملك و الإدارة للمشروع الاستثماري، مما جعله يكون مقصد العديد من الدول النامية و المتقدمة على حد السواء.

الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعد من بين الأساليب الإستراتيجية التي تلجأ إليها الشركات متعددة الجنسية لاختراق الأسواق العالمية، و خاصة أسواق الدول النامية، و هذه الأخيرة تسعى باختلاف أنظمتها و نسبة تطوها لاستقطاب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تعتبر من بين المصادر الرئيسية لتحقيق التنمية الاقتصادية حيث أنها تساهم في نقل التقنيات الجديدة وأساليب الإدارة الحديثة.

وفي بداية التسعينات بادر الاتحاد الأوروبي إلى طرح مشروع الشراكة الأورو متوسطية من خلال مؤتمر برشلونة عام 1995 كرد فعل للتطورات الدولية و الإقليمية التي هيأت المناخ المناسب لطرح هذه الصيغة للتعاون الأوروبي المتوسطي، فالشراكة الأورو متوسطية كما تضمنها مؤتمر برشلونة ليست اتفاقا تجاريا عابرا بينما هي سير نحو مصير مشترك يشمل كل الجوانب السياسية، الاجتماعية، الثقافية و أيضا الجوانب الاقتصادية التي تهدف من خلالها إلى إقامة تبادل حر بين الاتحاد الأوروبي و الدول المتوسطية في آفاق 2010 علاوة على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول المنظمة لاتفاقية الشراكة بغرض دفع مخاطر الاقتصاد العالمي المفتوح التي يمكن أن تتعرض لها دول المنطقة و تحد من قدرتها التنافسية.

الفصل الثاني

واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية

تمـــهـــيـــد :

لقد أدركت الجزائر أهمية التحول من الاقتصاد المركزي إلى اقتصاد السوق للنهوض بالاقتصاد الوطني، بعد الانخفاض في أسعار النفط في منتصف الثمانينات و الأزمة لاقتصادية التي تلته، و منذ ذلك الوقت بدأت الجزائر تدريجيا في إدخال إصلاحات في بعض القطاعات الاقتصادية حيث أعادت النظر في سياستها تجاه الاستثمارات الأجنبية حيث قامت بإصدار نصوص قانونية مشجعة لذلك لاسيما قانون النقد و القرض عام 1990و قانون الاستثمار لعام 1993، بالإضافة إلى إنشاء بعض الهيئات المشجعة للاستثمار كالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI).

وقد خصصنا هذا الفصل لعرض الإصلاحات الاقتصادية في مجال الاستثمار الأجنبي بالإضافة إلى التطرق لحصيلة الاستثمارات الأجنبية المباشرة المسجلة بالجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية والتطرق إلى العراقيل التي قد يواجهها المستثمرون الأجانب في الجزائر من خلال تقديم بعض التقييمات لمناخ الاستثمار ولمخاطر البلد بالنسبة للجزائر والتي أعدتها بعض الهيآت الدولية، لأن تمتع الجزائر ببعض الإمكانيات والمؤهلات لا يعني عدم وجود نقائص في مناخها الاستثماري.

ضمن هذا السياق سوف نحلل هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: مسار الإصلاحات الاقتصادية في سياق التحرر الاقتصادي
- المبحث الثاني: تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر.
- المبحث الثالث: حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول: : مسار الإصلاحات الاقتصادية في سياق التحرر الاقتصادي

مع بداية سنة 2006، تكون الجزائر قد قضت قرابة العقدين من مسار إصلاحات اقتصادية كان منطلقها عوامل داخلية متعلقة بفشل النمط الاقتصادي الذي تبنته الجزائر غداة استقلالها و الذي بدأ يكشف عن بوادر الضعف بعد نشوء أزمة 1986، فحاولت السلطات آنذاك إيجاد الحلول اللازمة من خلال الشروع في تطبيق سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية التي أصطلح عليها اسم الإصلاحات الذاتية التي لم تستطيع تحقيق الغايات المرجوة، و هذا ما حتم عليها تغيير النمط الاقتصادي ككل و التحول بذلك من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق مطلع التسعينات و بالتالي التفاوض مع هيئات برتون وودز و تبني خيار الانفتاح و ما يعني ذلك من فتح الأسواق أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة و تحرير التجارة الخارجية و اقتصار المهام الاقتصادية للدولة في الرقابة و الضبط فقط.

المطلب الأول: الإصلاحات الاقتصادية خلال عشرية الثمانينات.

اتبعت الجزائر غداة الاستقلال نموذجا اشتراكيا للتنمية، قائم على احتكار الدولة لمعظم النشاط الاقتصادي مع التركيز على الصناعات الثقيلة و خفض الاعتماد على الاستثمار الأجنبي و الواردات، و الاعتماد على المؤسسات العامة في توفير كافة الخدمات. و يقوم هذا النموذج أساسا على التخطيط المركزي للاقتصاد من خلال المخططات التنموية.

و فيما يلي نتطرق إلى وضعية الاقتصاد في عشرية الثمانينات التي بدأت تظهر فيها مؤشرات الاختلال في الاقتصاد الوطني و كذا التطرق إلى أهم الإصلاحات الاقتصادية في مرحلتها الأولى لتصحيح هذه الاختلالات.

الفرع الأول: الوضعية الاقتصادية في عشرية الثمانينات و بداية تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الذاتية(1980-1990):

تعتبر سنة 1980 سنة حاسمة في تغيير السياسة الاقتصادية في الجزائر، باعتبار هذه السنة فاصلة بين المخططات التنموية السابقة و أهداف السياسات المنتهجة في فترة الثمانينات التي ترمي إلى الانتهاء من المستوى المرتفع للاستثمارات العمومية في القطاعات الإنتاجية لصالح

الاستثمارات في الهياكل القاعدية و الاجتماعية من خلال وضع خطتين خماسيتين، وهذا المخطط الخماسي الأول(1980-1984) بالإضافة إلى المخطط الخماسي الثاني(1985-1989).

وتهدف الخطتان الخماسيتان تنسيقا ماديا للنشاط و تكثيفا لاستخدام الطاقات الكامنة للإنتاج الموجودة و إدارتها الحسنة[1]، أي أن انطلاق المخطط الخماسي الأول(80-84) جاء معلنا بداية إصلاحات جذرية لكون أن الاقتصاد الجزائري بدأ يكشف علامات الضعف، فقد كانت المؤسسة مستهدفة بعملية إصلاح شامل نظرا لكزن النتائج المحققة من الاستثمارات الضخمة التي قامت بها الجزائر خلال السبعينات لم تكن في مستوى الطموحات المنتظرة، فالمؤسسات العمومية التي كان ينتظر منها أن تبلغ مستوى النضج في بداية ا لثمانينات لم تقم بالدور المنوط بها كما توضحه الأرقام الخاصة بوضعية هذه المؤسسات[2]:

- ارتفاع إجمالي المكشوف البنكي(Le découvert bancaire) للمؤسسات الاقتصادية من 4 مليار دينار سنة1973 إلى 12 مليار سنة1978 وهو ما يمثل 57% و 48% من رقم أعمالها على التوالي.

- في نهاية سنة 1978، بلغ إجمالي مديونية المؤسسات الصناعية حوالي 80 مليار دينار وهو ما يمثل 94% من الناتج المحلي الإجمالي.

- انتقال العجز لمؤسسات القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات من 408 مليون دينار سنة 1973 إلى 1.88 مليار دينار سنة 1978.

- انخفاض نسبة تلبية الطلب الوطني من الإنتاج الوطني من 48%سنة 1967 إلى 24% سنة 1977.

و لقد كان للأزمة البترولية سنة 1986 تأثير سلبي على الاقتصاد، إذ انخفضت معدلات التبادل و إيرادات صادرات المحروقات بحوالي 50% و عوض أن تلجأ الجزائر إلى تعديل سعر الصرف شرعت في تنفيذ عدة تدابير لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي و لعدم وجود سوق مالية لجأت الحكومة إلى الإصدار النقدي لتغطية العجز أو التمويل بالقروض الخارجية التي

(1) : أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، الجزائر،ط:2، ديوان المطبوعات الجامعية،1993.ص:29.

(2):Sadi Nacer-Eddine, la privatisation des entreprises publiques en Algérie: objectifs, modalités et en jeux, office des publications universitaires, Alger(2005),p:32.

بدأت تتراكم حتى ارتفعت نسبة خدمة الدين إلى الصادرات من 35% إلى 78% في نفس الفترة بسبب تقصير آجال الاستحقاق[1].

و هذا لكون الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل شبه كلي على موارد الصادرات من المحروقات التي انخفضت في هذه الأزمة البترولية من 13 مليار دولار أمريكي سنة 1985 إلى 7 مليار دولار سنة 1986[2]، و هذا ما أدى بالجزائر إلى الدخول في إصلاحات اقتصادية على مستوى الاقتصاد الجزئي و الكلي.

أولا: الإصلاحات على مستوى الاقتصاد الجزئي:

مسار الإصلاحات الذي تم على المؤسسة الاقتصادية العمومية بغية إعطاء أكثر فعالية للمؤسسات المنتجة تم من خلال عملية إعادة هيكلة المؤسسات الوطنية سنة 1982 و عملية استقلالية المؤسسات العمومية سنة 1986.

1. إعادة هيكلة المؤسسات العمومية.

لم يكن مبدأ هيكلة المؤسسات العمومية الاقتصادية المقرر ضمن مهام المخطط الخماسي الأول 1980-1984 خاطئا في حد ذاته لأن الاقتصاد الوطني في هذه المرحلة التاريخية قد كبر مقارنة بما كان عليه سنة 1963. و اتضح ذلك من عدد الشركات العمومية التي كان عددها لا يتعدى عدد أصابع اليد الواحدة، و الذي أصبح عام 1980 حوالي 150 شركة وطنية"sona" [3].

و من بين ما قامت به الدولة في سنة 1981 هو تفكيك المؤسسات الضخمة و البالغ عدد ها 90 مؤسسة، تعمل في مجال الطاقة و التعدين(الصناعة الثقيلة) إلى 300وحدة صغيرة، كل واحدة مختصة في نشاط معين أو منتوج معين مع تدعيم اللامركزية، و قد شهدت المؤسسة العمومية نوعين من إعادة الهيكلة هما:

- إعادة الهيكلة العضوية

---

(1) : النشاشبي كريم و باترشيا الونزو-جامو، استيفانيا بازونيالان فيليره نيكولا فرمبوزا، سباستيان، الجزائر تحقيق الاستقرار و التحول الى اقتصاد السوق(دراسة خاصة) ، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1988، ص12.

(2): Bouzidi Abdelmadjid, Les années 90 de l'économie Algérienne: les limi tes des politiques conjoncturelles, ENAG Editions, Alger, 1999, p24-25.

(3) : محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية و السياسية الجزائر: مطبعة دحلب 1993، ص46.

- إعادة الهيكلة المالية

فإعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات الوطنية كلفت بها اللجنة الوطنية لإعادة هيكلة المؤسسات(CNRE) التي يترأسها وزير التخطيط، فاللجنة مؤهلة من حيث إعادة الهيكلة المالية، فهي حاضرة في فحص مشاريع إعادة الهيكلة المحضرة من قبل موظفي وزارة التخطيط[1]

فالإصلاحات الاقتصادية التي كانت بدايتها بإعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات الاقتصادية* تهدف إلى:

- توفير الشروط المساعدة على الاستخدام العقلاني للموارد من قبل المؤسسة من أجل تحقيق إنتاجية أفضل
- إدخال مزيد من المرونة بالسعي إلى تخصيص المؤسسات و الفصل بين مهام الإنتاج و التوزيع و تقليص أحجامها و هذا بغرض التحكم الجيد في عملية تسيير هذه المؤسسات.
- اعتماد اللامركزية قصد النهوض بالاقتصاد المحلي و الجهوي و هذا ما جسده إقامة مقرات للشركات في مختلف أنحاء الوطن.

و في سنة 1982 انطلقت عملية الهيكلة فتم إعادة هيكلة 70 مؤسسة وطنية و تجزئتها إلى أكثر من 400 مؤسسة ذات حجم أقل على أساس التخصص في النشاط(Le principe de la spécialisation des activités)[1].

أما إعادة الهيكلة المالية فتهدف إلى التطهير المالي للمؤسسة أي تصفية الوضعية المالية السالبة مع اتخاذ مجموعة الإجراءات تلتزم بها المؤسسة و تتمثل في التحكم الجيد في تكاليف الإنتاج و على جهاز الأسعار أن يستنتج أصل هذه التكاليف.

فعملية التطهير المالي مست 284 مؤسسة قدرت خلال الفترة 1983-1986 بحوالي 61.2 مليار دينار جزائري وهو ما يعادل 9 مليار دولار أمريكي موزعة على النحو التالي:

---

(1) : نفس المرجع

*: وهذا باصدار المرسوم رقم: 80-242 بتاريخ 04-10-1980، الخاص باعادة هيكلة المؤسسات العمومة.

(2): DAHMANI Ahmed, L'Algérie à l'épreuve: Economie politique des référons , Edition Kasba, Alger 1999; p:67.

- تقديم 7.9 مليار دينار جزائري للمؤسسات على شكل منح من الخزينة العمومية (Dotation budgétaire).
- تحويل 2.3 مليار دينار جزائري من ديون المؤسسات لدى الخزينة إلى ديون طويلة الأجل.
- تحويل 22.4 مليار دينار جزائري من ديون المؤسسات لدى البنك الجزائري للتنمية الى ديون طويلة الأجل.
- تقديم 19.8 مليار دينار جزائري كقروض طويلة الأجل من الخزينة للمؤسسات.
- تقديم 6.9 مليار دينار جزائري كقروض بنكية متوسطة الأجل لصالح المؤسسات البناء و الأشغال العمومية.

و يمكن القول أن المبالغة في تجزئة المؤسسات الاقتصادية من شأنه تجريدها من مزايا الوفرات الداخلية التي تتمتع بها المؤسسات ذات الحجم الكبير مثل البحث العلمي و التكنولوجي لتطوير إنتاجها، و مثل توزيع المخاطر بين العديد من النشاطات أو بين العديد من المناطق الجغرافية لتعويض الخسائر في نشاط أو منطقة، بالأرباح المحققة في نشاط آخر أو منطقة أخرى.

و بالتالي "فان سياسة إعادة الهيكلة بهذا الشكل قد سارت في اتجاه معاكس تماما للاتجاه الذي سارت فيه سياسة إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية المشهورة في العالم" و هو التوجه نحو تشكيل مؤسسات كبرى من جنسية واحدة أو متعددة الجنسيات. و اختارت لذلك صيغا عدة للتجمع من أهمها صيغة "الهولدينغ" HOLDING "[1]

2. استقلالية المؤسسات العمومية:

للاستقلالية عدة مفاهيم يمكن تعريفها بأنها تتمثل في حرية القرارات و ذلك باعتبار جميع الأخطار التي ترتبط بكل من المحيط و المستقبل. وعلى هذا الأساس بالنسبة للمؤسسة

(1) : IBID, p:90.

الاقتصادية فان الاستقلالية التي يقصدها هي التصرف من طرف إدارة المؤسسة حسب نظرتها في ما يتعلق بأمورها و نشاطاتها المختلفة، و بالأسلوب الذي يمكنها من تحقيق نتائج ايجابية[1].

و بالتالي فالاستقلالية مفهوم قانوني و آخر اقتصادي، فالاستقلالية الاقتصادية (المتاح المالي) للمؤسسة العمومية تنم من خلال الاستقلالية المالية، حيث تتمتع بذمة مالية مستقلة عن الذمة المالية للدول و عن الخزينة العمومية (اكتساب الصفة التجارية).

فالاستقلالية القانونية (المتاح القانوني)، ورد في الميثاق الوطني سنة 1986، و بالتالي فالاستقلالية عدة مفاهيم، فيمكن تعريفها على أنها ترتبط بجوانب مختلفة، منها المهام الإستراتيجية، نشاطات التسيير و الإدارة، حرية اتخاذ الإجراءات التي تتلاءم مع ديناميكيتها التجارية.

ثانيا: الإصلاحات على مستوى الاقتصاد الكلي:

لجأت السلطات العمومية إلى مراجعة الكثير من ا لآليات المتحكمة في سير الاقتصاد و اتخاذ الكثير من الإجراءات و التدابير أهمها:

- وضع نظام جديد للتخطيط* ، حيث تم تحديد الإطار العام لتوجيه المنظومة الوطنية للتخطيط الاقتصادي و الاجتماعي، و بالتالي إعطاء هامش أكبر من الحرية للمؤسسة لكي تصبح قادرة على اتخاذ القرارات و الاختيارات بصورة مستقلة عن المركز و التي تراها مناسبة لتحقيق أهدافها، و عليه فالهدف من إصلاح هذا النظام من المركزية المباشرة إلى المركزية غير المباشرة بتوسيع فضاء القرار في المؤسسة. فالنظام الجديد للتخطيط تحاول السلطات من خلاله التوفيق بين مسؤوليات المركز في توجيه الاقتصاد الوطني و ضمان الحد الأدنى من الانسجام و هذا في إطار المخطط الوطني طويل الأجل و بين نشاطات المؤسسة الخاصة بالاستثمار و الإنتاج و التوزيع وفق المخططات القصيرة و المتوسطة الأجل.

(1): Youssef DEBBOUB, le neveau mécanisme économique en Algérie
Alger: éd o.p.u, 1995, p:29.

*: وهذا منة خلال إصدار القانون رقم 88-03 المؤرخ في 1988/01/12 المتعلق بالتخطيط.

و تجدر الإشارة إلى أن تدخل الدولة بشكل غير مباشر لتوجيه و مراقبة و ضبط تطـور الاقتصاد الوطني علاوة على تدخلها في اتخاذ القرارات الإستراتيجية التي تتطلب وسائل كبيرة و موارد مالية هائلة في ظل النظام الجديد للتخطيط.

و تسهر السلطات على ضمان التنسيق و الانسجام على مستوى القطاعات و فيما بينها مع الإشراف على تقييم نتائج المؤسسات، في حين أن المؤسسات ستتدخل أساسـا فـي نـشاطات الاستغلال المحددة في البرامج القصيرة المدى، كما باستطاعتها في إطار مخطط متوسط الأجل أن تقوم بوضع برامج تنمية نشاطاتها و توسيع قدراتها وفق لتطور الطلب.

- ضبط التجارة الخارجية: فبسبب انخفاض أسعار النفط سنة1986 ، أدى ذلك إلـى تقليص إيرادات الجزائر البترولية و هو ما دفع الدولة على البحث على آليات لضبط المعاملات الخارجية بغرض السيطرة على الاختلالات المسجلة إذ اتخذت جملة من التدابير: فعلى مستوى الواردات قامت السلطات بمراقبة التدفقات إلى داخل الـبلاد باتخاذ عدة إجراءات منة بينها إدخال تقيدان على واردات بعـض الـسلع، تحديـد القواعد المتعلقة بشروط التمويل الخارجي، أما على صعيد الواردات فسياستها كانت قائمة على تشجيع الصادرات خارج المحروقات
- وضع نظام جديد للأسعار*، الذي كان يهدف إلى تحديد شروط تكوين أسعار السلع و الخدمات و القواعد العامة لتسيير الأسواق و آليات التنظيم الاقتصادي بواسـطة الأسعار.
- فبعد أن سيرت الدولة الأراضي الفلاحية العمومية بطريقة مركزية ضد الاسـتغلال أصبح المستثمرون بموجب القانون** أحرار بعد أن تخلت الدولة عن كل وسـائل الإنتاج ماعدا الأرض التي تبقى ملكا عموميا ينتفع بها المستثمرون انتفاعا دائمـا و كان الهدف من ذلك هو:
  - القيام بالاستغلال الكامل للأراضي الفلاحية
  - إعطاء الحرية الكاملة للوحدات الإنتاجية و المنتجين في العمل

* : وهذا في سنة 1989 بموجب القانون رقم 89-12، المؤرخ في 05-07-1989 و المتعلق بالأسعار.
** : القانون رقم 87-17 المتعلق بإعادة هيكلة القطاع الفلاحي.

- وضع علاقة مباشرة بين الأجر الذي يتلقاه المنتج و نتائج إنتاجه.

الفرع الثاني: فشل الإصلاحات الاقتصادية الذاتية و استمرار الاختلال الهيكلي

في 1986 بدأت ملامح الأزمة الاقتصادية في الجزائر تظهر حيث تراجعت معدلات النمو الناتج الوطني الحقيقي الإجمالي بشكل ملحوظ إلى درجة تقل كثيرا عن معدلات الزيادة في السكان، وهذا ارجع و بدرجة كبيرة إلى انخفاض أسعار البترول من جهة و تقليص حجم الاستثمارات من جهة أخرى مما نتج عنه انخفاض في عدد الوحدات الإنتاجية و تقليص حجمها و منه انخفاض الإنتاج[1].

و الأسوأ من هذا كله عجز الجهاز الإنتاجي عن تحرير نفسه من الاعتماد على المحروقات وكذا عليها في الصادرات وعن تعويضها بمنتجات أخرى، ولهذا بقيت الصادرات تحتكر على الصادرات من السلع[2]

و من أجل تقييم نجاح أو فشل الإصلاحات الذاتية التي قامت بها الجزائر في فترة الثمانينات نعتمد على ما يلي:

أولا: على مستوى القطاعات الاقتصادية.

نلمس في الفترة الممتدة ما بين 1985 و 1988 تطور الناتج المحلي الداخلي(PIB) بمعدلات سلبية بعد الفائض المحقق سنة 1985 و البالغ 5.6% و الجدول التالي يبين تطورات معدلات(PIB) في المرحلة مابين 1985 و 1988.

الجدول رقم[03]: نمو الناتج الإجمالي الداخلي(PIB) من حيث النسبة خلال الفترة(1985-1988): الوحدة: النسبة: %

البيان/السنوات	1985	1986	1987	1988
الناتج الداخلي الإجمالي(PIB)	+5.6	-0.2	-0.7	-1.7
الناتج الداخلي لكل فرد	+2.3	-3	-3.5	-4.7

المصدر: بنك الجزائر: التقرير السنوي، 1990، ص:123

(1): عماري عمار "الاقتصاد الجزائري، الماضي القريب و استشراف المستقبل" مجلة العلوم الإنسانية عدد14، قسنطينة، ديسمبر 2000، ص 106.

(2) : محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سبق ذكره، ص: 28-29.

و يمكن توضيح الاختلال على مستولى القطاعات الاقتصادية الأساسية من خـلال ربـط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي(PIB) بمعدل نمو القطاعات الاقتصادية في الجدول التالي:

الجدول رقم:(05): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والقطاعات الاقتصادية الرئيسية في الجزائر خلال الفترة 1985-1990

الوحدة : نسبة مئوية (%)

0 معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.	1985	1986	1987	1988	1989	1990
- الناتج المحلي الإجمالي PIB	5,6	-0,2	-0,7	-1,9	4,9	-1,3
- الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاعات الفلاحة المحروقات والإدارة العمومية	2,8	-2	-7,2	1,8	1	-2,6
- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.	2,3	-3	-3,5	-4,5	2,3	-3,8
معدل نمو القطاعات الاقتصادية الرئيسية						
الزراعة	23,8	-1,9	17,3	-8,9	18,4	-9,3
الصناعة	3,5	5,2	-0,8	-1,4	-4,4	0,6
المحروقات	5,7	1,2	7,1	-1,9	8	4,3
البناء والأشغال العمومية BTP	-0,5	0,3	-9,2	-8,3	1,5	-1
الخدمات	5,1	-4,6	-3,5	1,4	3,1	-5
الإدارات العمومية	7,2	5,5	4,2	3,7	3,4	3,5

المصدر : CNES (1999), Rapport préliminaire sur les effets économiques et sociaux du Programme d'ajustement structurel, Conseil National Economique et Social , Alger, 9p.

انطلاقا من قراءة الجدول نلاحظ:

أن قطاع الزراعة قد سجل معدلات نمو مختلفة من سنة لأخرى فتارة يحقق نتائج سـلبية كما هو الحال للسنوات(1986-1988-1990) و تارة أخرى معدلات نمو ايجابية و التي لا تعني بأن القطاع يوجد في حالة جيدة بل هو عاجز على تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان كما تبينـه الإحصائيات الخاصة بالواردات الغذائية من الخارج و التي ارتفعت من 7.261 مليار دج سـنة 1986 إلى 9.269 مليار دج سنة 1988 ثم 19.965 مليار دج سنة 1989[2].

أما بالنسبة لقطاع المحروقات فمعدلات النمو سلبية في معظمها و هـذا راجـع للأزمـة البترولية سنة 1986. كما سجل قطاعي الصناعة و الشغال العموميـة معـدلات نمـو سـلبية خصوصا خلال الفترة 1987-1989 و ذلك بالرغم من المبالغ المستثمرة في القطاع الصناعي

(1): ONS, Rétrospectives statistiques 1970-2002 , office national des statistiques, Alger, 2005, p:167-168

الجهود بعد عملية التحول عن طريق تنفيذ برنامج للتصحيح الهيكلي للاقتصاد الذي يتضمن جملة من التغيرات الواجب إحداثها في الاقتصاد و على كافة المستويات (معدل الفائدة، الأسعار، إلغاء الطابع التنظيمي للنشاط الاقتصادي، تحرير التجارة الخارجية....). و بالتالي هو عبارة عن سياسة متوسطة المدى تعمل على توفير شروط العمل وفق آليات السوق.

أما لجوء الجزائر الى صندوق النقد الدولي يبدو جليا من خلال تتبع مسار المديونية الخارجية، نجد هذه الأخيرة قد تشكلت في فترة السبعينات.

إن المشكل العويص الذي واجهته الحكومات بعد أزمة 1986 هو مشكل كيفية تغطية العجز و التخلص من الوضعية المزرية التي ولدتها الحاجة الى الموارد الكافية لتسديد فاتورة الواردات و خدمة المديونية.

فقدم السيد مولود حمروش مشروعه بتاريخ 21-09-1989 و ركز فيه على الإسراع في الإصلاحات الاقتصادية و التأهب للدخول إلى اقتصاد السوق وتضمن برنامجه تنشط الاستثمارات و الاستغلال الأمثل للطاقة الإنتاجية المتاحة.

و رغم هذا فشلت حكومة السيد حمروش في إعادة هيكلة الديون الخارجية (reprofilage) التي حان أجلها حيث ألغيت هذه الأخيرة ــ إعادة هيكلة الديون ــ من قبل معظم دائني الجزائر و خاصة الأكثر أهمية و من بينهم فرنسا.

فرفض فرسنا يفسر بارتباطها بقواعد التضامن التي تصلها بأعضاء آخرين في نادي باريس و الذي يرفض و يحذر من معالجة الديون مع المدين كل على حدى و بالتالي يقترح على هذه الأخيرة ــ الدولة الدائنة ــ بتوجيه طلباتهم نحو نادي باريس و الذي يمثلها طبعا[1]. نجد أن الجزائر حقق اتفاقين هامين على صعد السياسة الاقتصادية الداخلية و يتمثلان في اتفاق التثبيت الأول في 30 مايو 1989، و اتفاق التثبيت الثاني في 03 جوان 1991 مع صندوق النقد الدولي، الأول كان لمدة سنة في حين الثاني كانت مدة تنفيذه على غير العادة بعشرة أشهر بدل عن اثنا عشر شهرا. و انطوى البرنامجان على تنفيذ سياسات صارمة لإدارة الطلب و خفض كبير في قيمة سعر الصرف.

(1): E.CHerif Chakib, Programme d'agistment structurale et résultat socio-économique en Algérie.In revue, sciences humaines, 18.Dec 2002, p:41

المطلب الثاني: الإصلاحات الاقتصادية بعد سنة 1994.

ابتداء من عام 1992، عرفت الجزائر عدم الاستقرار السياسي و الصراع المدني، مع تضاؤل فرص الوصول إلى التمويل الخارجي و تباطؤ خطى الإصلاحات الهيكلية و اتساع نطاق اختلالات الاقتصاد الكلي، فقد كانت الحكومة تهدف في الفترة (1992-1993) إلى الوفاء بخدمة الدين الخارجي ففي سنة 1993 وصلت نسبته الى82.2% من إيرادات الصادرات[1] مع مساندة النشاط الاقتصادي بإتباع سياسة مالية توسعية، حيث حدث انخفض آخر في أسعار النفط و تزايد الصراع المدني إلى جانب ظهور أزمة في ميزان المدفوعات وهذا مادفع بالسلطات إلى قبول برنامج شامل للتصحيح الهيكلي بمساندة صندوق النقد الدولي. وذلك من خلال اتفاقين أولاهما اتفاق الاستعداد (stand-by) مدته سنة يسري من أفريل 1994 الى مارس 1995، وثانيهما اتفاق التمويل الموسع في ماي 1995 مدته ثلاث سنوات يسري من 1995 الى ماي 1998.[2]

الفرع الأول: برنامج التثبيت الاقتصادي 1994-1995.

شهدت سنة 1994 تغير في السياسة الاقتصادية، حيث وقع رئيس الحكومة "رضا مالك" مع صندوق النقد الدولي مارس 1994 اتفاق التثبيت الاقتصادي[3] و الذي دخل حيز التطبيق في ماي من نفس السنة، و بموجب هذا الاتفاق تم وضع تحت تصرف الجزائر قرض بـ:457.20 وحدة سحب خاصة صاحبه اتفاق مع البنك العلمي للحصول على قروض بـ: 474.32 مليون دولار في إطار قروض تمويل الطوارئ[4].

يعتبر الاستقرار آلية لإنشاء الظروف المواتية لتحقيق نمو قوي و دائم بالنسبة للسلطات النقدية و المالية في الجزائر حيث تهدف إجراءات الاستقرار إلى تثبيت الاقتصاد قبل الدخول في إصلاحات اقتصادية هيكلية فهو يهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف من أهمها:

- الصرامة في تطبيق السياسة النقدية و تصحيح سعر الصرف.
- استعادة وتيرة النمو الاقتصادي مع تقلص معدلات التضخم وكبح نمو الكتلة النقدية.

---

(1): Banque d'Algérie, évolution de la dette (1990-200), in liberté économie, N°111, du 14. au 20-02-2001, p:7.

(2) : بوزيدي عبد المجيد تسعينات الاقتصاد الجزائري، الموفم للنشر، الجزائر، 1999،ص: 08.

(3): CHERIF Chakib, l'inévitable rééchelonnement de la dette en Algérie, Annale marocaines, 1995

(4): ميموني سمير، مرجع سبق ذكره، ص:162.

- مواصلة تحرير الأسعار و إلغاء دعمها.
- تعديل قيمة الدينار و تقليص عجز الموازنة.
- دعم التسيير العقلاني للطلب الداخلي.
- في مجال الجباية تقليص الرسم عن الإعفاءات من الرسم على القيمة المضافة الحقوق الجمركية، وإجراء تعديل تصاعدي لمعدل الضريبة على الضريبة الأرباح غير الموزعة.
- الاهتمام بالقطاع الزراعي وترقية قطاع البناء والأشغال العمومية.

و بالتالي فاتفاق التثبت الثالث لسنة 1994 الذي دعمه صندوق النقد الدولي شكل أول مؤشرات ذات مصداقية في مجال تحرير الاقتصاد وإصلاحه في الأجل المتوسط الهادف إلى وضع أسس اقتصاد كلي و أسس هيكلية متينة من اجل بعث النمو تقليص البطالة .

الفرع الثاني: برنامج التعديل الهيكلي pas– التمويل الموسع -1995-1998

بعد أن تم التقارب مع صندوق النقد الدولي فيما يخص التوازنات والنهوض بمعدل النمو وبتخفيض معدل التضخم ومواصلة دفع الالتزامات قامت السلطات الجزائرية بإبرام اتفاق تمهيدي في إطار موسع يخص التعديل الهيكلي مع خبراء الصندوق أثناء زيارتهم الاستطلاعية لمتابعة ما تم تنفيذه في إطار برنامج الاستقرار 1994-1995، فالتصحيح الهيكلي من خلال تدابيره يعمل على تكييف البنية الاقتصادية وفق توجه جديد وهذا في إطار برنامج الانتقال من الاقتصاد الموجه نحو اقتصاد السوق كما أن البرنامج جاء في فترة صعبة تميزت باضطرابات حادة على المستويين السياسي والاقتصادي مما جعل هذه المراحل التي تمر بها الأزمة الجزائرية .

فبتاريخ 30 مارس 1995 وجهت السلطات الجزائرية إلى مدير صندوق النقد الدولي رسالة نية أهم ما تضمنته هو التذكير بالجهود التي بذلتها الحكومة الجزائرية بتطبيقها لبرنامج إصلاح وتثبيت اقتصادي واسع منذ 1994 والمحاور الكبرى لبرنامج التصحيح الهيكلي والسياسة الاقتصادية المتوسطة المدى التي تنوي الجزائر تطبيقها والمتعلقة بالإصلاحات الاقتصادية الهيكلية التي تمس جميع المجالات الاقتصادية والعمل على توفير شروط العمل وفق

آليات اقتصاد السوق وبالتالي فهي تطلب مساعدة مالية من الصندوق في إطار اتفاق على مدى ثلاث سنوات في نطاق الميكانيزم الموسع للقروض(التمويل الموسع) (MEDC) .
شرع في تنفيذه في 22ماي سنة 1995 يمتد إلى غاية 21ماي 1998 حين تحصلت الجزائر بموجبه على قرض قدره 1169.28 مليون وحدة سحب خاصة وهو ما يعادل 1.8 مليار دولار أمريكي[1]

و يهدف من وراء تطبيق هذا البرنامج بحسب الأستاذ "احمد بن بيتور"إلى وضع نظم أو اطر جديدة لتسيير الاقتصاد (Les styles de gestion de l'économie) تمكن من تحقيق الأهداف التالية:

- تحقيق الاستقرار المالي و استعادة قوة ميزان المدفوعات مع تحقيق مستويات ملائمة من احتياجات النقد الأجنبي و تخفيض العجز في الميزان التجاري من 6.9% سنة 1994-1995 إلى 2.2% سنة 1997-1998 (النسب بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي).
- تحقيق نمو اقتصادي مدعم بمستوى تشغيل عال يصل إلى 5% من الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات بغية استيعاب الزيادة في القوة العاملة.
- تقليص الضغوط التضخمية و الإسراع في تحقيق التقارب بين معدلات التضخم السائدة في الجزائر مع المعدلات السائدة في البلدان الصناعية.

بالاضافة الى الأهداف السلفة الذكر فقد شرعت السلطات بالموازاة مع ذلك في تنفيذ جملة من الاصلاحات و التدابير الاقتصادية و التي من أهمها، استمكرار سياسة اعادة هيكلة القطاع العام حيث تمت إعادة تنظيم و هيكلة القطاع الاقتصادي العمومي من خلال الشركات القابضة التي عوضت صناديق المساهمة*، حيث أصبح القطاع العام يتكون من ثلاث أطراف رئيسية هي المجلس الوطني لمساهمات الدولة الذي يتولى توجيه الشركات القابضة و الذي يتولى تسيير مساهمات الدولة وتوجيه النشاط الاقتصادي، و الشركات القابضة المنشئة على شكل رؤوس أموال تتكون أصولها من رأس مال المؤسسات الاقتصادية العمومية المكونة لها و التي من

(1) : ميموني سمير، مرجع سبق ذكره، ص:164.
* : وهذا بموجب القانون رقم 95-25، المتعلق برؤوس الأموال التجارية للدولة، وهذا لتحضير هذه المؤسسات و تسهيل عملية خوصصتها.

مهامها إعداد استراتيجيات هذه المؤسسات من حيث الاستثمار و الموارد البشرية وكذا تنفذ سياسات الدولة في مجال التنظيم و التوجيه و إعادة الهيكلة في القطاعات الصناعية و التجارية ضمن الاتفاقيات التي تبرم مع المجلس الوطني لمساهمات الدولة ثم تأتي المؤسسات الاقتصادية (المؤسسات الفرعية) المكونة للشركات القابضة.

و هكذا أصبحت التركيبة الجديدة للقطاع العام مكونة من 1117 مؤسسة فرعية(Filiales) من بينها 250مؤسسة تابعة للقطاع الصناعي و التي أنشئت من اعادة هيكلة 400 مؤسسة التي كانت تشكل نسيج القطاع العام، مع التذكير بأن عدد الشركات القابضة بلغ 11 شركة قابضة وطنية و 5 شركات قابضة جهوية[1]، حيث تضم كل واحدة مابين 60 الى 170 شركة فرعية.

كما إن السلطات استمرت في تنفيذ سياسة التطهير المالي للمؤسسات العمومية حيث أنفقت الدولة في إطار العملية خلال الفترة (1998-1995)ما مقداره 616.9 مليار دج، بعدما أنفقت قبل ذلك خلال الفترة(1991-1994) ما مقداره: 173.4 مليار دج.

الفرع الثالث: آثار تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي.

في سياق تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي من أغلبية البلدان الأكثر تخلفا فان تحقيق النمو الاقتصادي لا يكون إلا على حساب التنمية الشاملة بسبب قلة الاهتمام بقضايا الفقر و البطالة و توزيع الدخل و بالتالي التأثير السلبي على المستوى الاجتماعي.

ويمكن تقسيم آثار برنامج التعديل الهيكلي إلى قسمين كما يلي:

أولا: الآثار لاقتصادية:

من خلال سياسات التصحيح الهيكلي المطبقة في الجزائر، حققت هذه الأخيرة نتائج حسنة على مستوى معظم المؤشرات الكلية و التوازنات المالية الكلية و حسب السيد"عبد المجيد بوزيدي" الذي يرى أنه تم تحقيق الأهداف التالية:[2]

- تحقيق نمو اقتصادي موجب.
- تحسين شروط تمويل الاقتصاد.
- استعادة التوازنات الخارجة.

(1): CHERIF Chakib, Conférence à : bilan de stabilisation économique en Algérie, (1994-1998), de poste graduation, spécialité Analyse économique, 2005-2006, p: 03.
(2): BOUZIDI Abdelmadjid, les années de l'économie Algérienne, OP. cit, pp: 49-56.

- تخفيض معدلات التضخم إلى معدلات مقبولة.
- تطهير تدريجي للميزانية العامة.

و يمكن استخلاص الآثار الاقتصادية لبرنامج التعديل الهيكلي من خلال المؤشرات الاقتصادية و المالية الكلية للاقتصاد الجزائري في الفترة الممتدة ما بين 1995-2001 كما يبينها الجدول التالي:

الجدول رقم :(07): بعض المؤشرات الاقتصادية والمالية الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1995-2001

المؤشرات الاقتصادية	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
معدل التضخم (%)	29,8	18,7	5,7	5	2,6	0,3	4,2
رصيد الموازنة العامة (مليار دج)	-28,2	74,9	66,2	-108,3	-16,5	398,8	171,0
رصيد الموازنة العامة/ PIB (%)	-1,4	2,9	2,4	-3,8	-0,5	9,7	4,0
رصيد الميزان التجاري (مليار دولار أمريكي)	-1,3	2,7	3,8	0,0	1,5	10,9	8,1
رصيد ميزان المدفوعات (مليار دولار أمريكي)	-6,2	-2,1	0,3	-1,7	-2,4	7,6	6,2
- إجمالي المديونية الخارجية (مليار دولار أمريكي).	31,6	33,7	31,2	30,5	28,3	25,5	22,5
- إجمالي المديونية الخارجية/PIB (%).	76,4	71,8	65,2	63,2	58,3	46,9	41,1
- مؤشر خدمة الدين :خدمة الدين/ إجمالي الصادرات (%)	38,8	60,7	31,7	47,6	39,3	21,2	24,0
احتياطي الصرف (مليار دولار أمريكي)	2,0	4,4	8	6,8	4,4	11,9	18,0
احتياطي الصرف(شهر من الواردات)	2,0	4,7	9,4	7,6	4,7	12,3	18,1
متوسط سعر البرميل من النفط (دولار أمريكي)	17,6	21,7	19,5	12,9	17,9	28,5	24,9

المصدر: ميموني سمير، مرجع سبق ذكره، ص: 169.

نلاحظ من خلال الجدول تراجع نسب التضخم الى مستويات مقبولة بصورة مستمرة حيث انتقلت من 29.8% سنة 1995 إلى 4.2% سنة 2001 و هذا التحسن و الانخفاض في معدل التضخم لا يرجع إلى ارتفاع الإنتاج و بالتالي إلى ارتفاع ف العرض للسلع و الخدمات في السوق المترجم بانخفاض في الأسعار، بل نتيجة للثبات النسبي للأسعار الداخلية و إلى ثبات العملة الوطنية نتيجة تواجد احتياطات صرف متأتية خاصة من عملية إعادة الجدولة و من التطور الايجابي للميزان التجاري و كذاك نتيجة انكماش قوى للطلب الراجع إلى تدهور القدرة الشرائية للأجراء، خاصة أصحاب المداخيل الثابتة الدائمة و إلى تفاقم البطالة[1].

أما صيد الموازنة العامة كان موجبا خلال تنفيذ البرنامج و بعده باستثناء سنتي 1998 و 1999 كان 108.3 مليار دج و 16.5 مليار دج على التوالي ليصبح موجبا بعد ذلك حتى

(1): E. Cherif Chakib, Programme D'ajustement structural et résultats, sciences économique en Algérie, op.cit, p:47

وصل إلى 171مليار دج سنة 2001، و يعود مرد هذا الفائض بالدرجة الأولى إلى زيادة التحصيل الضريبي الآتية من الجباية البترولية بعد ارتفاع أسعار المحروقات من جهة و الانخفاض النسبي للنفقات العامة بسبب السياسة التقشفية المنتهجة من جهة أخرى، و بالجملة يمكن القول أن التحكم في التوازنات الكلية علة مستوى المؤشرات الاقتصادية هي في حقيقة الأمر توازنات هشة، حيث ارتبطت بمستوى أسعار النفط التي أدت عودة ارتفاعها إلى تدعيم هذا الاستقرار.

ثانيا: الآثار الاجتماعية

رغم التحسن المحقق في التوازنات المالية الكبرى خلال الفترة مابين: 1995-2001، إلا أن تكلفة برنامج التعديل الهيكلي كانت عالية على المستوى الاجتماعي وهذا ما نلاحظه من خلال الارتفاع المستمر للطلب الاجتماعي الناتج عن النمو الديمغرافي المتزايد إلى جانب تفشي ظاهرة البطالة و الجدول الموالي يوضح تطور معدلات البطالة في الجزائر .

جدول رقم:(08): تطور معدلات البطالة خلال الفترة 1967-2000

السنوات	67	87	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	2000
معدلات البطالة %	33	17	19	19.7	21.2	23.82	23.15	24.40	26.99	27.99	29.52	35	30	29.77

المصدر: بوزيدي عبد المجيد: تسعينيات اقتصاد الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 101.

فنلاحظ خلال الجدول تطور معدلات البطالة نحو الارتفاع و هذا ما تسبب في معانات الأسر الجزائرية حيث تضاعفت أسعار المواد ثلاث مرات و أكثر في نهاية 1995، و خمس مرات و أكثر في نهاية سنة 1998 مقارنة بسنة 1988 و ذلك في جميع القطاعات بينما لم تعرف الأجور تطورا بهذه الوتيرة[1].

كما صرح المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي عن التسريح الكبير للعمال نتيجة عملة الحل و التصفية التي مست أكثر من 800 مؤسسة عمومية حيث قدر العمال المسرحين خلال الفترة الممتدة ما بين 1994 و السداسي الأول لسنة 1998 نتيجة هذه العمليات بحوالي

(1) :بن الناصر عيسى، مشكلة الفقر في الجزائر، مجلة الاقتصاد و المناجمنت- الفقر و التعاون- كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، العدد 02-مارس 2003. ص: 204.

212960 شخص يضافون إلى 50700 حالة ذهاب طوعي، و 100840 شخص أحلوا على البطالة التقنية[1].

بالإضافة إلى أن الأثر الذي تمارسه سياسات التعديل الهيكلي خاصة تلك المتعلقة بقيمة تخفيض قيمة العملة و تحرير الأسعار و كذا تسريح العمال تؤدي إلى ظواهر اجتماعية سلبية ذات علاقة مباشرة بالتغذية، السكن، الصحة، التربية، الفقر و حسب الإحصائيات الرسمية المقدمة من وزير العمل و الحماية الاجتماعية فانه مع نهاية سنة 2000 تشير التقارير إلى وجود أكثر من 1.9 مليون عائلة جزائرية تعيش تحت عتبة الفقر[2].

وعليه نجد أن التكلفة الناجمة عن برنامج الاستقرار و التعديل الهيكلي لا يمكنها أن تحل إلى الأبد محل سياسة مستديمة للتشغيل كفيلة بإقامة حركية جديدة في سوق العمل، و ذلك بإدراج هذه الإجراءات ضمن إستراتجية الإنعاش الاقتصادي التي تتطلب رؤية موحدة و شاملة على المدى الطويل، فيجب الجمع بين مسألة حل مشكلة البطالة و ضرورة إنعاش الاستثمار، فبدون هذه الأخيرة لا يمكن إيجاد مناصب للشغل و هذه الأخيرة لن تأتي في المدى القصير مادام الاستثمار ضعيفا.

المطلب الثالث: التطورات الاقتصادية في الجزائر بداية الألفية الثالثة.

في مطلع الألفية الثالثة أكدت سنة 2001 بإلحاح تناقض اقتصاد يعاني من أزمة على الرغم من الرخاء المالي المعلن، و ظرف دولي ملائم و أرباح محققة في مجال تثمين المحروقات ومع ترقب نمو غير مؤكد مازال الاقتصاد الوطني يعاني من أجل التخلص من ضعف النشاط الذي يتخبط فه و هذا ما يدل على أنه بالرغم من التدابير و العلامات المنبئة من إنعاش النمو، فان المشاكل الهيكلية مازالت تؤثر على أهم النشاطات الاقتصادية.

لكن و بفضل إجراءات و التدابير المدعومة و المراقبة من طرف صندوق النقد الدولي أو البنك العالمي قد شملت جميع القطاعات و امتدت إلى المتغيرات الأساسية في الاقتصاد، و بذلك يمكن إبراز التطورات الاقتصادية فيما يلي:

---

(1): CNES, Rapport prés liminaire sur les effets économiques et socio des programmes d 'agistemnt structural, conseil national économique et sociale, Alger, 1998, P: 52.

(2) : كورتال فريد، " الفقر مسبباته، آثاره و سبل الحد منه....حالة الجزائر"، مجلة الاقتصاد و المناجمنت، الفقر و التعاون، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، عدد: 02 مارس 2003، ص: 186.

الفرع الأول: تطور حجم النشاط الاقتصادي.

شهد النشاط الاقتصادي تطورا ملحوظا و يبدوا ذلك من خلال زيادة الناتج الداخلي الخام (PIB) خلال عام 2002 من 4.2% و 4.1% على التوالي، مقابل 3.8% و 2.7% عام 2001. كما عرف الإنتاج الصناعي نموا معتدلا بنحو 3.1% في حين عرف كل من الطلب الداخلي على السلع الوسطية و الاستثمار توسعا حيث تجسد ذلك بزيادة الواردات من السلع و الخدمات بنحو 18% 2002[1].

إن إنشاء شركات التسيير و المساهمة (les sociétés de gestion et de participation) خلال سنة 2003 من قبل السلطات العمومية لأجل إعادة تنشيط القطاع الصناعي حاولت أن تكون مرافقا للمؤسسات في البحث عن شركاء ومساعدتها في إدارة مشاكلها الملية و التسييرية، إلا أن صلاحيتها كانت محدودة، فبحسب النشاط، توضح حصيلة شهر سبتمبر 2003 نمو بالنسب التالية[2]:

- زيادة بـ: 1.2% في الكهرباء و الإلكترونيك.
- زيادة بـ: 31.8% في الحديد و الصلب و التعدين.
- انخفاض بـ: 8.1% في مواد البناء.
- انخفاض بـ: 21% في الصناعات الغذائية.
- انخفاض بـ: 3.6% في الصناعات الميكانيكية و المعدنية.

أما معدلات الإنتاج الصناعي الخاص بالصناعات التحويلية (industries manufactacturiéres) منذ سنة 1990 حتى سنة 2005 كانت كلها سلبية حيث قدرت سنة 2004 مثلا1.3% و3.5% سنة 2003 و 1.5سنة 2002.

أما القطاع الفلاحي فقد حقق خلال السداسي الثاني من سنة 2003 نموا معتبرا يقدر بنحو 17% ويرجع ذلك إلى الظروف المناخية المواتية طوال الفترة الفلاحية (2002-2032) من

(1) : كرمالي عبد الوهاب (محافظ بنك الجزائر)، " التطور الاقتصادي و النقدي في الجزائر"، بنك الجزائر، مداخلة أمام المجلس الشعبي الوطني، 06 نوفمبر2000، ص: 01-02.

(2) : الهاشمي جعبوب (وزير الصناعة)، الصناعة الوطنية، وضعيتها و آفاقها المستقبلية ، جانفي 2004، ص:10.

جهة والى الاستثمارات المعتبرة في إطار المخطط الوطني للتطوير الفلاح (pnda)* حيث قدر معدل نموه السنوي ب22.2% سنة 2003 و10% سنة 2004 ،إلا انه يبقى غير قادر على تلبية الاحتياجات من المنتجات الوطنية من الحبوب سنة 2003 إلا بنسبة 45% من الاحتياجات الوطنية[1].

- بالنسبة لقطاع البناء والأشغال العمومية وصلت القيمة المضافة إلى أعلى مستوياتها منذ (06) سنوات ،حيث سجلت نسبة 8% ،و يعود ذلك إلى زيادة النفقات على برامج السكن ،وتوسيع شبكات المياه و الطرق[2]،فخلال سنة 2003 تم توزيع 19990 وحدة سكنية ،أي ما نسبته 67% من تلك المخصصة طوال سنة 2003 في حين أن عدد السكنات قيد الانجاز قد ارتفع سنة 2003 إلى 92234 وحدة[3]

الفرع الثاني: الوضعية الاقتصادية الخارجية.

وعلى مستوى التوازنات الخارجية فتميزت بجملة من الخصائص نجملها في ما يلي

- استمر في تسجيل نتائج حسنة على مستوى الميزان التجاري حيث قدر رصيده سنة 2002 ب 6.816 مليار دولار أمريكي منتقلا إلى 394.4 مليار دولار أمريكي سنة 2004 وقد يرجع هذا بالأساس إلى ارتفاع أسعار المحروقات حيث بلغ متوسطها نحو 25.24 دولار أمريكي للبرميل سنة 2002 مقابل 38.66 دولار أمريكي للبرميل سنة 2004 وهذا استنادا إلى الجدول الموالي الذي يبين المؤشرات الاقتصادية المالية للاقتصاد الجزائري.

---

* : (PNDA): المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، انطلق في جويلية سنة 2001

(1): Benissada Hocine, Algérie de la planification socialiste à l'économie de marché, ENAG édition, Alger, 2004, P:210.

(2) : KERAMANE, Abedelouahab, banque d'Algérie, évolution économique et monitaire en Algérie, Juin, 2003, p:19

(3): Conseil national économique et social, Projet de rapport sur la conjoncture,économique et social du deuxième semestre 2003, Juin 2004, P:32.

الجدول رقم:(09): بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2002-2004

المؤشرات الاقتصادية	2002	2003	2004
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	4,7	6,9	5,2
معدل التضخم (%)	1,4	2,6	3,6
رصيد الموازنة العامة (مليار دج)	50,2	200,4	394,4
رصيد الميزان التجاري(مليار دولار أمريكي)	6,816	11,078	13,514
- اجمالي الصادرات(مليار دولار أمريكي) - اجمالي الواردات(مليار دولار أمريكي)	18,825 12,009	24,612 13,534	31,713 18,199
رصيد ميزان المدفوعات (مليار دولار أمريكي)	3,66	7,47	9,25
- إجمالي المديونية الخارجية (مليار دولار أمريكي). -مؤشر خدمة الدين :خدمة الدين/ إجمالي الصادرات (%)	22,642 21,7	23,353 17,7	21,821 12,6
احتياطي الصرف (مليار دولار أمريكي)	23,11	32,92	43,11
متوسط سعر البرميل من النفط (دولار أمريكي)	25,24	29,03	38,66

المصدر : من إعداد الطالب انطلاقا المعلومات الواردة في :

- BANQUE D'ALGERIE (2004), Evolution Economique Et Monétaire En Algérie en2003, p32.

- إحصائيات المركز الوطني للإعلام للجمارك الجزائرية .CNISحول التجارة الخارجية لسنوات 2003 و2004.

- ميموني سمير، مرجع سابق، ص: 174.

واستنادا إلى الجدول رقم (10) يتضح أن رصيد ميزان المدفوعات حقق فائض خلال الفترة (2002-2004) وهذا نضرا للتحسن على مستوى الميزان التجاري بالدرجة الأولى . وبالنسبة إلى إجمالي المديونية الخارجية فتحسنت خلال السنتين 2002 و2003 ب22.642 و21.821 مليار دولار أمريكي على التوالي باستثناء سنة 2003 أين عرفت ارتفاعا وهذا راجع لارتفاع سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي في الوقت الذي عرف فيه مؤشر خدمة المديونية انخفاضا من 21.7% سنة 2002 إلى 17.7 سنة 2003

و رغم هذه التوازنات الحسنة على المستوى الخارجي لكنها تبقى هشة حيث أنها ارتبطت بمستوى أسعار النفط التي شهدت ارتفاعا خلال الفترة محل الدراسة في الأسواق العالمية و بالتالي سيطرة قطاع المحروقات على هيكل الصادرات كما يبينه الجدول الموالي:

الجدول رقم: (10): يوضح هيكل الصادرات خلال فترة 2002-2003

الصادرات	2002		2003		التطور% 2003/2002
	القيمة	%	القيمة	%	
المحروقات	18091	96.10	23172	97.21	28.09
خارج المحروقات	734	3.90	664	2.79	(-) 9.54
المجموع	18825	100	23836	100	

Source: Ministère de commerce de l'Algérie, statistique sur le commerce extérieur, 2003.

نلاحظ من خلال الجدول ضعف الصادرات خارج المحروقات حيث قدرت بـــ 734 مليون دولار خلال سنة 2002 و انخفضت سنة 2003 إلى 664 ملون دولار، في حين نلاحظ ارتفاع قيمة الصادرات في قطاع المحروقات خلال سنة 2003 إلى 23172 مليون دولار مقابل 18091 ملون دولار في سنة 2002، و بالتالي فان ضعف الصادرات خارج المحروقات يرجع إلى عدم القدرة على المنافسة الخارجية و التبعة الكبيرة نحو الخارج حيث قدرت فاتورة الواردات الزراعية في التسع أشهر الأولى من سنة 2005 بـــ 2.697 مليار دولار أمريكي و هو ما يعادل 17.15 % من إجمالي الواردات في حين أنه لم يصدر خلال سنة 2004 مثلا من المنتجات الزراعية سوى 66 مليون دولار أمريكي[1].

الفرع الثالث: وضعية المالية العمومية:

لعبت سياسة الميزانية دورا هاما في استقرار الاقتصاد الكلي و بالفعل تم تحقيق تحسن صاف في سنة 2000، بعد سنتين (1998-1999) من العجز الميزاني الناتج عن الصدمات الخارجية، لقد تأكد تحسن المالية العامة في السنوات الأخيرة بالفائض الكلي للخزينة الذي وصل إلى 5.1% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2003، و بالنظر إلى النفقات و الإيرادات العمومية خلال سنة 2002 يتجلى حدوث فائض في عمليات الخزينة يقدر بنحو 10.4 مليار دينار جزائري، أي ما نسبته 0.2% من الناتج الداخلي الخام، مقابل 3.4% و 9.8% خلال سنتي 2001 و 2002 على التوالي[2].

(1): Banque d'Algérie, Evolution économique et momentaire en Algérie en 2004, en 2005, p: 56.
(2): Banque d'Algérie, rapport: évolution économique et monitaire en Algérie, 2001, P: 43

مثلت الإيرادات من المحروقات سنة 2003 ضعفي نفس الإيرادات من سنة 1999، جاء هذا الارتفاع نتيجة التزاوج بين عاملي من جهة ارتفاع أسعار المحروقات ابتداءا من سنة 2000 و استقرارها فوق 22 دولار أمريكي للبرميل للسنوات 2001، 2002، 2003 و من جهة أخرى ارتفاع حجم الصادرات سنة 2003 بنسبة 8.4% فقدرت ايرادات الميزانية لسنة 2003 بما مقداره 1966.6 مليار دينار جزائري أي بزيادة 22.7% بالنسبة لسنة 2002، و تفسر هذه النجاعة بالارتفاع الكبير (33.9%) للإيرادات من المحروقات بينما تم تسجيل استقرار في الإيرادات من الضريبة العادية[1].

أما نفقات الميزانية الجارية و الرأسمالية ارتفعت بنسبة 4.5 نقاط من الناتج المحلي خلال الفترة 1999-2003 وهذا أساسا تحت تأثير برنامج تدعيم الإنعاش الاقتصادي و التكفل بآثار الكوارث الطبيعية، و على أساس التحصيل و الدفع، تقدر نفقات الميزانية بمبلغ 1752.7 مليار دينار سنة 2003، ممثلة ارتفاعا بنسبة 13% مقارنة بسنة 2002، ترجع هذه الزيادة أساسا إلى ارتفاع النفقات الرأسمالية (22.3%)، تحويلات الجارية (12.4%)، و نفقات المستخدمين (9.7%).

و من جهة أخرى وصلت النفقات الرأسمالية الى 553.7 مليار دينار سنة 2003، أي بارتفاع نسبي 22.3% مقارنة مع سنة 2002، ارتفعت النفقات الاستثمارية إلى 10.8% من الناتج المحلي الإجمالي مبرزة الجهود في هذا المجال الذي لازم لبرنامج لتدعين الإنعاش الاقتصادي و كذا برنامج إعادة المناطق التي مسها زلزال 12 ماي 2003[2].

الفرع الرابع: التطورات النقدية:

تميز التطور النقدي لسنتي 2001-2002 بتعزيز الاستقرار المالي الكلي حيث مثلت سنة 2000 نقطة العودة إلى الاستقرار المالي الكلي بعد الصدمة الخارجية لسنتي 1998، 1999 و مجهودات التسوية.

(1) : لكصاسي محمد (محافظ بنك الجزائر) " التطورات الاقتصادية و النقدية في الجزائر سنة 2003"، بنك الجزائر. مداخلة أمام المجلس الشعبي الوطني، ص: 07.
(2) : نفس المرجع ، ص: 08.

إن الارتفاع المهم لاحتياطات الصرف الرسمية خلال سنة 2003 يعكسه الميل المرتفع لمجاميع الأصول الخارجية لبنك الجزائر و التي بلغت 2325.9 مليار دينار في نهاية شهر ديسمبر 2003، مقابل مليار دينار نهاية جوان 2003 وسبق لهذه المجاميع أن تجاوزت 1742.7 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2002 لتصل 1983.6 مليار دينار نهاية مارس 2003، أما بالنسبة للأصول الخارجية الصافية للبنوك قد بقيت ضعيفة جدا كما يبينها الجدول التالي:

الجدول رقم: (11): يوضح الموجودات الصافية لدى بنك الجزائر و البنوك التجارية خلال 1998-1999.

البيان / السنوات	1998	1999	2000	2001	2002
الموجودات الأجنبية الصافية	280.7	169.6	775.9	1310.7	1755.7
بنك الجزائر	278.7	172.6	7743	1313.6	1742.7
البنوك التجارية	2	-3	1.6	-2.8	13

المصدر: قويدري محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 182.

يتسع التحليل النقدي إلى أهم مكونات المجاميع النقدية M_2 المقدرة بمبلغ 3354.9 مليار دينار في نهاية 2003 مقابل 2901.5 مليار دينار في نهاية سنة 2002 ،أما في ما يخص المجاميع النقدية M1 (1631 مليار دينار في نهاية سنة 2003) والتي استقرت وتيرة نموها عند 15.2% في سنة 2003 مماثلة بذلك الوتيرة المسجلة في سنة 2002 مقابل 18.2% في سنة 2001[1].

وعموما فان الوضعية الايجابية للشروط النقدية ملائمة جدا و تؤدي لتحسن متماسك في نسب الوساطة البنكية، كما ظهرت في السنتين الأخيرتين بوادر ارتباط متبادل بين تطور القطاع المصرفي و استئناف النمو، وخاصة ضبط السيولة البنكية التي أصبحت تمثل الانشغال الأول و الرئيسي، لأن فائض السيولة دليل على التطور المالي الكلي الراهن.

أما السوق النقدي عرفت خلال سنة 2003 تطور مستمرا و خاصة من خلال تدخل بنك الجزائر*، لامتصاص فائض السيولة

(1) : نفس المرجع السابق، ص: 22.

* : علما أن عملية إعادة تمويل البنوك لدى بنك الجزائر أصبح منعدما منذ سنة 2001.

المبحث الثاني: تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر:

إن تبني الجزائر اقتصاد السوق كمحرك للإصلاحات الاقتصادية و كسلاح لمواجهة التطورات العالمية جعلها تبحث و تعمل على إيجاد ميكانيزمات اقتصادية تسعى من خلالها إلى تهيئة مناخ جيد وخصب للاستثمار.

وعلى هذا الأساس بدأت الجزائر محاولتها في توفير الجو و المناخ المناسبين، وكل الشروط المساعدة و المحفزة على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر و ذلك من خلال تهيئة الارضية القانونية و المؤسساتية لتسهيل عملية الاستثمار و حماية المستثمرين وهذا ما سنتطرق إليه في مايلي:

المطلب الأول: مفهوم المناخ الاستثماري:

لا ينتقل رأس المال من بلاده الأصلي إلى البلد المضيف إلا إذا توفر له مناخ استثماري يحقق له ما يهدف إليه من زيادة ونماء.

الفرع الأول: تعريف المناخ الاستثماري:

في الواقع هناك عدة تعاريف للمناخ الاستثماري نذكر منها:

1. يقصد بمناخ الاستثمار "بأنه مناخ عام و مستمر يضمن نشاط المنشآت الاقتصادية على نمو ديناميكي دائم يجتذب الاستثمارات، فالمناخ الجيد للاستثمار لا يحتاج إلى تشريعات خاصة أو استثنائية لجذب بعض الاستثمارات، بل تكون مجمل تشريعاته مشجعة للاستثمار و هو يشمل جميع جوانب نشاط الشركة و محيطها الذي تنشط فيه منذ إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية و تأمين الموافقات و التراخيص و تؤمن التمويل و مستلزمات التشغيل و تسويق الإنتاج في الداخل و الخارج و التعامل النقدي و المالي و الضريبي، بل و حتى مجمل الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية العامة التي تنشط الشركة فيها فتؤثر عليها سلبا أو إيجابا"[1]. يربط هذا التعريف مناخ الاستثمار بمختلف المتغيرات المحيطة بالشركة.
2. وهناك من يرى بأن "مناخ الاستثمار يقصد به مجمل الأوضاع السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و القانونية المؤثرة على توجهات حركة رؤوس الأموال،

---

(1) : سعيفان سمير، مقالات في الاقتصاد و الإدارة في سوريا، الطبعة الأولى، مطبعة اليازجي، دار النشر القرن 21، دمشق - سوريا-، كانون الثاني، 2000، ص: 108.

ذلك أن رأس المال عادة ما يتسم بالجبن، و يتحرك من الأوضاع السيئة إلى الأوضاع الأحسن حالا"[1]. يربط هذا التعريف مناخ الاستثمار بمجمل الظروف السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و القانونية التي تؤثر في توجهات رأس المال.

3. و هناك من يرى بأن "مناخ الاستثمار هو سياسة الاستثمار بالمعنى الواسع و التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على القرارات الاستثمارية بما فيها سياسات الاقتصاد الكلي و الاقتصاد الجزئي حيث ترتبط هذه القرارات ارتباطا وثيقا بالسياسات النقدية و المالية و التجارية إضافة إلى الأنظمة القانونية، القضائية و قوانين الضرائب و العمل و الإطار التنظيمي العام، أما المعنى الضيق لمناخ الاستثمار فنعني به السياسات التي تستهدف تقوية حوافز الاستثمار و ازالة العقبات التي تعيقه. و يدخل في ذلك منح الإعفاءات الضريبية، و الامتيازات و الضمانات و إنشاء المناطق الحرة لتشجيع الاستثمار"[2]. يضيف هذا التعريف إلى المكونات الأساسية لمناخ الاستثمار (الاقتصادية، السياسية و القانونية و القضائية) عامل الحوافز و التسهيلات و الامتيازات و الضمانات و سياسات الاقتصاد الكلي و الاقتصاد الجزئي.

يمكننا أن نستخلص من التعاريف السالفة الذكر أن مناخ الاستثمار هو محصلة تفاعل مجموع المتغيرات التي تختلف من بلد لآخر، فهو مجمل الظروف الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و القانونية التي تشكل البيئة التي يتم فيها الاستثمار فكل هذه الظروف تؤثر على قرار الاستثمار و إقبال المستثمرين الأجانب إلى بلد معين دون الأخر.

الفرع الثاني: مقومات مناخ الاستثمار:

يمثل مناخ الاستثمار لبلد ما الأرضية التي تجمع الكثير من العوامل الضرورية لتسهيل تحقيق الاستثمارات في البلد المعني، و من بين المقومات التي يرتكز عيها المستثمرين الأجانب عند اتخاذهم لقرار الاستثمار في الخارج و التي ينبغي توفرها حتى يصبح مناخ الاستثمار جذابا ما يلي:

---

(1) : قدي عبد المجيد، "المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المناخ الاستثماري"، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التنمية، جامعة الأغواط 09/08 أفريل 2002، ص: 145.

(2): النجار سعيد، سياسات الاستثمار في البلاد العربية، القضايا الأساسية، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي و الاجتماعي، صندوق النقد العربي- الكويت- 11-13 ديسمبر 1989، ص: 26.

أولا: المناخ الاقتصادي:

وجود استقرار اقتصادي يتجسد في وضوح السياسة الاقتصادية، واقعية النظام الضريبي، بالإضافة إلى كفاءة النظام المصرفي من خلال وجود مصاريف تقدم تسهيلات و قروض بفائدة متدنية، ويمكن إجمال أهم العوامل المؤثرة في المناخ الاقتصادي ضمن الآتي[1]:

- مقدار الموارد الطبيعية المتاحة داخل البلد.
- مقدار البنية التحتية و مدى صلاحيتها.
- درجة المنافسة المتاحة داخل الدولة و القدرة على مواجهة المنافسة الخارجية.
- مرونة السياسة المالية و النقدية و مل تحتويه من تحفيزات.
- درجة وضوح و استقرار قوانين الاستثمار و مقدار القيود المفروضة على رأس مال المستثمر.
- مدى كفاءة البنوك وقدرتها على توفير المعلومات للمستثمر و معدلات الفائدة على التسهيلات الإنمائية، و مدى كفاءة سوق المال داخل الدولة.
- مدى استقرار السياسة السعرية و معدلات التضخم.
- درجة الحماية المتبعة داخل الدولة من حيث ضمان حقوق المستثمرين في تحويل رأس المال و الأرباح.

ثانيا: المناخ القانوني و التنظيمي:

يتطلب مناخ الاستثمار الجيد تشريعات متناسقة مع بعضها، صالحة للتطبيق على نطاق واسع و لأمد بعيد، تطبق دون التمييز دون المستثمرين الأجانب و المحليين و تتمثل الأنظمة و القوانين ذات الصلة بالقرار الاستثماري في نظام الضرائب، قوانين الجمارك، قوانين العمل، فعالية و عدالة النظام القضائي، القانون التجاري و المنافسة...[2]

---

(1) : قويدري محمد "أثر تطوير مناخ الاستثمار على استقطاب رأس المال الأجنبي"، الملتقى الوطن الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة و رقلة، 22-23-أفريل 2003، ص: 24.

(2) : النجار سعيد، "نحو استراتيجيه قومية للإصلاح الاقتصادي"، دار الشروق، الطبعة الأولى، القاهرة مصر 1991، ص: 131.

فالإطار القانوني المشجع للاستثمار يتمثل في التقليل المخاطر وبث الثقة في العلاقات الاستثمارية و لابد من تأكيد الشفافية في المعلومات و الإجراءات و القرارات حتى تمكن المستثمر من معرفة الوضع الراهن و التنبؤ بالمستقبل، و يهتم المستثمرين الأجانب بضمان المعاملة العادلة مع المستثمرين المحليين و بإصدار قوانين تمنع مصادرة الملكة، أو تضمن التعويض السريع و الكافي في حالة المصادرة، إضافة إلى حق اللجوء إلى التحكيم الدولي لتسوية منازعات الاستثمار[1].

أما الجانب التنظيمي و المؤسساتي في إطار التعامل مع المستثمرين يلعب دورا مهما في التأثير على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لذا قامت العديد من البلدان بإنشاء هيئات (وكالات) للاستثمار تتولى مسؤولية تنظيم و توجيه المستثمرين قصد تقليص الإجراءات التنظيمية المتعلقة بالحصول على التصريح و عدم تكليف المستثمرين باللجوء أو الاتصال بالعدد من الهيئات (مثل وزارة المالية، العمل، التجارة...)، مثل ما حدث في الجزائر من خلال إنشاء الشبابيك الوحيدة اللامركزية و الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

ثالثا: المناخ السياسي و الأمني:

يؤثر المناخ السياسي السائد في البلد على مدى الثقة التي يوليها قطاع الأعمال[2] فالمستثمر الأجنبي لا يغامر بأمواله في بلد يعرف:

-انقلابات عسكرية وعدم تفهم المؤسسة العسكرية لمشاكل التنمية الاقتصادية.

-حدوث تغيرات متتالية للحكومات حيث لا تلتزم الحكومة الجديدة بما منحته الحكومة السابقة للمستثمرين من ضمانات وامتيازات.

-نقص الوعي السياسي من حيث الرغبة في السماح للاستثمارات الأجنبية للمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية

و يضاف إلى ذلك استقرار الأوضاع الأمنية ونعني بها توفر الأمن والطمأنينة للمستثمر فهذا الأخير لا يستثمر أمواله في بلدان تشهد عمليات إرهابية.

---

(1) : جويل برغسمان، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية، الإنجازات و المشكلات، مجلة التمويل و التنمية، العدد 1، المجلد 33، مارس 1996، ص: 3.

(2) : صبح محمود، "التحليل المالي و الاقتصادي للأسواق المالية ،ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة الثالثة ،جمهورية مصر ،2000 ،ص:90 .

رابعا: المناخ الثقافي والاجتماعي

إن إقليم أي بلد هو مكان تنشا فيه علاقات اجتماعية وثقافية ،فالقدرة على تسهيل ادماج المستثمر في الوسط الاجتماعي والثقافي للبلد المضيف يعد احد اهتمامات الحكومات ،وعادة ما يرتكز المستثمرون الأجانب على البعد الاجتماعي للبلدان المضيفة وذلك بمعرفة مثلا: نمط المعيشة،التعلم،معدل نمو السكان ،العادات والتقاليد ،اللغات المستعملة ....[1]

ويتأثر المناخ الثقافي والاجتماعي بمجموعة من العوامل أهمها :[2]

- دور السياسة التعليمية والتكوينية في إعداد الكفاءات المطلوبة و القادرة على التفاعل مع أنشطة الشركات .
- درجة الوعي بعناصر ومقومات التقدم الاقتصادي، و درجة تفهم وتعاون أفراد المجتمع لنشاط الشركات الأجنبية.
- دور الجمعيات والنقابات العمالية في تنظيم وتحسين القوى العاملة .
- درجة الوعي الصحي ،ومقدار التامينات الاجتماعية المتبعة .

المطلب الثاني :الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار في الجزائر :

عالجت الجزائر مسالة الاستثمارات منذ الاستقلال عن طريق مجموعة من القوانين المتعاقبة حيث أصدرت عدة تشريعات تضمنت العديد من الحوافز والمزايا للمستثمرين.وأدخلت على هذه التشريعات تعديلات مختلفة إلى جانب الأنظمة الإدارية المتعلقة بالاستثمار.

الفرع الأول :الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر.

عرف قانون الاستثمار في الجزائر عدة تطورات ،حيث تم إصدار العديد من القوانين المتتالية ،وذلك تماشيا مع طبيعة كل مرحلة فخلال فترة الستينات تبنت الجزائر قانونين يتعلقان بالاستثمار يتمثل الأول في قانون الاستثمار الصادر سنة 1963*،كان هذا القانون موجه إلى رؤوس الأموال الإنتاجية أساسا قصد إعادة بناء البلد اقتصاديا بعد

---

[1] claud de nehmé ,stratégies commerciales et techniques internationales,paris,france1992,p,:88.

[2] قويدري محمد "تحليل واقع الاستثمارات الاجنبية المباشرة وافاقها في البلدان النامية مع الاشارة الى حالة الجزائر " مرجع سابق ص:129-130.

استقلاله وقد خول هذا القانون عدة ضمانات بالنسبة للمستثمرين الأجانب والمؤسسات المعتمدة والمؤسسات المنشاة عن طريق اتفاقية ..

فيستفيد المستثمرين الأجانب من الضمانات العامة التالية [1]

- حرية الاستثمار للأشخاص المعنوية والطبيعة الأجنبية (المادة 3)
- المساواة أمام القانون ولا سيما المساواة الجبائية(المادة5)
- ضمان ضد نزع الملكية :لا يكون نزع الملكية ممكنا إلا بعد أن تصبح الأرباح المتراكمة في مستوى رؤوس الأموال المستوردة والمستثمرة أما القانون الثاني صدر في 1966 و هو يختلف جذريا عن القانون الأول و يبدوا ذلك من خلال المبادئ التي وضعها و هي:

1. إن الاستثمارات الخاصة لا تنجز بحرية في الجزائر[2]: حيث يجب التمييز بين القطاعات الحيوية و القطاعات الأخرى، فترجع مبادرة الاستثمار في القطاعات الحيوية للدول أو الهيآت التابعة لها (المادة 2)، و يمكن للرأسمال الخاص الوطني أو الأجنبي أن يستثمر في القطاعات الأخرى(الصناعة، السياحة) و لا يتم ذلك بكل حرية.
2. يتعلق بمنح الامتيازات أو الضمانات[3]: تتمثل الضمانات في:

- المساواة أمام القانون و لا سيما المساواة الجبائية.
- تحويل الأموال، الأرباح الصافية و منتوج التنازل.
- الضمانات ضد التأميم: يقرر التأميم بموجب نص تشريعي يؤدي إلى تعويض يتم خلال 9 أشهر يساوي تعويض القيمة الصافية للأموال المحولة على الدولة .

ما يمكن فهمه من هذا القانون(1966) أنه يحصر مجال تدخل الاستثمار الأجنبي في بعض القطاعات (الصناعات و السياحة) في حين تم استثناء كل الأنشطة التجارية و المنجمية ، النقل التأمينات، البنوك الفلاحية ما عدا المحروقات

---

(1): قانون رقم 63-277 الصادر في 1963/07/26 المتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد 63، الموافق لـ:1963/08/02، ص، 744.

(2) : الأمر رقم 66-277 المؤرخ في 1966/09/15 المتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية 1965، ص: 1209.

(3) : المادة 03 من قانون رقم 66-277، و المادة 20 من الأمر رقم 66-284 المؤرخ في 17 جمادى الأولى 1326 الموافق لـ: 1966/09/15 المتضمن قانون الاستثمار.

و بالتالي لم يجلب القانون لسنتي 1963 و 1966 المستثمرين الجانب لأنهما كان ينصان على إمكانية التأميم و لأن الفصل في النزاعات كان يخضع للمحاكم والقانون الجزائريين

أما في فترة الثمانينات تبنت الجزائر في عام 1982[1] ، قانون تعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد وسيرها (المادة 13) وحسب هذا القانون يتم إبرام اتفاق يحدد موضوع ومدة الشركة مبلغ رأس المال المكتتب وتمثل الشركة الجزائرية في الشركات المختلطة بنسبة 51% مع ضمان التسويق أما المشاركة الأجنبية فلا يمكنها

و في سنة 1986 تم إصدار قانون 86-13 الذي يعد تكملة وتعديلا للقانون السابق وذالك بتقديمه لبعض المزايا توسع مجال الاستثمار

أما في سنة 1988 تبنت الجزائر الإصلاحات الاقتصادية التي أدت إلى ظهور المؤسسات العمومية الاقتصادية استخلافا للمؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي . وبعد سنة 1988 أصبح يخضع تأسيس الشركات الأجنبية فهناك إلغاء ضمني لبعض أحكام القانونيين (82-13 و 86-13)[2]

فالقانونين (82-13 و 86-13) لم يحققا الآثار المرجوة حيث أن بعد 10 سنوات من إصدارهما، أقل من 10 شركات مختلطة الاقتصاد تم خلقها.

وفي فترة التسعينات تم إصدار قانون النقد و القرض رقم 90-10 في أفريل 1990، نص هذا القانون على الاستثمارات و هو ليس بقانون الاستثمار بعنوان تنظيم سوق الصرف و حركة رؤوس الاموال

وقد نصت المادة 183 على أنه يرخص لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر بتمويل أية نشاطات اقتصادية للدولة أو المؤسسة المتفرعة عنها أو لأي شخص معنوي مشار إليه بصراحة بموجب نص قانوني يحدد مجلس النقد و القرض بموجب نظام يصدر كيفية إجراء هذه التمويلات ملف مراعاة حاجات الاقتصاد الوطني في مجال[3]:

- توازن سوق الصرف.

---

(1) : قانون رقم 82-13 المؤرخ في 1982/09/28 المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد و سيرها.

(2) عليوش قربوع كمال ، قانون الاستثمار في الجزائر ،ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية ، الجزائر ،طبعة أكتوبر 1999، ص:11

(3): قانون رقم 90-10 بتاريخ 14-04-1990 المتعلق بالنقد و القرض، الجريدة الرسمية، العدد 39.

- إحداث و ترقية الشغل.
- شراء و سائل تقنية و عملية و الاستغلال الأمثل محليا لبراءات الاختراع و العلامات التجارية المسجلة و العلامات المحمية ف الجزائر طبقا للاتفاقيات الدولية.

فهذا القانون يسمح لغير المقيمين بالاستثمار المباشر يكون بذلك قد أدخل تمييز بين المقيمين وغير المقيمين (المادتين 181 و 182) كما ألغى الأحكام المتعلقة بنسبة الملكية بالنسبة للشركات المختلطة، و على هذا الأساس أخذ هذا القانون بجنسية رأس المال الأجنبي لا بجنسية الأشخاص، وقد كرس عدد من المبادئ تتمثل في:[1]

- حرية الاستثمارات باستثناء القطاعات المخصصة للدولة، إلى جانب تحديد شروط تدخل الرأسمال الخاص.
- حرية تحويل رؤوس الأموال بعد تأشيرة بنك الجزائر (المواد 184، 185، 186).
- الضمانات الواردة في الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها الجزائر، و تجدر الإشارة إلى أنه في التاريخ الذي صدر فيه هذا القانون، لم توقع و لم تصادق و لم تنظم الجزائر إلى أية اتفاقية متعلقة بالاستثمارات.
- تنشيط عملية قبول الاستثمار الخاضع للرأي بالمطابقة، حيث يقدم الطلب إلى مجلس النقد و القرض ليبث في الملف خلال شهرين مع إمكانية الطعن في حالة الرفض أمام الغرفة الإدارية للمحكمة.

جاء بعد ذلك قانون الاستثمارات الصادر في 05أكتوبر1993[2] ليلغي صراحة كل القوانين الصادرة في نفس الموضوع و المخالفة له المادة (المادة 49)على ما يلي :

- القانون 82-13 المعدل والمتمم.
- القانون رقم 88-25 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية
- الفقرة الثانية من المادة 183 والفقرة الثانية من المادة 184 من القانون 90-10 قد ألغيت، كما صدر في سنة 1993 نصان تشريعيان، الأول يكمل ويغير قانون

---

(1) : عليوش قربوع كمال، مرجع سابق، ص: 13.
(2) : الأمر 01-03 المؤرخ في 20أوت2001 المتعلق بتطوير الاستثمار ، الجريدة الرسمية العدد 47، 2001

التجارة الصادر في سنة 1990، و الثاني و هو المرسوم 23-12 الصادر في أكتوبر 1993 و المتضمن لقانون الاستثمار، ليدعم النصان بالمرسوم التنفيذي 93-319 الذي حدد صلاحيات الوكالة الوطنية لترقية و دعم و متابعة الاستثمارات (APCI) و نظم عملها، لقد توافقت كل تلك التشريعات مع صدور مرسوم 93-08 الذي فصل في الشكل القانوني للمؤسسات الاقتصادية العاملة في الاقتصاد الوطني[1].

كما أقر قانون الاستثمار 1993 عدم التفرقة بين المستثمر العام و الخاص، المستثمر الوطني و الأجنبي أي في القانون ضمن في نصوصه معالجة متساوية للمستثمرين من حيث الحقوق و الواجبات، كما أجاز للمستثمرين الأجانب اللجوء إلى سلطات قضائية غير السلطات الجزائرية، وذلك لإزالة مختلف المعوقات التي من شأنها إعاقة استقطاب الاستثمارات الأجنبية وجلبها. و بالتالي كانت سنة 1993 سنة التحول الصريح نحو اقتصاد السوق من الناحية القانونية و التشريعية.

لقد تدعم الإطار القانوني لترقية و تطوير الاستثمار ف الجزائر بصدور الأمر الرئاسي 01-03 و المتعلق بتطوير الاستثمار[2] خصوصا (المادة 11)، التي تنص على "الإعفاء من قانون التعويض (Mutation a tire onéreux) لكل الاكتسابات العقارية المستخدمة في إطار تنفذ الاستثمار". كما أن (المادة 30) من الأمر 01-03 المذكور أعلاه تنص على إلغاء الأحكام السابقة المخالفة لهذا الأمر لا سيما تلك الواردة في المرسوم التشريعي رقم 93-12 و المتعلق بترقية و دعم الاستثمار.

و يضاف إلى ذلك الأمر 01-04 المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية و الاقتصادية و تسييرها و خوصصتها[3]، ونصوص قانونية أخرى ذات طابع تشريعي و تنظيمي ليفتح المجال لكي تشمل معنى الاستثمار المستهدف و تطويره و ترقية كل النشاطات التي هيأت السياسة

---

(1) : مرداوي كمال، "الاستثمار الأجنبي المباشر وواقع سياسات تهيئة الاستثمار في الجزائر"، ملتقى دول حول السياسات الاقتصادية، واقع و آفاق، جامعة تلمسان- الجزائر- يومي 29-2004/11/30، ص: 7.

(2) : الأمر 01-03، المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47، 2001.

(3) : الأمر 01-04، المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47، 2001.

الاقتصادية الحالية نشوؤها كإقامة و إنشاء مشروعات جديدة و مستحدثة من قبل القطاع العام أو الخاص الوطني أو الأجنبي و المساهمة في عمليات الخوصصة الكلية أو الجزئية.

و بالتالي فان مفهوم الاستثمار وفق قانون 2001 قد تحدد: [1]

- باقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسع قدرات الإنتاج، أو إعادة التأهيل، أو إعادة الهيكلة.
- بالمساهمة في رأس مال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية.
- باستعادة النشاطات في إطار خصخصة جزئية أو كلية.

و ما يميز حقيقة الامر 01 -03 عن المرسوم التشريعي 12-93 وايضا عن قانون النقد والقرض رقم 10-90 انه لم يجعل الاستثمار محصورا في بعض القطاعات الحيوية وذات الاولوية التي يمنعها على المؤسسات الخاصة الوطنية والاجنبية، وهذا ما يعبر عنه محتوى المادة الاولى من الامر رقم 01-03 التى لا يرد فيها النص بصريح العبارة على ان هناك قطاعات اقتصادية"مخصصة صراحة للدولة او لفروعها او لاي شخص معنوي معين صراحة بموجب نص قانوني"[2].

ويعتبر الامر رقم 06-08 المؤرخ في 15جويلية2006 المعدل والمتمم للأمر رقم01-03 المؤرخ في 20 اوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار احدث تشريع في هذا المجال ،فبعد تعديل المادة الرابعة من الامر رقم01-03 المؤرخ في 20اوت2001 اصبحت تنص في الامر رقم 06-08 اعلاه على ما يلي "المادة 4: تنجز الاستثمارات في حرية تامة مع مراعات التشريع والتنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة وحماية البيئة. وتستفيد هذه الاستثمارات بقوة القانون من الحماية والضمانات المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات المعمول بها..."[3]

فغاية المشرع من اصدار هذا التشريع الجديد هي العمل على تعميق الاصلاحات الاقتصادية وتحسين فعاليتها وذلك بتوفير الادوات القانونية التي تتلاءم مع مرحلة التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي التي واصلتها الجزائر.

---

[1] : كمال مرداوي، "الاستثمار الأجنبي المباشر و واقع سياسات تهيئة بيئة الاستثمار في الجزائر" مرجع سابق، ص: 09.

[2] يوسفي محمد"مضمون احكام الامر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار المؤرخ في 20اوت 2001 ومدى قدرته على تشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية" مجلة ادارة العدد 1-2002 ،مجلة المدرسة الوطنية للادارة، الجزائر- ص:26 .

[3] الامر رقم 06-08 المؤرخ في 15جويلية2006 المتعلق بتطوير الاستثمار ،الجريدة الرسمية ،العدد47 .

الفرع الثاني:الامتيازات الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

إن عزم الجزائر على جلب المستثمرين الأجانب للمساعدة في تنمية الاقتصاد الوطني جاء من خلال النصوص القانونية التي تضمنت مجموعة من الامتيازات والحوافز الضريبية وشبه الضريبية و الجمركية المقدمة للمستثمرين .

حسب المرسوم التشريعي 93-12 الذي يتضمن المواد (17-18-19) حدد نظام عام للامتيازات نذكر منه ما يلي:

-إعفاء لمدة ثلاث سنوات الأولى للمشروع الاستثماري من كل الضرائب والرسوم .

-الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بمقابل المستويات المنجزة في إطار الاستثمار

-تطبيق رسم ثابت ومخفض في مجال التسجيل يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع والخدمات التي توظف مباشرة في انجاز الاستثمار .

-تطبيق نسبة مخفضة في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار،ويمكن للسلع المستوردة أن تكون محل تحويل طبقا للتشريع المعمول به بعد موافقة الوكالة .

-بناء على قرار الوكالة يمكن أن يستفيد الاستثمار من الامتيازات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال .(المادة 18) .

كما توجد امتيازات حسب الأنظمة الخاصة بالاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة والمصنفة كمناطق للترقية والتوسع الاقتصادي التي تساهم في التنمية الجهوية ،وكذا الاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة وهذا حسب المادة 125 من المرسوم التشريعي وما يليها .

واستنادا إلى المادتين (09و10) من الأمر 01-03 والمتعلق بتطوير الاستثمار لسنة 2001 منح المشرع الجزائري جملة من الحوافز للمستثمرين وفيما يلي نوجز أهم الحوافز الضريبية ،وشبه الضريبية والجمركية المقدمة للمستثمرين :[1]

[1] منصوري زين ،واقع وأفاق سياسة الاستثمار في الجزائر "مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ،جامعة شلف (الجزائر).العدد الثاني ،ماي 2005 ،ص:137.

1.مرحلة بدء الانجاز للاستثمار:يستفيد الاستثمار من الحوافز التالية:

-تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة.

-الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة (TVA) فيما يخص السلع والخدمات

-الإعفاء من رسم نقل الملكية في ما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني .

أما في ما يخص النظام الخاص فقد تمنح مزايا لفائدة الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدول يمكننا إيجازها فيما يلي:

-الإعفاء من دفع حقوق الملكية يعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار.

-تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة 0.2%فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال .

-تتكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف بعد تقديمها من الوكالة فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لانجاز الاستثمار .

-الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة (TVA) فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار ،سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية وذلك عندما تكون هذه السلع والخدمات الموجهة لانجاز عمليات تخضع للضريبة على القيمة المضافة.

2. مرحلة انطلاق الاستغلال:بعد معاينة انطلاق، تمنح المزايا التالية:[1]

-**الإعفاء لمدة عشرة (10)** سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات (IBS) ومن الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) على الأرباح الموزعة ومن الدفع الجزافي (VF) ومن النشاط المهني (TAP).

-الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكية العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار .

- منح مزايا إضافية من شانها أن تحسن أو تسهل الاستثمار مثل تأجيل العجز وأجال الاهتلاك .

---

[1] منصوري زين ،مرجع سابق ،ص138.

بالإضافة إلى ما سبق ،فقد تضمن الأمر 01-03 مزايا أخرى أهمها :

- تقليص الأجل الممنوح لوكالة تطوير الاستثمار من شهرين إلى شهر واحد للرد على المستثمر في حالة طلبه مزايا إضافية من الوكالة .
- عدم التفرقة بين المستثمر الوطني والأجنبي

وتبعا لاحدث تشريع في مجال ترقية الاستثمار[1] تعدل وتتمم المادة التاسعة من الامر رقم01-03 المؤرخ في 20اوت2001 كما يلي :

1- بعنوان الانجاز:

أ)الاعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة والمستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

ب)الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة المستوردة او المقتناة محليا والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

ج)الاعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض عن كل المقتنيات العقارية التي تمت في اطار الاستثمار المعني.

2- بعنوان الاستغلال ولمدة (3) سنوات بعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر:

أ) الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.

ب) الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

الفرع الثالث:الضمانات الخاصة بحماية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر :

هناك مجموعة من الضمانات الممنوحة للمستثمرين والمنصوص عليها قانونيا وكذا من خلال اتفاقيات وكذا من خلال مبرمة بين الجزائر والدول على مستوى ثنائي ومتعدد الأطراف باللجوء إلى التحكيم الدولي.

فالمرسوم التشريعي رقم (93-12) المتعلق بترقية الاستثمار و الذي ينص على المبادئ التالية:

1. الحرية الكاملة للمستثمر و الاستثمار في الجزائر مع مراعاة التشريع المعمول به.

[1] الامر 06-08 المؤرخ في 15جويلية2006 .

2. مبدأ إلغاء الامتيازات المتعلقة بالمستثمرين و الاستثمار، ومن ثم الحفاظ و الحرص على تطبيق الاتفاقيات الدولية المبرمة و المتعلقة بضمان حماية الاستثمارات في إطار متبادل.
3. ثبات القانون المطبق على الاستثمار و هذا بدافع طمأنة المستثمر الأجنبي، لأن التغيرات الفجائية في التشريع الخاص بالاستثمارات غالبا ما تحدث مخاوف لدى المستثمرين، وتضيع عليهم فرص تحقيق الربح إلا إذا اعتبروا أن الأحكام الجديدة التي تتبناها الدولة أكثر تلاؤما و خدمة لمصالحهم، وهذا مانصت عليه(المادة 39)"لا تطبق المراجعات آو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا المرسوم التشريعي إلا إذا طلب المستثمر ذلك بصراحة " ويعتبر نص هذه المادة بمثابة تعهد من جانب الدولة بعدم تطبيقها لقوانين جديدة على الاستثمارات التي شرع في انجازها .
4. ضمان حرية التحويل:للمستثمر الحق الكامل في تحويل رؤوس الأموال والنتائج والمداخل والفوائد وغيرها من الأموال المتصلة بالتحويل سواء كان التحويل في شكل نقدي أو عيني (أي تحويل الآلات والمعدات) والذي نصت عليه (المادة 12) كما تبنى مضمون الأمر (01-03) والمتعلق بتطوير الاستثمار لسنة 2001 المبادئ التي وردت ضمن المرسوم التشريعي 93-12 وهي:
   - حرية الاستثمار وقيد التنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة حسب(المادة 04)
   - مبدأ تثبيت النظام القانوني الخاص بالاستثمارات حسب (المادة 15)
   - ضمان التحويل الحر لرأس المال وعائداته حسب (المادة 31).

أما في حالة تنازل المستثمر عن مشروعه لشخص أخر فان الأمر (01-03) ينص في(المادة 30) على التزام المالك الجديد الذي تنقل إليه ملكية المشروع، بتنفيذ كل الالتزامات التي تعهد بها المالك القديم ،والتي استفاد بمقتضاها بالمزايا ،وفي حالة إخلاله بهذا الالتزام ، فان الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الحق في إلغاء تلك الالتزامات .

كما وقعت الجزائر على اتفاقيات تتعلق بمنح ضمانات للمستثمرين الأجانب وفي هذا الصدد يمكن ذكر[1]:

- اتفاقية تشجيع وضمان الاستثمارات بين دول المغرب العربيالموقعة في 23 يوليو 1990
- الاتفاقية الموقعة مع فرنسا في 13 فيفري 1993 لتشجيع و الحماية المتبادلة للاستثمار.
- اتفاقية تسوية النزاعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول المضيفة و رعايا الدول المستثمرة الأخرى[2]

إن الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر ثنائية كانت أو متعددة الأطراف إيمانا منها بضرورة توفير كافة الشروط لتشجيع و ضمان الاستثمار على إقليمها وفي جميع الميادين الاقتصادية، نذكر منها[3]:

- المصادقة الدولة المتضمنة إحداث الوكالة الدولية لضمان الاستثمار وذلك في المرسوم الرئاسي رقم 95-345 المؤرخ في 30 أكتوبر 1995.
- المصادقة على الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية، و ذلك في المرسوم الرئاسي رقم 95-93 المؤرخ في 25 مارس 1995.
- تنظيم المنافسة الحرة و ترقيتها وحمايتها و معاقبة كل من يعيقها في كافة الأنشطة بما في ذلك الخدمات عن طريق مجلس المنافسة، وذلك في الأمر رقم 95-6 المؤرخ في 25 جانفي1995 و المتعلق بالمنافسة.
- التوصية بدعم كافة المستثمرين و إزالة كافة الصعوبات التي تعيق تدفق الاستثمار وذلك بإنشاء الشباك الوحيد و ذلك في المرسومين التنفيذيين رقم 97-319 و 97-320 الصادرين في 24 أوت 1997.

---

(1):Keddi Abd Elmadjid,"L'économie Algérienne et le partenariat étranger hors de secteur de L'hydrocarbures"revue trimestrielle publiée et éditée par L'I.N.P.S,N° 02,année 2003 ,p:19.

(2): الأمر رقم 04/95 المؤرخ في 1995/01/21 المتضمن الموافقة على اتفاقية تسوية النزاعات المتعلقة بالاستثمار بين الدول و رعايا الدول الأخرى.

(3) : كمال مرداوي "الاستثمار الأجنبي المباشر و واقع سياسات تهيئة بيئة الاستثمار في الجزائر"، مرجع سابق، ص: 8-9.

- صدور العديد من القوانين و المراسيم الخاصة بترقية الاستثمار و تكفل الدول بنفقات المنشآت القاعدية المرتبطة بانجاز الاستثمار و ذلك في المراسيم التنفيذية 97-319، 97-320، 97-321 الصادر في 24 أوت 1997.
- المصادقة على انضمام الجزائر إلى الشراكة العربية للاستثمار و ذلك في المرسوم الرئاسي رقم 98-334 الصادر في 26 أكتوبر 1998.

و عن جملة الضمانات التي يوفرها الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 2006/07/15 ما يلي [1]: يجوز حق الطعن للمستثمرين الذين يرون قد غبنوا بشأن الاستفادة من المزايا من إدارة أو هيئة مكلفة بتنفيذ هذا الأمر، يمارس هذا الطعن لدى لجنة تحدد تشكيلتها و تنظيمها و سيرها عن طريق التنظيم و يمارس هذا الطعن دون المساس بالطعن القضائي الذي يستفيد منه المستثمر، و يجب أن يمارس هذا الطعن خلال الخمسة عشرة يوما التي تلي تاريخ التبليغ بقرار محل الاحتجاج أو صمت الإدارة أو الهيئة المعنية مدة خمسة عشرة يوما ابتداءا من تاريخ إخطارها، وتفصل اللجنة في الطعن في أجل شهر واحد، و يكون لقرارها الحجية أمام الإدارة أو الهيئة المعنية بالطعن.

المطلب الثالث: الإطار المؤسساتي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

في مجال تدعيم المجال القانوني للاستثمار تم إنشاء هياكل إدارية ترمي لمساندة و تطوير مشاريع الاستثمار.

و في هذا الإطار تم إصدار المرسوم التشريعي رقم 93-05 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 و المتضمن إنشاء وكالة دعم و ترقية الاستثمارات و دعمها و متابعتها(APSI)، و تمثلت مهامها في ما يلي:

- دعم و مساعدة المستثمرين و منح المزايا.
- وضع كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي و التقني و التشريعي و التنظيمي تحت تصرف المستثمرين.
- متابعة تطبيق ومتابعة التعهدات و الالتزامات المتبادلة بين الدولة و المستثمر.

[1] : المادة 07 مكرر من الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 2006/07/15.

و تجدر الإشارة إلى أنه تم تعديل المرسوم التشريعي السابق الذكر بإصدار أمر رقم 01-03 في أوت 2001 يتعلق بتطوير الاستثمار و مناخه و آليات عمله، و الجديد في هذا الأمر هو تطور مفهوم الاستثمار لشمل عمليات الخوصصة، الأمر الذي كان غائبا في السابق إلى جانب ذلك تم إنشاء هيئتين أساسيتين للاستثمار ينتميان إلى أعلى سلم تنظيمي في السلطة التنفيذية ألا و هو الحكومة، وفي ما يلي الهيئات المكلفة بمتابعة و ترقية الاستثمار.

الفرع الأول: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

Agence nationale de développement de l'investissement (ANDI)

و هي مؤسسة عامة تملك شخصية معنوية و استقلالية مالية لها امتدادات في كل الولايات و تنوي فتح فروع أو مكاتب تمثيل في الخارج. كما وضعت الوكالة تحت إشراف رئيس الحكومة و نظمت في شكل شباك وحيد (Guichet unique) يضم مجموعة من الإدارات و الأجهزة المعنية بالاستثمار مثل بنك الجزائر، إدارة الضرائب، أملاك الدولة....الخ.

والجدير بالذكر أن الأمر رقم 01-03 قد نص على إنشاء شباك وحيد على غيار ما كان موجودا ومنصوصا عليه من طرف المرسوم التشريعي لا إن الجديد في هذا الشباك هو لامركزيته وتواجد فروعه في خارج البلاد و تنص بهذا الصدد المادة 23 على انه ينشأ شباك وحيد ضمن الوكالة أي الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار التي حلت محل وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار وهذا الشباك الوحيد يضم الإدارات والهيئات المعنية بالاستثمار [1]

كما أن الشباك الوحيد ينشأ على مستوى الهيكل اللامركزي للوكالة و يسهر على تنفيذ إجراءات التبسيط و التخلص من المتاعب البيروقراطية أمام المستثمرين المحلين و الأجانب.

و لكي تتمكن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من تأدية مهامها تعتمد على خبرة أجهزة الشباك الموحد الذي يمثل جميع الإدارات المعنية بالمشروع الاستثماري. اما بخصوص سير و تسيير و تنظيم الوكالة فقد نصت المادة 06 من الأمر التنفيذي رقم 01-282 على انه يتم إدارة الوكالة من طرف مجلس الإدارة يرأس من طرف ممثل رئيس الحكومة ،وتسير من طرف مدير عام و أمين عام، أما تنظيمه فيخضع لقرار السلطة الوصية[2]

---

[1] يوسفي محمد ،مرجع سابق ،ص:49.

(2)voir L'article N°01du décret exécutif N°02-314 du 14/10/2002 modifiant et complétant le décret N° 01-282.

يتشكل مجلس الإدارة من : ممثل رئيس الحكومة و هوالرئيس وممثلي الوزارات المعنية * بالإضافة إلى ممثل محافظ بنك الجزائر ، وممثل الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة و ثلاث ممثلين عن منظمات أصحاب العمل .

و الجدول الموالي يمثل أهم الهيآت المشكلة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

الجدول رقم(12): الهيآت و الإدارات المشكلة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

الشبابيك	الهيآت	الخدمات
الاستقبال و التوجيه	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	إعلام، توجيه، تسليم ملف لاداع تصريحات منح الامتيازات...
السجل التجاري	المركز الوطني للسجل التجاري	تسليم شهادة عدم أسبقية التسمية و الإيصال المؤقت للسجل التجاري
الجمارك	مديرية الجمارك	الإعلام بالنظام الجمركي و الإعفاءات الجمركية المطبقة
الضرائب	مديرية الضرائب	مساعدة المستثمرين في حدود الإجراءات و ذلك لتجاوز الصعوبات الجبائية و لتنفيذ قرار منح الامتيازات
العقار	الهيئة المكلفة بالعقار و لجنة التنشيط المحلي لترقية الاستثمار	الإعلام بالإمكانية العقارية و تسليم قرار حجز العقار عند اقتضاء الأمر ذلك
العمران	مديرية العمران	مساعدة المستثمرين للحصول على رخصة البناء و التصريحات الأخرى حول البناء
وزارة العمل	مديرية الشغل	تسليم رخص العمل للأجانب. الإعلام حول القوانين و التشريعات الخاصة بالعمل.
حصيلة الضرائب	مديرية الضرائب	تحصيل الحقوق المتعلقة بأعمال الانجاز أو تعديل المؤسسات و محاضر مداولة هياكل التسيير و الإدارة
حصيلة الخزينة	مديرية الخزينة	تحصيل الحقوق المتعلقة بالخزينة الوطنية
مصالح البلدية	مصالح البلدية	المصادقة على جمع الوثائق اللازمة المتعلقة بتكوين ملف الاستثمار

المصدر: ANDI، منشورات خاصة، أوت 2002.

و تتولى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار المهام التالية[1]:

* :وهي المساهمة وتنسيق الاصلاحات ، الداخلية و الجماعات المحلية ،الشؤون الخارجية ، المالية ، الصناعة ، تهيئة المحيط ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

(1) : منصوري زينن مرجع سابق، ص: 134.

- ترقية الاستثمارات تطويرها و متابعتها
- استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين و إعلامهم و مساعدتهم
- تسهيل القيام بالإجراءات التأسيسية للمؤسسات ة تجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشبابيك اللامركزية.
- تسيير المزايا المرتبطة بالاستثمار.
- تسيير صندوق دعم الاستثمار لتطوير الاستثمار.
- التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرين خلال مدة الإعفاء.
- المشاركة في تطوير و ترقية مجالات و أشكال جديدة للاستثمار.

و حسب الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 2006/07/15 يرى المشرع من خلال تعديل و تتمة المادة السابعة من الأمر 01-03 أن للوكالة ابتداءا من تاريخ ايداع طلب الاستفادة من المزايا لمدة أقصاها:[2]

- اثنتان و سبعون(72) ساعة لتسليم المقرر المتعلق بالمزايا الخاصة بالاستغلال.
- عشرة(10) أيام من تسليم المقرر بالمزايا الخاصة بالاستغلال.

و يمكن الوكالة مقابل تكاليف دراسة الملفات تحصيل إتاوة يدفعها المستثمرين يحدد مبلغ الإتاوة و كيفية تحصيلها عن طريق التنظيم

الفرع الثاني: المجلس الوطني للاستثمار

Le conseil national de l'investissement (CNI).

استحدث الأمر 01-**03** المجلس الوطني للاستثمار الذي عهدت إليه مهام كثيرة و خطيرة في ميدان تشجيع الاستثمارات و خلق الظروف الملائمة لازدهارها و انتعاشها[1]

جهاز استراتيجي لدعم و تطوير الاستثمار، يشرف عليه الحكومة و بالتالي تبدو مسألة ترقية الاستثمار في الجزائر قد أخذت بعدا جديا و رسميا أكثر من أي وقت مضى.

---

(2) : المادة 07 من الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 2006/07/15.

(1) : يوسفي محمد، مرجع سابق، ص: 50.

كما أن الضمانات و التسهيلات الممنوحة من قبل هذه الهيئة للمستثمرين الوطنيين و الأجانب، كما أقر ذلك قانون الاستثمار العام 2001، قد جعلت بيئة الاستثمار في الجزائر تبدو من الناحية النظرية و الشكلية كدليل على تحسن بيئة الأعمال و مناخ الاستثمار في الجزائر.

و المجلس الوطني للاستثمار مكلف بالمهام التالية[2]:

- اقتراح الاستراتيجيات المناسبة لتطوير الاستثمار و تحدد أولوياتها.
- اقتراح تدابير تحفيزية للاستثمار المسايرة للتطورات الملحوظة.
- الفصل في الاتفاقيات المبرمة بين المستثمرين و الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(و هي الهيئة الثانية التي استحدثها القانون)، و المتعلقة بالاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة و الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني.
- الفصل في المزايا التي تمنح للمستثمرين و شروط الحصول عليها.
- الاقتراح على الحكومة كل القرارات و التدابير الضرورية لتنفيذ ترتيب دعم الاستثمار و تشجيعه.
- العمل على تشجيع استحداث مؤسسات مالية ملائمة لتمويل الاستثمار و الحث على تطويره.
- تحديد المناطق المعنية بالتنمية.
- المصادقة على مشاريع اتفاقيات الاستثمار.

و من مهام المجلس الوطني للاستثمار الفصل في الاتفاقيات التي تبرمها الدولة مع المستثمرين الذين يمنحون منافع و امتيازات اضافية نظرا للأهمية الخاصة للاستثمارات التي يتعهدون انجازها بحكم توفرهم على وسائل و امكانيات الانجاز التقنية و البشرية الضرورية لذلك، ومعروف أن وكالة تطوير الاستثمار هي التي تقوم بابرام هذا النوع من الاتفاقيات لحساب الدولة. و في حالة أحد المستثمرين مزايا اضافية من الوكالة و اعتراضها علة منحه اياها أو

[1] : مرداوي كمال، "الاستثمار الأجنبي المباشر و واقع سياسات تهيئة بيئة الاستثمار في الجزائر". مرجع سابق، ص: 10.

رفضت صراحة ذلك فان المجلس الوطني للاستثمار الذي يرأسه رئيس الحكومة هو الذي يفصل في ذلك[1].

و للإشارة فإن هذا المجلس يتشكل من وزير المالية، الوزير المكلف بالمساهمة و تنسيق الإصلاحات، الوزير المكلف الجماعات المحلية، الوزير المكلف بالتجارة، الوزير المكلف بالطاقة و المناجم، الوزير المكلف بالصناعات الصغيرة و المتوسطة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الوزير المكلف بالتعاون، الوزير المكلف بتهيئة المحيط، يجتمع المجلس مرة كل ثلاثة أشهر و يتم ضمان أمانة المجلس من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار*.

الفرع الثالث: الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمساهمة و ترقية الاستثمار

Le ministère délégué de chef du gouvernement chergé de la participation et la promotion de l'investissement (MDGCPPI)

بموجب الأمر الرئاسي رقم 01-03 إلى متعلق بتطوير الاستثمار تتمثل الهياكل التقنية المختصة لدعم و متابعة المشاريع في ما يلي:

- شبكات معلوماتية وطنية و دولية.
- إنشاء صندوق لدعم الاستثمار تشرف على إدارته (ANDI) و هو يمول الامتيازات الخاصة أو الاستثمار التي تمنحها الدولة في حالات محددة.
- حافظة عقارية للمستثمر.
- مساهمة خبراء و مختصين وطنيين و أجانب.
- إدارة في خدمة المستثمرين و التنمية الوطنية.

أما الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمساهمة و ترقية الاستثمار تضطلع بالمهام التالية:

- تنسيق الأنظمة المرتبطة بتحضير و تجسيد برامج الخصخصة.
- اقتراح استراتيجيات ترقية و تطوير الاستثمار.

---

(1) : يو سفس محمد، مرجع سابق، ص: 50-51.

* : المادة 08 من المرسوم التنفيذي رقم 01-281.

وبصورة إجمالية يمكننا أن نخلص إلى القول بخصوص المزايا والضمانات والإعفاءات الممنوحة أن قانون الاستثمارات الجزائري عرف في العشرية الأخيرة تطورات والأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15جويلية2006 الذي يعدل ويتمم الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20اوت2001 يعكس ذلك.

ومن الأهداف المتوخاة من ذلك هو توفير المناخ التنظيمي والتشريعي الملائم لدعم وتنشيط الاستثمارات الوطنية و الأجنبية بكيفية تمكن من تحفيز النشاط الاقتصادي وخلق مناصب شغل.

ولن يتأتى تنشيط وجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بتوفير المناخ التشريعي والتنظيمي فقط بل لابد من توفير كافة مقومات المناخ الاستثماري من مناخ(اقتصادي، سياسي، امني، اجتماعي، ثقافي...)

المبحث الثالث: حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

اعتمدت الجزائر مقاربة جديدة للاستثمار تهدف إلى إحداث نمو اقتصادي بالتركيز على التغييرات الإجرائية و القانونية و التشريعية التي أحدثتها المراسيم التنفيذية و القوانين التي صدرت منذ العام 2001 و سمحت بتنظيم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و إنشاء المجلس الوطني للاستثمار، و ذلك بهدف توفير المناخ المناسب لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و بالتالي فما هو حجم تطور هذه الاستثمارات.

المطلب الأول: التوزيع القطاعي و الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

لا يزال الاقتصاد الجزائري يعاني من تدني حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليه مقارنة ببعض الاقتصاديات النامية، كما أن تدفقات هذه الاستثمارات مازالت تتسم بالتذبذب من سنة لأخرى و أن هيكل هذه الاستثمارات لا زال محصورا في قطاعات محدودة كالمحروقات التي تعتبر أكبر قطاع جاذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الفرع الأول: توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خارج قطاع المحروقات

بغرض تحليل حجم و تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من المفيد الإشارة إلى ثلاث مراحل كما يلي:

المرحلة الأولى: تقييم حصيلة الاستثمار الأجنبي خلال الفترة (1990-1993).

قام مجلس النقد و القرض بموجب قانون 90-10 بدراسة فرص استثمار غير المقيمين في الجزائر، و في هذا الإطار تم دراسة 303 ملف للاستثمار في الفترة الممتدة من 1990/09/08 إلى 1993/10/13 و ذلك حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (13): ملفات الاستثمار المعتمدة من 1990/09/08 إلى 1993/10/13.

	الملفات المدروسة	الملفات المعتمدة	الملفات المقبولة بالنسب
الاستثمار	135	102	%76
الوكلاء	97	62	%64
التجارة بالجملة	71	31	%44
المجموع	303	195	%64

المصدر: عليوش قربوع كمال، مرجع سابق، ص: 18.

نلاحظ من الجدول أنه تم اعتماد 195 ملف أي ما يعادل 64% من مجموع الملفات المدروسة كما تشمل هذه النسبة المشاريع الاستثمارية و الوكلاء و التجارة بالجملة.

و منذ سنة 1990 تمكنت الجزائر من جذب تدفق مالي يقدر بـــ: 29.3 مليار دينار جزائري في إطار مشاريع الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي أخذت الأشكال التالية:

الجدول رقم (14): طبيعة المشروعات الاستثمارية المباشرة في الجزائر.

طبيعة المشروع	العدد	النسبة بالمئة
مؤسسات أجنبية لوحدها	25	%14
الشراكة مع مؤسسات القطاع الخاص	106	%58
الشراكة مع مؤسسات القطاع العام	53	%28
مجموع المشاريع	184	%100

Source : Ahmed BOUYACOUB, « Les investissements étrangers en Algérie 1990-1996, quelles perspectives ? » , Annuaire de la Afrique du nord tonne XXXV, 1996, CNRS ; edition Paris 1998, p : 489.

نلاحظ من الجدول أن المستثمرين غير المقيمين يفضلون التعاقد مع المتعاملين الخواص حيث يستحوذ هذا النوع من الشراكة على 58% من المشاريع الاقتصادية و في حين أن التعاقد مع القطاع العام لا يمثل سوى 28% من المشاريع هذا ما يبين النجاح النسبي للتحول الاقتصادي من النظام المركزي إلى اقتصاد السوق.

و إذا رجعنا إلى الأصل الجغرافي للاستثمارات الأجنبية، فنجد هيمنة المشاريع الأوروبية حيث بلغ عددها 97 مشروعا من أصل 184 مشروعا معتمدا و هي تمثل نسبة 53%، أما وزنها هام جدا من حيث القيمة المستثمرة التي تمثل 64% من الحجم الإجمالي للاستثمارات الأجنبية و التي تمثل 60% من الاستثمار بالعملة الصعبة، أي تشكل هذه الاستثمارات الأوروبية بالعملة الصعبة 1.6 مليار دولار من الحجم الإجمالي الذي يقدر بـــ: 2.7 مليار دولار[1].

[1] : عبد القادر بابا، "سياسة الاستثمارات في الجزائر و تحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004، ص: 201.

المرحلة الثانية: تقييم حصيلة الاستثمار الأجنبي خلال الفترة من 1993-2001.

تعكس هذه المرحلة ظهور قانون الاستثمار سنة 1993 المعدل و المتمم بالأمر 01-03 لسنة 2001 بالإضافة إلى الإعلان عن برنامج الإنعاش الاقتصادي سنة 2001 الذي كان له دور في استقطاب رأس المال الوطني و الأجنبي.

و الجدير بالذكر أن حجم المشاريع الاستثمارية التي تمت في إطار هذا القانون و التي تم التصريح بها من طرف وكالة ترقية ودعم الاستثمار (APSI) خلال الفترة 1993-2001 بلغت 283.278 مليون دج لـ: 440 مشروع و 51.909 منصب شغل[2].

و الجدول الموالي يبين ذلك.

الجدول رقم (15): المشاريع المصرح بها في إطار الشراكة و الاستثمار الأجنبي المباشر ما بين 1993-2001

السنوات	عدد المشاريع	النسبة %	عدد مناصب الشغل	النسبة %	قيمة الاستثمار (مليون دج)	النسبةالمئوية
1994-1993	61	14	8.747	17	9.036	03
1995	17	04	2.550	05	19.871	07
1996	49	11	6.70	12	16.810	06
1997	59	13	6.378	12	21317	08
1998	51	11	5.902	11	18.902	07
1999	60	14	5.957	11	26.699	09
2000	100	23	11.696	23	51.826	18
2001	43	10	4.609	09	118.819	42
المجموع	440	100	51.909	100	283.278	100

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، 2003.

من خلال تحليلنا للجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة الاستثمار شهدت تذبذبا ابتداء من سنة 1993 إلى غاية 1999 حيث بلغت 26.699 مليون دج، و بعد ذلك شهدت تطورا ملحوظا إلى أن وصلت قيمة الاستثمار إلى 118.819 مليون دج، أي بنسبة 42% من إجمالي المشاريع الاستثمارية المصرح بها خلال الفترة (1993-2001) و هذا راجع إلى دفع القسط الأول من الرخصة الثنية للهاتف النقال من قبل شركة أوراسكوم تيليكوم (Orascom Alg Télécom).

---

[2]: Service de chef de gouvernement, Agence de promotion de soutien et de suivi des investissement, Divion guichet unique, notes sur les intentions d'investissement, bilan cumulé du 13/11/1993 au 31/12/2001.

أما بالنسبة لمعدل التكوين الخام لرأس المال الثابت (FBCF) عرف بدوره تطورا تبعا لتطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر كما يعكسه الجدول التالي:

الجدول رقم (16): حجم الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة 1985-2001، الوحدة مليون دولار

القيمة / البيان	1995-1985 المتوسط السنوي	1998	1999	2000	2001
الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد	17	501	507	438	1196
نسبة من التكوين الخام لرأس المال الثابت "EBCF"	%0.1	-	%4.3	%3.8	%8.6
الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر	10	01	47	18	09
نسبة من التكوين الخام لرأس المال الثابت "EBCF"	%0.1	-	%0.4	%0.2	%0.1

Source : UNCTAD, World investement, Rapport 2003, http/UNCTAD.org

بالنظر إلى معطيات الجدول رقم (16) يتبين أن حجم الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر قد تطور تدريجيا من 501 مليون دولار سنة 1998 إلى 1196 مليون دولار سنة 2001 و هذا ما انعكس بالإيجاب على معدل التكوين الخام لرأس المال الثابت " FBCF " الذي انتقل من 0.1% خلال فترة (1985-1995) إلى 8.6% سنة 2001 و يعود ذلك إلى التحفيزات و المزايا التي قدمت للمستثمرين.

أما بخصوص التوزيع الجغرافي لهذه الاستثمارات في الفترة (1993-2001) يبرزها الجدول التالي:

الجدول رقم (17): يوضح التوزيع الجغرافي للمشاريع المصرح بها خلال (1993-2001).

المناطق	عدد المشاريع	النسبة %	المبلغ(مليون دج)	النسبة%	عدد مناصب الشغل	النسبة%
أوروبا	273	62	72.608	26	33.821	65
الدول العربية	104	24	157.389	56	11.408	22
أمريكا	32	07	27.152	10	3.589	07
آسيا	26	06	15.713	06	2.408	05
إفرقيا	03	01	9.944	04	656	01
دول أخرى	02	00	476	00	27	00
المجموع	440	100	283.282	100	51.909	100

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات، 2003.

من خلال الجدول يتبين أن منطقة أوروبا تتصدر المرتبة الأولى من حيث عدد المشاريع المصرح بها خلال فترة (1993-2001) المناطق الجغرافية الأخرى و هذا بنسبة 62%من عدد المشاريع الإجمالية أي بـ 273 مشروع و هذا راجع للعلاقات الاقتصادية التي تربط منطقة أوروبا و الجزائر.

أما فيما يخص التوزيع القطاعي للاستثمارات فيمكن إبرازها في الجدول التالي:

الجدول رقم (18): توزيع المشاريع الاستثمارية حسب القطاعات (1993-2001)

نوع النشاط	عدد المشاريع	النسبة (%)	عدد مناصب الشغل	النسبة (%)	قيمة الاستثمار (مليون دج)	النسبة (%)
الفلاحة	17	04	3.945	08	9.835	03
الصناعة	256	59	31.030	60	105.634	37
البناء والاشغال العمومية	41	09	6.895	13	10.254	04
السياحة	16	04	2.877	06	8.833	03
الخدمات	86	20	6.695	13	146.879	52
الصحة	03	01	124	00	550	00
التجارة	18	04	343	01	1.293	01
المجموع	440	100	51.909	100	283.278	100

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات، 2003.

يتضح من الجدول أعلاه أن أكبر عدد الاستثمارات تركزت في القطاع الصناعي من حيث العدد بـ 259 مشروع أي بنسبة 59% من إجمالي المشاريع و بمبلغ 105.634 مليار دج أي37% من إجمالي المخصصات الاستثمارية مما وفر عدد معتبر من مناصب الشغل بلغ 31.030 منصب عمل ما يمثل نسبة 60% مقارنة بالقطاعات الأخرى.

المرحلة الثالثة: تقييم حصيلة الاستثمار الأجنبي بعد سنة 2001.

هذه المرحلة أعقبت سنة 2001، حيث استهدفت الجهات الوصية إعادة التوازن الداخلي و الخارجي و العمل على بعث النشاط الاقتصادي على أسس الكفاءة و الفعالية.

لقد تعددت الدول المستثمرة في الجزائر سواء كانت دولا أجنبية أو عربية بسبب التوزيع الجغرافي للمشاريع الاستثمارية الواردة إلى الجزائر.

فخلال الفترة (2002-2003) كان التوزيع الجغرافي للمشاريع الاستثمارية في الجزائر كما يلي:

الجدول رقم (19): التوزيع الجغرافي للمشاريع الاستثمارية المصرح بها خلال(2002-2003)

المناطق	عدد المشاريع	النسبة%	المبلغ (مليون دج)	النسبة%	عدد مناصب الشغل	النسبة%
الدول العربية	60	41	17.356	28	4.286	23
أوروبا	79	54	43.853	71	7.973	42
أمريكا	02	01	327	01	6.492	34
آسيا	06	04	68	00	172	01
المجموع	147	100	61.604	100	18.923	100

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات (ANDI)، 2004.

يتبين من الجدول أعلاه أن نصيب الدول الأوروبية من المشاريع المصرح بها من طرف (ANDI) مازال معتبرا حيث يمثل 54% من إجمالي المشاريع كما ساهم في توفير 42% من مناصب الشغل.

إلا أننا نشاهد كذلك ارتفاع مساهمة الدول العربية في الاستثمار في الجزائر بصفة ملحوظة حيث ارتفعت نسبة المشاريع الاستثمارية في الجزائر من 24% خلال (1993-2001) *، إلى 41% خلال (2002-2003) و هذا ما يعكس تحسن بيئة الاستثمار في الجزائر، أما مصادر هذه الاستثمارات بالنسبة للدول العربية فهي متعددة و الجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (20): أهم عشر دول مستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2002-2003 الوحدة: ملون دولار

البلد / النسبة	2002	2003
الأردن	5.22	13.17
تونس	2.06	8.2
المملكة العربية السعودية	2.24	0.81
سوريا	11	4.15
فلسطين	0.93	0.85
لبنان	11.19	1.6
ليبيا	0.63	2.55
مصر	21.53	8.63
البحرين	-	22.67
الإمارات العربية المتحدة	-	2.8
المجموع	54.62	65.43

المصدر: من إعداد الطالب بناء على:
- بيانات تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2002، ص: 71.
- بيانات تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2003، ص: 112.

* : و هذا حسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات (ANDI) لسنة 2003.

استنادا إلى الجدول أعلاه يتبين أن أهم الدول العربية المستثمر في الجزائر خلال 2003 هي كل من البحرين بقيمة 22.67 مليون دولار ثم تليها الأردن و مصر بقيمة 13.17 مليون دولار و 8.63 مليون دولار على التوالي. وفي المجموع ارتفع حجم الاستثمارات العربية في الجزائر من 54.62 مليون دولار سنة 2002 إلى 65.43 مليون دولار سنة 2003 و ترتكز هذه الاستثمارات خاصة في قطاع الخدمات قطاع الاتصالات السلكية و اللاسلكية (خاصة النقال) إلى جانب بعض الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

و يعتبر قطاع الاتصالات من بين القطاعات الحيوية التي استقطبت المستثمرين الأجانب خارج قطاع المحروقات, حيث استفادت كل من شركة « orascom » المصرية سنة 2001 و الشركة الكويتية (الوطنية) سنة 2003 من رخص الاستثمار في الهواتف النقالة [1]،و هذا بعد إعادة هيكلة قطاع الاتصالات سنة 2000 من خلال قانون حدد صلاحيات كل من البريد و الاتصالات ، حيث أوكل لهذه الأخيرة مهمة إدارة عمليات الخطوط الهاتفية الثابتة و خدمات الهاتف النقال .

و نشير هنا إلى أن سوق الاتصالات في الجزائر لا يزال متسعا لاستثمارات كبيرة و ذلك أن معدل الكثافة يقدر بنحو 06% خلال سنة 2002 و 10.2% خلال سنة 2003 كما أن عدد خطوط الهواتف يقدر بنحو 2.6 مليون خط ثابت فقط .

وفي مجال الاستثمارات تم تنشيط نمو السوق الوطنية للاعلام و الاتصال من خلال تحرير السوق مما يسمح بانجاز 273 مليار دج (3.7 مليار دولار أمريكي) بين سنتي 2001 و 2005 منها 2.4 مليار دولار أمريكي استثمار مباشر أجنبي(2) أما فيما يخص التكنولوجيات الجديدة للاتصال ، فيمكن اعتبار السوق الجزائرية واعدة خاصة فيما يتعلق بالإعلام الآلي ، و خدمات الانترنيت وفي هدا المجال تحصلت المؤسسة الفرنسية (Wanado) على 20% من أسهم المؤسسة الخاصة (Epad) لتدعيم استثماراتها في الإعلام الآلي (المعلوماتية) و خدمات الانترنيت.

---

[1] قويدري محمد ، مرجع سابق ، ص 226

[2] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ،مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004،جويلية2005 الجزائر ص:88

وحسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج المحروقات تمثل قطاعات المواصلات السلكية و اللاسلكية و تحليل مياه البحر و الصناعة الغذائية و البنوك و الخدمات المالية و صناعة الحديد و الأدوية و السياحة و الترقية العقارية و إنجاز مراكز الأعمال، و تشكل معظم مشاريع الاستثمار المسجلة سنة 2004 امتدادا لمشاريع الكبرى التي باشرها مستثمرون أجانب منذ بضع سنوات.

و تم التصريح لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2004ن بحوالي 3000 مشروع استثماري و طني وأجنبي خارج المحروقات بمبلغ إجمالي قدره 328 مليار دج(حوالي 4.5 مليار دولار)[1].

الفرع الثاني: توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر داخل قطاع المحروقات:

يكتسي قطاع المحروقات أهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاد الجزائري كونه قطاع يستهوي الكثير من عمليات الاستثمار الأجنبي المباشر و نظرا لجملة التغيرات ظهرت الكثير من التعديلات في القانون المتعلق بالمحروقات، و التي كانت ترمي إلى تشجيع و تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات.

أولا: قوانين المحروقات في الجزائر.

1. قانون المحروقات رقم86-14 المؤرخ في 1986/08/19

عرف الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال المحروقات قفزة نوعية بصدور قانون رقم 86-14 المتعلق بمجال التنقيب و البحث عن المحروقات و استغلالها و نقلها بالأنابيب سنة 1986.

- منح قانون رقم 86-14 دفعا قويا لتدخل رأسمال الأجنبي في قطاع المحروقات و أرسى قواعد قانونيا تسمح للشريك الأجنبي أن يقوم بممارسة أعمال التنقيب و البحث عن المحروقات و استغلالها و نقلها بالأنابيب،/و أعطى للمستثمر الأجنبي حق التدخل في هذا المجال عن طرق الشراكة مع شركة سوناطراك، حيث اشترط القانون ألا تقل مساهمتها

[1] : نفس المرجع، ص: 22.

عن 51% في ممارسة أعمال التنقيب و البحث عن المحروقات بمختلف أنواعها (الغاز الطبيعي، النفط..)[1].

أما بخصوص استفادة الطرف الأجنبي فله الحق في الحصول على حصة من انتاج الحقل المكتشف تعويضا لكل الأعباء المنفقة على الاكتشاف[2].

فعلى الرغم من الإصلاحات التي جاء بها هذا القانون و المتميزة عن باقي القوانين السابقة في مجال المحروقات، إلا أن الاستثمار الأجنبي في مجال المحروقات ظل بعيدا عن الطموحات، حيث أن عقد العقود المبرمة بين مؤسسة سوناطراك في إطار شراكة مع المتعاملين الأجانب بين 1986 و 1991 لم تتجاوز 15 عقدا من بينها 13 عقدا تنقيب و عقدين للبحث.

2. قانون المحروقات 91-21 الصادر في 1991/12/04

تم تعديل قانون المحروقات الصادر في 1986 بقانون رقم 21/91 المؤرخ في 1991/12/04 و المتعلق بقانون المحروقات حيث تضمن ما يلي[3]:

- توسيع مجال الشراكة مع الأجانب بالنسبة للآبار الموجودة غير المستعملة أو غير المستغلة من خلال نشاطات البحث و التنقيب، نظرا لارتفاع تكاليفها من جهة و طلب التكنولوجيا التي تساعد على استخدام وسائل و تقنيات حديثة و متطورة و بتكاليف أقل من جهة أخرى.
- توسيع النطاق المطبق على المحروقات السائلة و تشمل النفط الخام و سوائل الغاز الطبيعي.
- في حالة المنازعات يحق للشريك الأجنبي اللجوء إلى التحكيم الدولي.
- تحدد عقود الشراكة الشروط التي يخضع لها الشركاء خصوصا ما يتعلق بالاستثمارات و برامج العمل و كذا انتفاع الشريك الأجنبي.
- إمكانية تخفيض الضريبة على الأرباح إلى 52% و الآتاوة إلى 10% لتحفيز البحث و التنقيب في المناطق الصعبة.

---

(1) : القانون رقم 86-14 المؤرخ في 1986/08/19، المتعلق بمجال تنقيب و البحث عن المحروقات و استغلالها و نقلها بالأنابيب، الجريدة الر سمية، العدد 35ن الصادر في 1986/08/21.

(2) : نفس المرجع السابق.

(3) : القانون رقم 91-21 المؤرخ في 1991/12/04 المعدل و المتمم لقانون رقم 86-14 المؤرخ في 1986/08/19 و المتعلق بقانون المحروقات، الجريدة الرسمية، العدد 63، الصادرة بتاريخ 1991/12/07.

3. مشروع قانون المحروقات لسنة 2001 [1].

خلال سنة 2001 عرضت الحكومة مشروع قانون يقضي بإعادة هيكلة قطاع المحروقات بطريقة يزول معها احتكار المؤسسة الحكومية سوناطراك للقطاع و يسمح للشركات الأجنبية بمزيد من الحرية في ممارسة نشاطها.

يقوم مشروع القانون على استحداث هيئتين تنظيميتين تشرفان على المحروقات من خلال رسم سياسات و الموافقة على عقود البحث و التنقيب و الإنتاج. هيئة تشرف على إجراءات التعاقد ومنح رخص البحث و التنقيب و الاستغلال و أخرى تنظيمية تشرف على متابعة طرق الاستغلال و تنظيم الآليات و شروط الاستفادة و غيرها من المهام.

و بالتالي تصبح مؤسسة سوناطراك كغيرها من المؤسسات الاستثمارية في القطاع سواء أكانت وطنية أم أجنبية خاضعة لنفس الشروط لكسب العقود إذ يصبح ذلك خاضعا للمنافسة.

4. قانون المحروقات رقم 05-07 الصادر في 2005/04/28.

ضم قانون المحروقات رقم (05-07) 115 مادة ألغت بموجبها أغلب أحكام القانون (86-14) المتعلق بأعمال التنقيب و البحث عن المحروقات و استغلالها و نقلها بالأنابيب.

تنص المادة الثالثة من القانون أعلاه على ما يلي: "المواد و موارد المحروقات المكتشفة أو غير المكتشفة الموجودة على التراب الوطني وفي باطنه وفي المجال البحري الذي هو جزء من السيادة الوطنية، ملك للجماعة الوطنية التي يجسدها الدولة"[2]

و عن حق تسويق المنتوجات البترولية تنص المادة الثامنة من القانون (05-07) ما يلي: "يعد إستراد المحروقات و المنتوجات البترولية و تسويقها عبر التراب الوطني نشاط حرا، شريطة احترام هذا القانون" [3]

بموجب نفس القانون تم إنشاء وكالتين تسمى الأولى "بسلطة ضبط المحروقات" من مهامها ضبط التنظيم في مجال الصحة و الأمن الصناعي و البيئة و تسمى الثانية

---

[1] : قويدري محمد، "تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة و آفاقها في البلدان النامية، حالة الجزائر، ص: 220

[2] القانون رقم 05-07 المؤرخ في 2005/04/28 المتعلق بقانون المحروقات، الجريدة الرسمية العدد 50، المؤرخة في 2005/07/19.

[3] نفس المرجع السابق.

- بلغ استثمار مشروع الغاز المتكامل لغاسي طويل ما قيمته 3.6 مليار دولار يهدف إلى إنتاج و نقل و تمييع و تسويق الغاز، كان هذا المشروع عبارة عن عقدين لشركة سوناطراك و الشركة الإسبانية REPSOL.
- مشروع إن أمناس، بلغت نسبة الإنتاج به 73% مع مهاية 2004، و يضم هذا المشروع شركتي سوناطراك و شركة BPS Total باستثمار قيمته 1.7 ملبار دولار.
- و في مجال التكرير بلغت نسبة الإنجاز بمشروع هيليوم سكيكدة بالشراكة مع شركة (LINDE) 87% في نهاية 2004 بفضل استثمار قدر بـ 60.2 مليون أورو، علما أن شركة ليندا الألمانية (LINDE) تستحوذ على 51% من حصص الوحدات بطاقة إنتاجية قدرها 600 مليون من الهيليوم سنويا و 50000 طن سنويا من الأزوت.
- على صعيد آخر استدعى إنجاز مصنع التكرير بأدرار استثمارا قدره 167 مليون دولار، و بلغت نسبة الإنجاز 35% بالشراكة مع الشركة الصينية (CNPC) التي تمتلك 70% من رأس المال وتبلغ قدرة تكرير هذا المصنع 300000 طن.
- فيما يخص أنابيب نقل البترول لمنطقة حوض الحمرة- أرزيو. تم إنجاز الشطر الأول من القنوات طوله 823 كلم. و 3 محطات للضخ، و قد بلغت الاستثمارات لهذه المشاريع 600 مليون دولار.

إن الطلب العالمي على البترول الذي دعمه التطور الذي عرفته الصين قد سجل أعلى زيادة له منذ عشرين سنة و في سياق جيوسياسي متقلب فإن ضعف المخزونات كان السبب في الإرتفاع المذهل لأسعار البترول التي وصلت الى حد 50 دولار للبرميل الواحد سنة 2004، و لقد إستقطبت الجزائر خلال سنة 2004[1] استثمارات أجنبية مباشرة بلغت 6 ملايير أورو منها 4 ملايير اورو في قطاع المحروقات و ملياري أورو خارج قطاع المحروقات مما يعني هيمنة قطاع المحروقات على أغلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

[1] : المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير سنة 2004، مرجع سابق، ص: 22.

الجدول رقم (23): مؤشر أداء القطر في جذب الاستثمار الأجنبي:

الدولة	2003*	2004*
السودان	24	18
البحرين	56	27
سوريا	43	39
الأردن	79	48
قطر	66	63
المغرب	35	65
تونس	64	67
لبنان	91	90
الجزائر	92	95
الإمارات	95	104
مصر	124	108
سلطنة عمان	93	110
ليبيا	133	116
السعودية	130	121
اليمن	112	132
الكويت	138	138

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار ف الدول العربية 2005، ص: 40
*معدل 3 سنوات سابقة بما فيها السنة المشار إليها

من خلال الجدول نلاحظ أن أداء الجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ضعيف بالمقارنة مع تونس و المغرب.

الفرع الثاني:مؤشر إمكانات الدول لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI Potentiel Index)

مؤشر إمكانات الدولة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر يقيس قدرة الدول المستقبلية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال (13) مكونا تشمل ما يلي:[1]

- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، متوسط دخل الفرد، نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، انتشار خطوط الهاتف الثابت، انتشار خطوط الهاتف النقال، متوسط استهلاك الطاقة للفرد، نسبة الإنفاق على البحوث و التطوير للناتج المحلي الإجمالي، نسبة الملتحقين بالدراسات العليا لإجمالي السكان، التصنيف السيادي للقطر، نسبة القطر من صادرات الموارد الطبيعية للعالم، نسبة استيراد قطع الغيار للأجهزة الكهربائية و السيارات للعالم، نسبة صادرات القطر من الخدمات للعالم، نسبة القطر من الرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للعالم.

[1] : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2004، ص: 35.

وفق مؤشر إمكانات الدول (القطر) لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر يتراوح الرصيد بين الصفر و واحد، و يحتسب من قسمة الفرق بين المتغير في الدول و أدنى قيمة له على الفرق بين أعلى قيمة للمتغير و أدنى قيمة له.

و قد دخلت في مؤشر الإمكانات ست عشر دولة عربية من أصل 140 دولة على مستوى العالم، و تصدرت قطر و الإمارات و البحرين مجموعة الدول العربية في مؤشر الإمكانات و احتلت الجزائر الرتبة 71 حسب الفترة الزمنية من2001 إلى 2003 كما يبينها الجدول التالي:

الجدول رقم (24): مؤشر إمكانات القطر في جذب الاستثمار الأجنبي

الدولة	2002*	2003*
قطر	6	7
الإمارات	22	22
البحرين	28	29
السعودية	31	31
ليبيا	37	34
الكويت	38	41
سلطنة عمان	52	53
الأردن	61	60
لبنان	60	64
تونس	68	67
الجزائر	74	71
مصر	73	75
اليمن	85	77
المغرب	92	87
سوريا	93	95
السودان	118	116

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2005، ص: 40.
* معدل 3 سنوات سابقة بما فيها السنة المشار إليها.

و من مقارنة وضع البلد وفقا لمؤشري الأداء و الإمكانات يتم تصنيفه ضمن إحدى المجموعات الأربعة التالية:

1) مجموعة الدول السباقة: و هي التي تحظى بمؤشر أداء مرتفع و مؤشر إمكانات مرتفعة.
2) مجموعة الدول دون إمكاناتها: و هي التي تحظى بمؤشر أداء منخفض و مؤشر إمكانات عالية.
3) مجموعة الدول أعلى من إمكاناتها: و هي التي تحظى بمؤشر أداء مرتفع و مؤشر إمكانات منخفضة.

4) مجموعة الدول ذات الأداء المنخفض: و هي التي تحظى بمؤشر أداء منخفض و مؤشر إمكانات منخفضة.

استنادا إلى بيانات الجدولين رقم (24) و (25) و بناء على تقاطع مؤشري أداء و إمكانات القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر صنفت (UNCTAD) الدول العربية إلى المجموعة التالية:

الجدول رقم (25): تقاطع مؤشري أداء و إمكانات القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

المجموعة	متوسط الفترة	
	2002	2003
مجموعة الدول السباقة (أداء مرتفع/إمكانات مرتفعة)	الأردن	قطر-تونس-البحرين
مجموعة الدول دون إمكاناتها (أداء منخفض/إمكانات عالية)	الإمارات- البحرين-مصر-الكويت-لبنان-قطر-سلطنة عمان-السعودية	الأردن-الكويت-لبنان-ليبيا-سلطنة عمان-السعودية-الإمارات
مجموعة الدول أعلى من إمكاناتها (أداء مرتفع/إمكانات منخفضة)	تونس-المغرب-السودان	المغرب-السودان-سوريا
مجموعة الدول ذات الأداء المنخفض (أداء منخفض/إمكانات منخفضة)	الجزائر-سوريا-اليمن	الجزائر-مصر-اليمن

المصدر: نفس المرجع

انطلاقا من الجدول أعلاه نلاحظ أن الجزائر صنفت في المجموعة ذات الأداء المنخفض و هذا مما يعني أن أداء الجزائر و إمكاناتها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ضعيف و هو ما يفسر ضعف حجم الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر الذي دون مستوى الطموحات و لا يتناسب مع مقومات الاستثمار المتوافرة و الطاقة الكامنة غير المستغلة في الاقتصاد الجزائر و من ثم فإن الأمر يستدعي التعرف على الأسباب التي تقف وراء عدم تطابق الواقع الفعلي للاستثمارات الأجنبية المباشرة و بين المقومات المتاحة لجذب تلك الاستثمارات.

المطلب الثالث: العوائق التي تعيق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر:

رغم الجهود المبذولة من بداية التسعينات و الموجهة نحو تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر، و رغم النتائج الإيجابية المحققة على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكبرى كالتحكم في معدلات التضخم و انخفاض حجم المديونية الخارجية الكبرى و ارتفاع احتياطي الصرف الأجنبي، و التي نالت استحسان الهيئات العالمية المتابعة لمسار الإصلاح في الجزائر، يبقى حجم

تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائر ضعيف بالمقارنة بالإمكانيات المتوفرة و هذا ما يفسر بوجود عراقيل تحول دون ذلك، فالعائق الأكبر بالنسبة لعوامل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة يتمثل في سلبية أغلب المؤشرات النوعية للاستثمار و هو ما أثر سلبا على تشويه صورة الجزائر لدى المستثمرين الأجانب بالإضافة إلى عدة عوائق أخرى يمكننا تصنيفها فيما يلي:

الفرع الأول: المعوقات الاقتصادية

هناك معوقات اقتصادية ساهمت في ضعف الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر من بينها تعثر مسار الخوصصة و صعوبة الوصول إلى المعلومة الاقتصادية التي تعتبر مهمة بالنسبة للمستثمرين الأجانب كونها تساعدهم على رسم الإستراتيجية المستقبلية و اتخاذ قرار الاستثمار بدون تردد، و يضاف إلى ذلك اتساع رقعة السوق الموازية أين لا تحترم فيه حقوق الملكية الفكرية و الصناعية و براءات الاختراع و هذا ما يدعونا للتعرف على وضع الجزائر بالنسبة لمؤشر الحرية الاقتصادية كونه أداة مهمة لصانعي السياسة الاقتصادية و رجال الاستثمار.

و تعني الحرية الاقتصادية حماية حقوق الملكية الخاصة للأصول و ضمان حرية الاختيار الاقتصادي للأفراد و تعزيز روح المبادرة و الإبداع مع غياب التدخل القسري للحكومة في عمليات الإنتاج و التوزيع و الاستهلاك للسلع و الخدمات خارج إطار حماية المصلحة العامة[1].

و فيما يلي نتعرف عن وضع الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية:

- مؤشر الحرية الاقتصادية: مع صدور مؤشر الحرية الاقتصادية 2006 يكون المؤشر قد أتم عامه الثاني عشر منذ أول إصدار له عام 1995 عن معهد Heritage Foundation بالتعاون مع صحيفة Wall Street journal فدخل ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية 161 دولة من بينها 19 دولة عربية عام 2006، و يقيس المؤشر 50 متغيرا مستقلا قسمت ضمن 10عوامل تمثل عناصر رئيسية للحريات الاقتصادية و هي: السياسة التجارية (معدل التعريفة الجمركية و وجود حوافز غير جمركية)، الأعباء المالية و الحكومية، مدى تدخل الحكومة في الاقتصاد، السياسة النقدية (مؤشر التضخم)، حجم تدفق رؤوس الأموال و

(1) : منصوري زين، مرجع سابق، ص: 144.

الاستثمار الأجنبي، وضع البنوك و التمويل، مستوى الأجور و الأسعار، حقوق الملكية الفردية، التشريعات و الإجراءات الإدارية و البيروقراطية، أنشطة السوق السوداء.

و تمنح هذه المكونات العشرة أوزانا متساوية و يحتسب المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية و يمكن تقيم هذا المؤشر كما يلي:

(1-1.95) يدل على حرية اقتصادية كاملة

(2-2.95) يدل على حرية اقتصادية شبه كاملة

(3-3.95) يدل على ضعف الحرية الاقتصادية

(4-5.00) يدل على انعدام الحرية الاقتصادية

تقييم وضع الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية:

من أجل تحليل وضع الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية سوف نعتمد على المعطيات الواردة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (26): مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر لعام 2006.

الترتيب عربيا	الدولة	الترتيب عالميا		قيمة المؤشر		تصنيف الحرية الاقتصادية
		2006 161 دولة	2005 161 دولة	2006	2005	
13	الجزائر	119	114	3.46	3.49	حرية اقتصادية ضعيفة

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: نشرة فصلية العدد الفصلي الثالث 2006، ص: 19.

استنادا إلى الجدول رقم (27): يتبين قيمة مؤشر الحرية الاقتصادية خلال سنتي 2005 و 2006 على التوالي 3.49 و 3.46، حيث شهدت الجزائر تراجعا في الترتيب العالمي وفق هذا المؤشر فبعدما كانت تحتل الرتبة 114 عالميا سنة 2005، أصبحت تحتل الرتبة 119 عالميا و بذلك هي توجد مع مجموعة الدول ذات الحرية الاقتصادية الضعيفة، الوضعة التي لا تؤهلها لتكون في موقع الدول الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر.

و فيما يلي يمكننا الاشارة إلى أهم المعوقات الاقتصادية التي تعيق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.

- ندرة البيانات الاحصائية المتعلقة بالوضع الاقتصادي
- عدم كفاءة إجراءات الترويج للفرص الاستثمارية

- تواضع موقع الصناعة في مراحل الحلقة التكنولوجية العالمية الأمر الذي يحد من استقطاب الاستثمارات
- ضعف أداء السوق المالي، وعجز إمكانيات التمويل المتاحة عن مقابلتها للاحتياطات التمويلية للمشروعات الاستثمارية
- تعثر مسار الخوصصة
- سلبية أغلب المؤشرات النوعية الدولية أو الإقليمية الخاصة بالجزائر
- عدم الاستقرار الاقتصادي و المالي وعدم وضوح التوجهات الحكومية الاقتصادية تجاه قضايا الاستثمار.

الفرع الثاني :المعوقات القانونية والإدارية

على الرغم من سلسلة التشريعات ة التوصيات بشأن تبسيط الإجراءات الإدارية المنظمة للاستثمار في الجزائر إلا أن ثمة من العوائق الإدارية و التنظيمية ساهمت في تشويه بيئة الاستثمار و التي تشمل أساسا ما يلي:

- عدم وضوح بعض النصوص القانونية الأمر الذي يسمح بتطبيقها بطريقة متباينة بين منطقة و أخرى
- تعقد و بطء الإجراءات الإدارية حيث أن عملية تسجيل مؤسسة تتطلب 18 إجراءا و 93 يوما في المتوسط، و 130 يوما للحصول على رخصة بناء، و 35 يوما لرخص أخرى
- صعوبة الحصول على العقار الصناعي لمزاولة نشاط استثماري إذا حصل المستثمر على الموافقة على الاستثمار بسبب تعقد الإجراءات الإدارية المرتبطة بالحصول على عقد الملكية و التصريحات الواجبة التحضير، يضاف إلى ذلك طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي و التي تفوق السنة.[1]
- نقص الخبرات الفنية و الإدارية اللازمة لتسيير بعض المشروعات الضخمة مع قلة مكاتب الاستشارات و بيوت الخبرة

[1] : علي همال، فطيمة حفيظ، " آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الأورو- متوسطي" ، مجلة الاقتصاد و المناجمنت، جامعة تلمسان، الجزائر، عدد 04، مارس 2005، ص: 385.

- تداخل الصلاحيات بين الهيئات و عدم القدرة على تحديد المسؤوليات بدقة، حيث أن هناك تداخل بين المجلس الوطني للاستثمار (CNI) و الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار(ANDI) فيما يخص منح المزايا و الحوافز للمستثمرين
- عدم توفر البيانات و الإحصائيات الحديثة بالنسبة لكافة القطاعات و التي يطلبها المستثمرين الأجانب لتقييم فرص الاستثمار
- الحاجة إلى توقيع المزيد من اتفاقيات ضمان و حماية الاستثمار و منع الإزدواج الضريبي مع الدول التي لها نوايا في الاستثمار في الجزائر.

و يعتبر الفساد الإداري من رشوة و محسوبية...الخ، ظاهرة عالمية متداخلة الجوانب حيث غدت من أسباب انتشار الجريمة و تشويه صورة البلد، فضلا عن كونها ظاهرة تعيق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، فحسب تقرير مجلس الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (UNCTAD) لسنة 2000[1] من خلال الدراسة الميدانية المنجزة من قبل المجلس و التي بحث من خلالها العوامل المحفزة للاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا، جاءت النتائج لتأكد بأن أهم عوامل التنفير هي المعوقات البشرية التي تتجلى عادة في المعاملات المشبوهة و اللاأخلاقية للإداريين و المسيرين و المشرفين على اتخاذ و تنفيذ القرارات و قد ذكر على رأس هذه المعاملات الرشوة و الغموض في تسيير الصفقات، و لمعرفة مدى تفشي الفساد الإداري في الدولة و تأثيره على مناخ الاستثمار، تصدر منظمة الشفافية الدولية (Transparency International) مؤشر الشفافية (مؤشر النظرة للفساد) منذ عام 1995 و التي تعرف عدم الشفافية (الفساد) على أنه: "استغلال المناصب العامة لتحقيق مصالح خاصة"[2].

و يرصد المؤشر درجة الشفافية من خلال قياس مدى تفشي الفساد بين موظفي القطاع العام و السياسة فغطى هذا المؤشر عام 2005، 159 دولة منها 19 دولة عربية، مقارنة مع 146 دولة منها 18 دولة عربية لعام 2004، تصدرت سلطنة عمان المؤشر عربيا و حلت في المرتبة 28 عالميا[3].

(1) : مجلس الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (UNCTAD) ، تقرير الاستثمار العالمي، 2000، ص: 45-49.
(2) : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005، يونيو 2006، ص: 71.
(3) : نفس المرجع، ص: 71.

خاتمة الفصل الثاني:

شهدت الجزائر تحولات عميقة في اقتصادها استعداد للاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال قيامها بجملة من التدابير و الإصلاحات الاقتصادية المتتالية و التي مست جميع جوانب النشاط الاقتصادي بمختلف القطاعات سواء تلك الإصلاحات التي كانت بإدارة الدولة (الإصلاحات الذاتية) أو التي جاءت في إطار الاتفاقية المبرمة مع هيئات بروتن وودز.

و رغبة منها في توفير بيئة ملائمة لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة شرعت الجزائر تدريجيا في وضع الإطار التشريعي و المؤسساتي المناسبين لذلك، و يعتبر الأمر 06-08 المؤرخ في 2006/07/15 المعدل و المتمم للأمر 01-03 المؤرخ في 2001/08/20 والمتعلق بتطوير الاستثمار أحدث تشريع في هذا المجال، و رغم ارتفاع حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي العالمي المباشر و ارتفاع نصيب الدول النامية و العربية منه في السنوات الأخيرة لعدة أسباب منها التحولات الاقتصادية للدول نحو الخوصصة و اقتصاد السوق و انتشار عمليات الدمج والتملك للشركات المتعددة الجنسيات إلا أن الجزائر تصنف ضمن الدول الأقل استقطابا للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث اتضح من خلال هذه الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر لم يتحقق في الجزائر بذلك القدر الذي كان منتظرا و هذا راجع للعوائق التي تم التطرق إليها آنفا، ماعدا في قطاع المحروقات الذي كان و يبقى محط أنظار المستثمرين الأجانب، غير أن الاقتصاد الجزائري بكل إمكانياته البارزة و الكامنة بحاجة إلى تعزيز استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، لذا يجب معرفة فرص و إمكانيات الاقتصاد الجزائري في جلب الاستثمار الأجنبي في إطار اتفاق الشراكة الأورو- متوسطية، وهذا ما يكون محل دراستنا في الفصل الموالي.

الفصل الثالث

آفاق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالجزائر في ظل اتفاقية الشراكة الاورو- متوسطية

مقدمة:

إن اتفاقية الشراكة بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي التي عوضت اتفاقية التعاون المبرمة مع الشركاء خصوصا في جانبها الاقتصادي المبني على ثلاث أسس رئيسية متمثلة في إقامة منطقة للتبادل الحر مرفقة بتعاون اقتصادي و مدعمة بتعاون مالي في شكل مساعدات مالية في إطار برنامج ميدا علاوة على القروض الممنوحة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار.

و تماشيا مع أهداف التحرر الاقتصادي للجزائر في إطار شراكتها مع الإتحاد الأوروبي وعلاوة على التعديلات الهيكلية التي شرعت فيها و خاصة إعادة تأهيل القطار الصناعي وخوصصة القطاع العام، فقد قامت بإحداث تغييرات على سياساتها الاقتصادية لتوفير المناخ الملائم و الظروف المناسبة قصد استقطاب أكبر قدر ممكن من الرأس المال الأجنبي خصوصا الأوروبي منه نظرا لكونها بنت آمال كبيرة من خلال اتفاقية الشراكة في جذب الاستثمارات الأجنبية الوافدة من دول الإتحاد الأوروبي، إلا أن تحديد آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاقية الشراكة الأورو- متوسطية لا يمكن تحديدها بدقة و إنما يمكن استشرافها و توقعها من خلال تجارب الدول المغاربية (تونس، المغرب) التي سبقتها في اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

ضمن هذا السياق سوف نعالج هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مسار العلاقات الاقتصادية الأورو- جزائرية من التعاون إلى الشراكة

المبحث الثاني: تجارب الدول المغاربية، تقييم و آفاق

المبحث الثالث: آثار الشراكة الأورو – جزائرية و شروط نجاحها في جلب الاستثمار.

المبحث الأول: مسار العلاقات الاقتصادية الأورو- جزائرية من التعاون إلى الشراكة:

تعد الدول المتوسطية و خصوصا دول شمال إفريقيا، ومنها الجزائر ذات أهمية كبرى لموقعها الاستراتيجي من جهة و سوقها الواسعة من جهة أخرى، و من هذا المنطلق تبقى روابط مع هذه البلدان في نظر الاتحاد الأوروبي من المسلمات التي لا يمكن التخلي عنها. لذا فقد سعى منذ السبعينات إلى توسيع نفوذه في المنطقة و هذا من خلال عقد اتفاقيات التعاون مع كل دول متوسطية على حدى و التي بقيت سارية المفعول إلى غاية عقد مؤتمر برشلونة يومي 28 و29 نوفمبر 1995 أين تم وضع أسس الشراكة الأورو – متوسطية و تهدف الجزائر من هذه الاتفاقية إلى الاستفادة من تدفق الاستثمارات الأجنبية الأوروبية .

المطلب الأول: مسار اتفاقية التعاون الأورو- جزائرية من التعاون إلى الشراكة

امتازت سنوات الستينات بعدم توقيع الجزائر على أي اتفاق مع المجموعة الأوروبية بسبب استفادتها من نظام الأفضليات، و انتظرت حتى أبريل 1976 لتوقع أول اتفاق تعاون بعد سلسلة من المفاوضات الصعبة التي انطلقت منذ سنة 1972 .

الفرع الأول: اتفاقية التعاون في منتصف السبعينات

بعد نهاية الستينات قررت بعض الدول الأوروبية و خاصة ايطاليا رفض متابعة منح أفضليات المجموعة الأوروبية للمواد الزراعية، و اقترحت هذه الأخيرة تطبيق النظام التفصيلي على أربع أخماس الصادرات الجزائرية التي يجب أن تخضع للحقوق الجمركية مع رفض المجموعة دخول النفط المصفى في حدود حصة جمركية لا تزيد على 240000 طن.

و هو ما جعل المجموعة الاقتصادية الأوروبية تقر انطلاقا من سنة 1972 فتح مفاوضات مع الجزائر قصد الوصول إلى اتفاق في إطار السياسة المتوسطية الشاملة و بهذا وقعت الجزائر في 26 أفريل 1976 على غرار باقي الدول المتوسطية اتفاقية التعاون (Accord de coopération) و التي دخلت حيز التنفيذ رسميا في نوفمبر 1978.

إن اتفاقية التعاون لسنة 1976 غير محدودة المدة و شملت جوانب هامة كانت تهدف إلى تحسين شروط دخول المنتوجات الجزائرية للسوق الأوروبية و تطوير التجارة الجزائرية داخل المجموعة، و ترقية التعاون و التبادل بين الطرفين.

فيما يخص الجانب التجاري تضمن ترقية المبادلات التجارة بين الضفتين، حيث استفادت من خلاله الجزائر على بعض الامتيازات تشبه تلك الممنوحة لدول متوسطية أخرى، حيث :

- تم تخفيض الرسوم الجمركية على الخمور بنسبة80% للخمر المخصص للاستهلاك العادي، مع احترام قاعدة السعر المرجعي أما الخمور الجيدة فلقد أعفيت من حقوق الجمارك في حدود حصة سنوية تقدر بـ: 250000 هكتو لتر(HL) في السنة الأولى من الاتفاق إلى 450000 هكتو لتر(HL) في السنة الرابعة.

- السماح بدخول المنتوجات الصناعة الجزائرية إلى أسواق المجموعة الأوروبية بكل حرية باستثناء بعض المنتوجات الصناعية التي تدخل في نظام الحصص كما و الحال بالنسبة للمنسجات.

و بما يتعلق بالجانب المالي استفادت الجزائر من مساعدة مالية قدرت بـ: 949 مليون أورو خلال الفترة ما بين 1976-1996 جاءت على شكل أربع بروتوكولات مالية تهدف إلى تمويل المشاريع الاقتصادية و الاجتماعية المدرجة ضمن التعاون الاقتصادي و التقنية لكن ما ميز هذه البروتوكولات هو ضعف التزاماتها و كذلك نسب الدفع.

إضافة إلى جوانب فرعية أخرى متعلقة بالتعاون التقني و الاقتصادي تهدف إلى:[1]

- تبادل الخبرات و المعلومات في المجال العلمي و التقني و الإعلام الآلي و دعم العلاقات التكنولوجية بين الطرفين.
- تحسين البنيات التحتية الاقتصادية(Les infrastructures économiques)، و تطوير قطاعي الصناعة و الزراعة.
- ترقية العلاقات بين المتعاملين الاقتصاديين لكلا الطرفين.

أما فيما يتعلق بجانب الهجرة فلقد تطرقوا إلى موضوع اليد العاملة المهاجرة التي لها دور كبير في التنمية الاقتصادية الأوروبية، حيث شهدت أوروبا ارتفاعا مستمرا في عدد العمال الجزائريين المهاجرين، مما دفع إلى وضع عدد من المبادئ في الاتفاقية المنعقدة تدعوا إلى توحيد الامتيازات الاجتماعية داخل بلدان المجموعة الأوروبية.[2]

---

(1): Commisson Européenne, Accord de coopération entre l'Algérie et la CEE, office des publications officielles des communautés Européennes, Luxemburg, 1976, p:3

(2) : فتح الله ولعلو، الاقتصاد العربي و المجموعة الأوروبية، طبع و توزيع دار النشر المغربية، 1983، ص: 115.

الفرع الثاني: اتفاقيات التعاون في إطار السياسة المتوسطية المجددة (PMR):

شهدت المرحلة (1990-1995) سلسلة من الأحداث العالمية، منها انهيار القطب الاشتراكي، ظهور تكتلات اقتصادية و تجارية و إقامة منطقة للتجارة الحرة لشمال أمريكا "نافتا" في أول يناير 1994، بالإضافة إلى التوسع الجديد للمجموعة الأوروبية إلى الاقتناع بوضع " إستراتيجية متوسطية جديدة" و أعلن عن ميلاد سياسة مجددة في بداية التسعينات تهدف لتصحيح النقص الكبير الذي كان في سياسات التعاون التجاري السابقة و هذا بتشجيع الأسواق الأوروبية على الانفتاح أكثر و إعطاء الأولوية للإصلاحات الاقتصادية و الهيكلية للدول المتوسطية المستفيدة و من جهة أخرى أكدت على التعاون الأقليمي و على البيئة.

طرح المجلس الأوروبي اهتمامه بالسياسة المتوسطية المجددة فقام برفع البروتوكولات المالية مابين 1992-1996 الى45% لدول شرق وجنوب المتوسط (ESM) مقارنة بتلك المقدمة خلال الفترة 1986-1991 ليصل المبلغ إلى 2375 مليون أورو عوض 1618مليون أورو، واستفادة الجزائر من البروتوكول المالي الرابع (1991-1996) بمبلغ 350 مليون أورو. منها70 مليون أورو من موارد الجماعة و280 مليون كقروض من البنك ألأوربي للاستثمار، تم إضافة 95 مليون أورو جاءت في أطار السياسة المتوسطية المجددة يتعلق بمحور التعديل الهيكلي، و الجدول الوالي يبين المبالغ المخصصة للجزائر في إطار البروتوكولات المالية الأربعة خلال الفترة 1978-1996.

الجدول رقم27 : المبالغ المالية المخصصة للجزائر في إطار البرتوكولات المالية خلال الفترة 1978-1996

الوحدة : مليون ECU (وحدة نقدية أوروبية)

البرتكول / شكل المساعدة	البرتوكول الأول 1978 -1981	البرتوكول الثاني 1981-1986	البرتوكول الثالث 1986-1991	البرتوكول الرابع 1991-1996
المساعدات المنوحة من الميزانية الأوروبية	44	44	56	70
القروض البنك الأوروبي للاستثمار	70	107	183	280
المجموع	144	151	239	**95** + 350

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على المعطيات الواردة في :

- Commission Européenne, *Accord de coopération entre l'Algérie et la CEE*, Office des publications Officielles des Communautés Européennes, Luxembourg , 1976, pp 6-20.
- Données de BEI (Banque Européenne de l'Investissement)

و تجدر الإشارة إلى أن التوقيع على أربع بروتوكولات مالية بين الجزائر و المجموعة الاقتصادية الأوروبية لأجل خمس سنوات لكل بروتوكول مالي قابل للتجديد مع الإشارة أيضا إلى

أنه تم إضافة 95 مليون (ECU) إلى البروتوكول المالي الرابع تم تقديمها في إطار ما عرف بالسياسة الأورو - متوسطية المجددة.

أما فيما يخص المشاريع الممولة في إطار البروتوكولات المالية خلال الفترة 1976-1996 تم تخصيص 60% من إجمالي المبالغ المالية المنوحة خلال الفترة 1978-1996 لتمويل المشاريع المتعلقة بالبنية التحتية و 11% لتمويل المشاريع الخاصة بقطاع المياه و الري، فيما وزعت باقي المبالغ لتمويل مشاريع اقتصادية و اجتماعية مثل الزراعة و الصيد البحري، و التكوين و التعليم كما يوضحها الشكل الموالي:

الشكل رقم 03 : المجالات الممولة في اطار البرتكولات المالية خلال الفترة 1976 - 1996

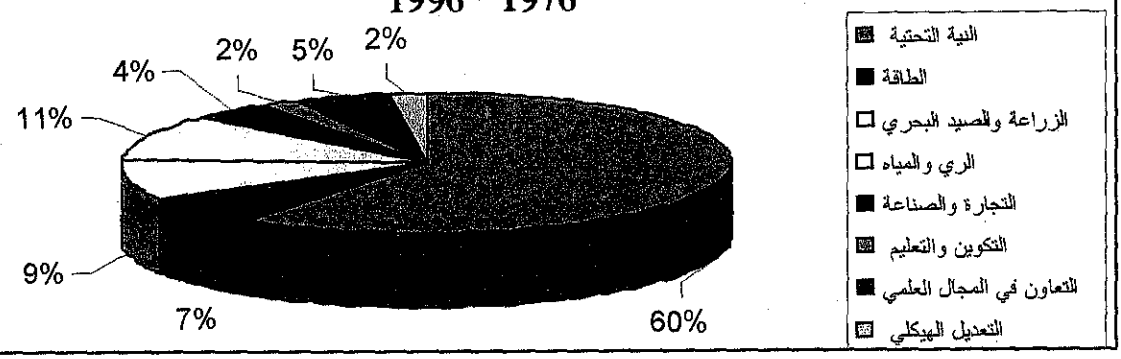

المصدر : Commission Européenne, *Union Européenne- Maghreb : 25 ans de coopération 1996-2001*,publication spéciale éditée par la Délégation de la commission Européenne au Royaume du Maroc,Rabat ,2002,P:21

فالجزائر كانت تهدف من اتفاقيات التعاون إلى تحقيق مكاسب على المستوى الاقتصادي والمالي على المدى البعيد، من خلال تشجيع الاستثمارات الداخلية والأجنبية المباشرة في أطار التعاون المشترك.

الفرع الثالث: تقييم نتائج التعاون الاقتصادي والمالي في إطار اتفاقية التعاون

تقييم اتفاقات التعاون بين الجزائر و المجموعة الأوروبية يكتسي أهمية كبيرة لأنه يساعد على اكتشاف سلبيات تلك الاتفاقية، فالمفاوضات التي أدت إلى التوقيع على هذه الاتفاقية كانت وفقا للمعطيات النظرية للعلاقات التجارية بين الطرفين في تلك الفترة و لم تأخذ بعين الاعتبار الانضمام المحتمل لدول جنوب أوروبا* إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية الذي سيؤدي إلى تغيير معادلة العلاقات الجزائرية مع أوروبا كما يلي:

* : و هم اسبانيا و البرتغال (سنة 1986) و اليونان (سنة 1981).

- تعميق العجز التجاري للجزائر مع السوق الموجود، بينما رفع هذا التوسع من الاكتفاء الذاتي للمجموعة خاصة بالنسبة للزراعية.
- تغيير لحركة السلع و الخدمات و حركة رؤوس الأموال الخارجية المباشر اتجاه الدول الأوروبية المنظمة للمجموعة الاقتصادية الأوروبية.[1]

تعتبر الجزائر البلد المغاربي الوحيد الذي جاء ذكره في معاهدة روما، حيث تمتعت بموجب المادة (227) بامتيازات مشابهة لتلك المقدمة لدول أعضاء المجموعة الأوروبية فاستفادت منتوجاتها الفلاحية من حرية الانتقال، أما عند عقد اتفاقية التعاون في إطار السياسة المتوسطية الشاملة في منتصف السبعينات (1976) فإن الجزائر كانت تحتل مركزا خصوصا كون الجزائر أصبحت بلد مصدر للنفط و ليس للمواد الفلاحية، فأصبح القطاع الفلاحي يعرف تطورا سلبيا نتيجة عدة عوامل أهمها التهميش الذي لقيه في الإستراتيجية الاقتصادية الجديدة للجزائر و عدم التحكم في التخطيط الشامل الذي أدى إلى انعدام التماثل بين تنمية قطاع الصناعة و الزراعة و البناء و الأشغال العمومية و المياه.[2]

أما في ما يخص التعاون المالي فإن اتفاقية التعاون كرست تقديم إعانات مالية من قبل المجموعة الاقتصادية الأوروبية لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية حيث قدر المبلغ الإجمالي الذي استفادت منه الجزائر خلال الفترة 1978-1996 بـ: 949 مليون (ECU) منها 309 مليون (ECU) في شكل إعانة مالية عن المجموعة الاقتصادية الأوروبية و 640 مليون (ECU) قروض ممنوحة من البنك الأوروبي للاستثمار.

و الملاحظ على الجانب المالي عدم مسايرته مع ضرورة إعادة تنظيم المبادلات بالإضافة إلى ضعف التدفقات الاستثمارية الخارجية التي تعتبر من صميم سياسة التحرر الاقتصادي المنتهجة طرف دول حوض المتوسط، أما انخفاض الاستثمار في منتصف الثمانينات بالنسبة لدول حوض المتوسط و الدول الأمريكية هو ناتج عن التصحيح الهيكلي المتبع من طرف هاته الدول و كذا التخلي التدرجي للدولة عن الدور الاقتصادي و عدم تعويض هذا التخلي من طرف القطاع الخاص، و بالنسبة للجزائر ترجع الأسباب إلى:

(1) : بومدين حسين، مرجع سابق، ص: 100.

(2): BENBITOUR Ahmed, « l'Algérie au troisieme millénaire : défis et petentialite », edition Marinoor ; le reedition Algérie, 1998, pp, 61-64.

- خوصصة الاقتصاد الجزائري المتمثل في التخطيط المركزي و صعوبة إنجاز التعاون المالي حسب الرزنامة الزمنية المحددة.
- ثقل الإجراءات الإدارية الخاصة بتسيير هذه المساعدات على مستوى المجموعة الأوروبية.
- غياب إستراتيجية استثمارية واضحة لمواجهة احتياجات التنمية الاقتصادية.

و عند تقييمنا للتعاون المالي بين الجزائر و المجموعة الاقتصادية الأوروبية في إطار البروتوكولات المالية الأربعة نلاحظ زيادة المبالغ المالية المخصصة للجزائر في إطار البروتوكولين الماليين الثالث و الرابع عن سابقيهما حسب الجدول رقم (57)***

و لكن يبقى حجم هذا التعاون جد متواضع مقارنة باحتياجات الجزائر من مساعدات مالية بغية تمويل مختلف المشاريع الاقتصادية و الاجتماعية، زد على ذلك أنه لم تستفيد الجزائر من كافة المبالغ المالية المخصصة لها، بمعنى ضعف التسديدات الفعلية كما يبينها الجدول الموالي:

الجدول رقم28: التسديدات الفعلية للمبالغ المالية المخصصة للجزائر في إطار البرتوكولات المالية الأربعة .

	المبالغ المخصصة	التسديدات الفعلية	
		القيمة (مليون ايكو)	النسبة (%)
البرتوكول الأول 1978-1981	114	97	83
البرتوكول الثاني 1981-1986	151	92	65
البرتوكول الثالث1986-1991	239	38	16
البرتوكول الرابع 1991-1996	350	15	10

المصدر : TEYAR Assia , *Accord d'association Algérie –UE : Impact du démentaleùent tarifaire et mesures d'accompagnement* , Memoire de Troisième cycle spécialisé en finanaces publiques, Institut d'économie Douanière et Fiscale IEDF , Alger. 2004,p 13

انطلاقا من الجدول السابق نلاحظ أن حجم المبالغ المالية المخصصة للجزائر بدأت تزداد من بروتوكول مال لأخر، حيث ارتفع المبلغ من 114 مليون « ECU » في البروتوكول الأول إلى 350 مليون « ECU » في البروتوكول الرابع، لكن في المقابل نجد أن نسبة التسديد الفعلية بدأت تنخفض من بروتوكول مالي لأخر، حيث بعدما كانت 83% في البروتوكول الأول انخفضت إلى 65% في الثاني، ثم إلى 16% في الثالث و 10% في البروتوكول الرابع، ويرجع السبب في انخفاض التسديدات الفعلية للمبالغ المالية المخصصة للجزائر في ظل هذه البروتوكولات إلى عدة عوامل من بينها انخفاض في عملية تسديد القروض الممنوحة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار، حيث لم تبلغ نسبة التسديد الفعلية خلال الفترة 1976-1996 سوى 40% فقط، بالإضافة إلى تباطؤ الجزائر ف تنفيذ المشاريع حسب الرزنامة الزمنية المحددة.

المطلب الثاني: الجزائر و مسار برشلونة للشراكة الأورو- متوسطية:

يندرج اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي ضمن إعلان برشلونة لسنة 1995 و الذي يهدف إلى إقامة منطقة تبادل حر بين الطرفين.

الفرع الأول: المفاوضات الأورو-جزائرية و الدخول في اتفاق الشراكة

عبرت الجزائر في رغبتها في الاندماج إلى النظام العالمي الجديد، فتبنت برنامج هيئة بروتون وودز الرامية إلى تأسيس اقتصاد السوق و الانفتاح على العالم و تحرير التجارة وعززت الرغبة بتقديم موافقتها على إقامة شراكة أورو-متوسطية مع دول الإتحاد الأوروبي.

فاتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي أملته ظاهرة العولمة التي أصبحت تغري أكثر فأكثر الأوساط الاقتصادية و التي تظهر من خلال إزالة الحواجز و العراقيل التي تعترض المبادلات التجارية و كذا الاتحاد المتزايد من الدول نحو التكتل فيما بينها، و عليه يصبح إبرام اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي لزاما على الجزائر نظر الانفتاح سوقها و اقتصادها، وكذا طموحها في الاستفادة من نفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الأوروبي لتحقيق تطورها.

لقد طلبت الجزائر منذ 13 أكتوبر 1993 خوض مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي على غرار باقي الدول المتوسطية الأخرى بغية عقد اتفاقية الشراكة، فسجلت ما بين جوان 1994 و فبراير 1996 أربع جولات حوار بين الطرفين، و في 10 جوان 1996 قبل الاتحاد الأوروبي التفاوض مع الجزائر، فكان الانطلاق الرسمي لهذه المفاوضات في 4 مارس 1997 ببروكسل، ثم برمجت الدورة الثانية و الثالثة في أبريل و ماي على التوالي من سنة 1997.

و بعد فترة توقف دامت حوالي ثلاث سنوات بسبب تردد الطرف الأوروبي نظرا للوضع السياسي و المني الذي عاشته الجزائر و إصرار الطرف الأوروبي على رفض الطلب الجزائري المتمثل في محاربة الإرهاب أي الحماية الأمنية.

و استأنفت المفاوضات من جديد، و سجلت انطلاقة جديدة، أكد من خلالها المسؤولين الجزائريين على مواصلة سلسلة المفاوضات و عقد اتفاقيات جديدة لتسجل بذلك ثلاث جولات خلال سنة 2000 لتنتهي بالتوقيع المبدئي على اتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية في 5 ديسمبر 2001 بالعاصمة البلجيكية ليثمن يوم 19 ديسمبر من نفس السنة بحضور رئيس الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقة" و رئيس اللجنة الأوروبية "رومانو برودي" و ممثل الرئاسة البلجيكية للإتحاد الأوروبي "لويس ميشال"، و في أفريل من سنة 2002 وقعت الجزائر رسميا على اتفاق

الشراكة مع الإتحاد الأوروبي لدى افتتاح الندوة الأورو-متوسطية المنعقدة بـ "فلينسيا" الاسبانية[1] ثم دخولها حيز التطبيق في سبتمبر 2005.

الفرع الثاني: تقديم الخطوط العريضة لاتفاق الشراكة

تختلف اتفاقية الشراكة عن اتفاقية التعاون الاقتصادي الموقعة خلال السبعينات، حيث تعتبر اتفاقية الشراكة أكثر شمولا من اتفاقيات التعاون كونها تشمل الجوانب السياسية، الاقتصادية، الثقافية و الاجتماعية و هذا وفقا لقرارات إعلان برشلونة، بالإضافة إلى مبدأ المعاملة بالمثل، فلم تعد المزايا التجارية تمنح من طرف واحد فقط و هو الاتحاد الأوروبي بل أصبحت مطلوبة من كلتا الطرفين إلا أنه سيكون بالتدريج بالنسبة للدول المتوسطية لغاية الوصول إلى إقامة منطقة تجارة حرة.

أما عن الخطوط العريضة لاتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية فتتمثل في ثمانية محاور تتمثل في الجوانب التالية:

1. الحوار السياسي: يتمثل في إقامة حوار سياسي يسمح بإقامة علاقات دائمة بين الطرفين تساهم في تحقيق رفاهية و أمن المنطقة المتوسطية.
2. حرية تنقل السلع: و ذلك بإقامة منطقة حرة للتبادل (ZLE) و هذا خلال فترة انتقالية لمدة 12 سنة كأقصى كحد أقصى من تاريخ دخول الاتفاق حيز التنفيذ[2]، و هذا طبقا لإجراءات المنظمة العالمية للتجارة، أما فيما يتعلق بمجال تبادل المنتوجات الفلاحية تنص الاتفاقية على أن يعمل الطرفان على تحرير أوسع للمبادلات فيما بينهما بصفة تدريجية، و قد تم الاتفاق على تحديد ثلاث قوائم من السلع سيتم تحريرها وفق جدول زمني متفق عليه و الجدول الموالي يوضح ذلك:

---

(1): document sur, Accor Euro-Méditéranéen entre la communauté européenne et ses etats membres d'une partie et la république Algérienne démocratique Algérienne et Populaire d'autre senat N° 948, 27 juin 2003.

(2) : ز عباط عبد الحميد، الشراكة الأورو-متوسطية و أثرها على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد: ، 2004، ص: 55.

الجدول رقم (28): قوائم السلع و المنتوجات

القائمة	وتيرة الإلغاء	نوع المنتوج	نسبة الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي
1	إلغاء فوري	المواد الأولية (معدل الحماية الجمركية يتوراوح ما بين 5%-15%) و تمثل الواردات من هذه المواد تقريبا 1.1مليار دولار	%23
2	سنتين بعد توقيع الإتفاقة و دخولها حيز التنفيذ، تمتد إلى 05 سنوات أي بنسبة 20% سنويا	المنتوجات نصف المصنعة التي تمثل 26% من الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي أي تقريبا 1.2 مليار دولار	%26
3	يتم إلغاء الحقوق الجمركية على هذه المنتوجات بعد سنتين من توقيع الإتفاقية، تمتد إلى 10 سنوات، أي 10% سنويا	المنتوجات التامة الصنع أو النهائية و تمثل 50% من الواردات الجزائرية من الأتحاد الأوروبي، تمثل 2.3% مليار دولار	%50

Source : Revue Mutations, (CACI), accord d'assocaition-européen, N°39 JAN, 2002, op.cit, p(33).

و تكون عملية التفكيك الجمركي وفق المبادئ التالية:

- إلغاء القيود الكمية و الإجراءات ذات الأثر المماثل المطبقة على المبادلات
- عدم فرض قيود كمية جديدة على الواردات و اتخاذ إجراءات أخرى مماثلة على المبادلات بين الطرفين
- إمكانية اتخاذ إجراءات حمائية و وقائية في حالة ممارسة الإغراق في علاقاته مع الطرف الأخر.

3. يتعلق بحقوق التأسيس أو الإنشاء و تقديم الخدمات، حيث اتفق الطرفان على توسيع مجال تطبيق الاتفاقية بشكل يسمح بإنشاء المؤسسات في إقليم الطرف الآخر و تحرير الخدمات، بمعنى أن اتفاق الشراكة ينص على أن أعضاء الإتحاد الأوروبي يؤكدون على التزاماتهم في إطار الاتفاق العام حول التجارة و الخدمات (AGCS) بمعنى أن الجزائر معاملة الدولة

الأولى بالرعاية و هذا فيما يخص جميع الخدمات التي تضمنها الاتفاق (AGCS) بينما الجزائر سوف تمنح بدورها لموردي الخدمات الأوروبيين امتيازات خاصة انطلاقا من قائمة الالتزامات المتفق عليها مع العلم أنه تم تحديد موعد خمس سنوات لمعالجة هذا الجانب(تجارة الخدمات) و هذا باعتبار أن الجزائر لم تنضم بعد إلى المنظمة العالمية للتجارة، وهي الفترة التي يراها الطرفين كافية للإنظمام الجزائر إلى المنظمة.

4. المدفوعات، رؤوس الأموال و إجراءات اقتصادية أخرى، حيث يلتزم الطرفان بالسماح بعملية الدفع و تسوية الصفقات أو العمليات بعملة قابلة للتحويل بالإضافة إلى حرية تنقل رؤوس الأموال المتعلقة بالاستثمارات المباشرة في الجزائر التي تقوم بها الشركات المنشئة وفقا للتشريع الجاري العمل به.
5. التعاون الاقتصادي و التزام الطرفان على تقوية التعاون الاقتصادي الذي يخدم المصلحة المشتركة عن طريق دعم و تشجيع الاستثمار المباشر و الشراكة الصناعية، و هذا في إطار الشراكة المنصوص في الاتفاقية و يتعلق هذا التعاون أساسا و حسب ما جاءت به المادة 48 من الاتفاقية بالقطاعات التي تعاني مشاكل داخلية أو التي تم الاتفاق بشأن تحرير مبادلاتها بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي و خاصة القطاعات المؤدية إلى رفع مستويات النمو و خلق فرص التشغيل و تطوير المبادلات بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي، و يخص هذا التعاون ما يلي:

- التعاون في المجال الجمركي بهدف ترقية الرقابة و الإجراءات الجمركية و استعمال وثائق إدارية موحدة و وضع نظام مشترك للعبور بين الطرفين (المادة 63).
- التعاون في مجال البحث العلمي و التكنولوجي
- تطوير الهياكل الاقتصادية الأساسية (البنى التحتية)
- تشجيع الابتكار التكنولوجي و تحويل التكنولوجيا الجديدة و المعارف التطبيقية
- وضع إطا ر قانوني يشجع الاستثمار بتوقيع اتفاقيات تتعلق بتفادي الإزدواج الضريبي (المادة 54)
- توفير المحيط المشجع للمبادلات الخاصة بهدف دعم تنويع الإنتاج الموجه إلى الأسواق الداخلية و التصديرية

- التعاون من أجل مقاربة القواعد المعيارية المشتركة عن طريق تقوية و إعادة هيكلة المصالح و الهيئات المالية بتحسين النظم المحاسبية و الرقابة المالية (المواد 56-57)

6. التعاون الثقافي و الاجتماعي:
7. التعاون المالي: و هذا قصد تبسيط الإصلاحات التي تهدف إلى عصرنة الاقتصاد و إعادة تأهيل الهياكل الاقتصادية، ترقية الاستثمارات الخاصة و الأنشطة المؤدية إلى خلق فرص عمل مع الأخذ بعين الاعتبار الآثار الناجمة عن وضع منطقة التبادل الحر على الاقتصاد الجزائري، خاصة عن طريق إعادة تأهيل الاقتصاد.
8. الإجراءات المؤسساتية: التعاون في مجال العدالة و الشؤون الداخلية كمقاومة تبييض الأموال، و ذلك بمنع استعمال الأنظمة المالية لهذه الدول في تسهيل العملية الناتجة عن تنقل رؤوس الأموال الناشئة عن أنشطة إجرامية (المخدرات).

و من جملة الأهداف التي تسعى الشراكة الأورو- متوسطية إلى تحقيقها ما يلي:[1]

- إقامة حوار سياسي مستمر بين الطرفين فيما يتعلق بالقضايا الأمنية و مسائل الإستقرار و السلامة في المنطقة الأورو- متوسطية
- وضع الشروط الملائمة لتحرير المبادلات وتنقل رؤوس الأموال بصفة تدريجية
- دعم العلاقات الاجتماعية و تطوير التعاون في المجلات الثقافية الإنسانية
- دعم التكامل و الاندماج الاقتصاديين لا سيما التعاون المغاربي البيني
- إعادة تأهيل البنى التحتية للاقتصاد
- دعم الاستثمارات الخاصة و تشجيع الاستثمار المباشر و الشراكة الصناعية
- إقامة منطقة التبادل الحر بين الطرفين في آفاق 2017 و التي تكون وفق قواعد المنظمة العالمية للتجارة

المطلب الثالث: الجانب الاقتصادي و المالي لاتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية

يمثل الجانب الاقتصادي و المالي لاتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية المحور الرئيسي لاتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية، فهو يهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية و تحسين شروطها من

[1]: Chambnre Algérienne du commerce et de industrie (CACI), Mutations, reve puplié par la (CACI), N°39, Jan 2002, P : 19.

خلال تشجيع الادخار المحلي و الاستثمار الأجنبي المباشر، مع التأكيد على الشروط التي تساعد على الاستثمار و إزالة الحواجز الجمركية بصفة تدريجية عن طريق إنشاء منطقة التبادل الحر.

الفرع الأول: إقامة منطقة التبادل الحر بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي:

تنص المادة 6 من اتفاقية الشراكة بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي على إقامة منطقة التبادل الحر بين الطرفين خلال فترة انتقالية تقدر بـ: 12 سنة من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، أي غي آفاق 2017 و التي تكون وفق قواعد منظمة التجارة العالمية، و التي ستخلف آثار هامة على الاقتصاد الوطني من بينها انخفاض موارد الدولة الناتج عن إلغاء الحواجز الجمركية و يبقى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر هو الوحيد الذي سيخفف من الآثار السلبية لهذه المنطقة حسب الدراسات التي أجريت حول تقيم آثار منطقة التبادل الحر.[1]

و تقوم منطقة التبادل الحر بين الجزائر و منطقة التبادل الحر على جملة من المبادئ و هي:[2]

1. مبدأ المعاملة بالمثل La réciprocité:

فبعدما كانت التسهيلات الجارية الخاصة بالمنتجات المصنعة بموجب اتفاقيات التعاون تمنح من قبل طرف واحد و هو الإتحاد الأوروبي الذي يسمح بدخولها إلى أسواقه بكل حرية و من دون إجبار الطرف الجزائري على القيام بذلك، غير أنه بموجب الانضمام إلى هذه المنطقة فسيكون تحرير المبادلات التجارية الخاصة بهذه المنتوجات من الطرفين أي وفق مبدأ المعاملة بالمثل.

2. مبدأ التدرج La progressivité:

أي بمعنى هذه المنطقة التي يتم إقامتها بشكل مباشر بن الطرفين بمجرد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، و إنما يتم ذلك بصورة تدريجية خلال فترة تقدر باثنتي عشر سنة و هذا بغية تمكين الطرف الجزائري للاستعداد أكثر لعملية الانضمام التي تكون في سنة 2017.

3. مبدأ المرونة و التكيف La flexibilité et adapatation:

(1) : علي همال، فطيمة حفيظ، مرجع سابق، ص: 380.
(2) : ميموني سمير، مرجع سابق، ص: 188.

حيث سمحت الاتفاقية للطرف الجزائري بإمكانية تغيير في جدول أو رزنامة التفكيك الجمركي الخاص بالمنتجات المصنعة و إحداث تعديلا فيه خلال الفترة الانتقالية بعد الاتفاق مع الطرف الأوروبي و هذا في حالة ما إذا تسببت عملية التفكيك هذه في أضرار كبيرة على أحد القطاعات الاقتصادية.

و فيما يخص انتقال رؤوس الأموال فقد تضمن البند 39 بالتحديد حرية إنتقال رؤوس الأموال الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، و يتعاون الطرفان من أجل توفير مناخ يسمح بانتقال رؤوس الأموال بحرية كاملة، و التعاون في هذا المجال يهدف إلى ترقية و حماية الاستثمار من جهة، و إلى خلق مناخ مناسب لتدفق الاستثمارات و يمكن تحقيق ذلك كمن خلال:[1]

- تأسيس إطار قانوني يساعد الاستثمار و يمنع فرض ضريبة مزدوجة.
- تأسيس إجراءات متجانسة ميكانيزمات للاستثمار المساعد (خاصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة)
- توفير المعلومات حول الفرص الاستثمارية
- تقديم المساعدة التقنية من طرف الطرف الأوروبي من اجل ترقية و حماية الاستثمارات الوطنية.

كما أن اللجنة التنفيذية للإتحاد الأوروبي تكلفت بتحديد ما يجب اتخاذه لتحقيق منطقة التبادل الحر و ذلك من خلال ما يلي:

- تحسين القدرة التنافسية عن طريق إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- التعجيل بدفع المسار التنموي المستديم من خلال:[2]

- دعم النمو الاقتصادي بتجنيد المدخرات المحلية أساسا و بواسطة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و هذا لا يتأتى إلا برفع الحواجز و العراقيل أمام الاستثمار بشكل عاجل قصد نقل التكنولوجيا و الاستفادة من الخبرات
- تشجيع الأطراف المشاركة على إبرام اتفاقيات في ما بينها في قطاعات مختلفة خاصة في مجال تحديث النسيج الصناعي

---

(1) : علي همال، فطيمة حفيظ، مرجع سابق، ص: 392.
(2) : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سبق ذكره ، ص: 25

- دعم التعاون في مجال إعادة تأهيل القطاع الزراعي و تطوير القطاع الريفي
  - تبني اقتصاد السوق و وضع إطار قانوني للاقتصاد الحر
  - تحديث البنى الاقتصادية مع إعطاء الأولوية للقطاع الخاص
  - تشجع الاستثمار الأجنبي و نقل التكنولوجيا

من خلال التطرق للقواعد الأساسية المنظمة لمنطقة التبادل الحر بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي، ما هي انعكاسات هذه المنطقة على اقتصادنا الوطني؟

ستتحمل الدول العربية و خاصة المغاربية تكاليف تكييف و تقويم اقتصادياتها مع متطلبات نظام التبادل الحر و هذا ناتج عن:

- التراجع عن الحماية الجمركية أو إلغائها بصفة نهائية أو تدريجية و ذلك حسب الاتفاق المبرم مع كل دولة
- احترام قواعد النوعية و قواعد المنافسة و حماية الملكية الصناعية
- تحرير الخدمات و حرية تنقل رؤوس الأموال

و في هذا الصدد لا بد على الجزائر استقطاب رؤوس الأموال الأوروبية و كذا الوطنية لإنعاش اقتصادها و ضمان النجاح خاصة في المرحلة الإنتقالية في آفاق 2017، و على هذا الأساس قد تنتج بعض الآثار الإيجابية و اخرى سلبية فما يلي:

1. الآثار الإيجابية: و من الإيجابيات المنتظرة من اتفاق الشراكة نذكر:[1]

- أنه سيغير نظرة العالم الخارجي للجزائر إذ سيعد ذلك بمثابة تأمين و ضمان يقلص من خطر الدولة و يشكل ضمانا للاستقرار و الأمن في الجزائر بالنسبة للمستثمرين الأجانب عموما و الأوروبيين بشكل خاص، مما قد يشجع في المديين المتوسط و الطويل على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر
- انكشاف المؤسسات الجزائرية أمام المنافسة الأجنبية الشرسة و تعريتها من كل حماية من شأنه أن يحثها على تحسين أدائها و الاستفادة من الشراكة في مجالات تمويل الاستثمارات و التسيير و التحكم في التكنولوجيا
- تشجيع الاستثمار في مجال البحث و التطوير.

---

[1] : زعباط عبد الحميد، الشراكة الأورو- متوسطية و أثرها على الاقتصاد الجزائري، مجلة شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد الأول 2004، ص: 64.

- زيادة اهتمام الجزائريين في تبني المزيد من الخطوات في مجال إصلاح الهيكلي التشريعي و تحرير الخدمات و هذا قصد توفير البيئة الاقتصادية المواتية في الاقتصاد العالمي
- إمكانية إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري في المديين المتوسط و الطويل من خلال:
  - تأهيل المؤسسات التي لم يطلها الإفلاس و العمل على حصولها على شهادة المطابقة للمواصفات الدولية "ISO" و حثها على تطبيق إدارة الجودة الشاملة
  - خوصصة القطاعات الأقل كفاءة بما في ذلك القطاع المصرفي و تحديثه و إدخال عليه أساليب تسيير جديدة تتفق مع المعايير المعمول بها عالميا

2. الآثار السلبية:

فيما خص أهم الآثار السلبية المتوقعة من جراء الدخول برفع أو إزالة التعريفات الجمركية في المدى القريب سيؤدي إلى تزايد المنتجات الأجنبية و منافستها للمنتوجات الجزائرية من شأنه أن يقلص الطلب على هذه الأخيرة و يؤدي إلى إفلاس العديد من المؤسسات الجزائرية مما يؤدي إلى تفشي البطالة و حرمان مئات العائلات من قوت يومهم.

و على مستوى النمو و التنمية الاقتصادية فليس هناك مؤشر واضح يدعو إلى القول بأن التبادل الحر هو عامل للتنمية، إذ يبدو أن الأمر يتوقف على عوامل و متغيرات اقتصادية و غير اقتصادية منها الداخلة و الخارجة التي لا يمكن حتى التنبؤ بها.

و على المستوى الكلي فأن التفكيك التدريجي للحقوق الجمركية سيحرم الخزينة العمومية الجزائرية من مبالغ ضخمة رغم تزايد تهافت المستهلك و المستعمل الصناعي الجزائري على المنتوجات الخارجية عموما و الأوروبية خصوصا.

الفرع الثاني: التعاون الاقتصادي و المالي.

اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية نصت على أن يكون إقامة منطقة التبادل الحر بين الطرفين في غضون 2017 مرفقا بتعاون اقتصادي و مالي قصد تهيئة الاقتصاد الجزائري للدخول في فضاء الشراكة الأورو-متوسطية وفق إعلان برشلونة.

فالتعاون الاقتصادي يهدف إلى دعم جميع المشاريع و النشاطات في المجال الصناعي، العلوم و التكنولوجيا، ترقية و حماية الاستثمارات و غيرها من المجالات التي تساهم في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة و يتولى الإتحاد الأوروبي في المجال الاقتصادي ما يلي:

- دعم الإجراءات اللازمة لزيادة إمكانيات جذب المنطقة للمزيد من المستثمرين و بخاصة من خلال خلق سوق أوسع، و التشجيع على حياد السياسات المرتبطة بسوق الإتحاد الأوروبي.
- معونة الشركاء المتوسطين على دعم قدرتهم على صياغة سياسات تجارية مناسبة و على المشاركة بفاعلية في المفاوضات التجارة، و بخاصة فيما يتصل بتطوير منطقة تجارة حرة أوروبية متوسطية و المفاوضات المستقبلية في منظمة التجارة العالمية.
- التحرر التام لحركة رأس المال و هذا ما سيؤدي إلى دعم اليورو و بوصفه العملة المتضمنة في العقود و عملية التسوية المالية في التجارة المتوسطية.
- ضمان معاملة عادلة و منصفة للمستثمرين، مع رفع الوعي في الإتحاد الأوروبي بفرص الاستثمار في الإقليم.
- يشجع الإتحاد الأوروبي كافة الشركاء على الإنظمام إلى منظمة التجارة العالمية وفقا لشروط مناسبة

أما فيما يخص التعاون المالي الذي يعتبر الركيزة الأساسية لدعم و إنجاز مختلف النشاطات و المشاريع التي تدخل في إطار التعاون الاقتصادي بين الطرفين الجزائري و الأوروبي، و إلى غاية 1995 كانت المجموعة الأوروبية تمنح لكل دولة مهما كان حجم وتيرة الإصلاحات المعتمدة و المنجزة فيها مساعدات مالية عن طريق بروتوكولات مالية يتم التفاوض عنها مع هذه الدول، لكن و بعد سنة 1995 و على إثر إعلان برشلونة تم اعتماد إجراءات جديدة للتمويل بموجب برنامج دعم الشراكة الأورو-متوسطية أو ما يصطلح على تسميته ببرنامج ميدا (Les mesures d'accompagnement financières) (MEDA)، بالإضافة إلى القروض الممنوحة من البنك الأوروبي للاستثمار (BEI).

و هذه المخصصات المالية التي يمنحها الإتحاد الأوروبي عبارة عن غلافات مالية شاملة و مشروطة باحترام تنفيذ الاتفاقيات الموقعة و مدى التقدم في مجال الإصلاحات الاقتصادية، و من

أجل نجاح عملية التمويل و التعاون الاقتصادي من أجل إنشاء منطقة التبادل الحر الأورو-متوسطية يقترح الأوروبيين الزيادة في المساهمات التمويلية و ذلك لغرض:[1]

- مساندة إعادة هيكلة اقتصاديات الدول التي تقبل فتح أسواقها بعد توقيع اتفاقيات الشراكة عن طريق برامج عمل تتدخل فيها (المدن، وسائل الإعلام، الجامعات، المؤسسات)
- تكثيف التعاون الصناعي من أجل إنشاء مؤسسات مختلطة و تطوير النقل و التكنولوجيا.
- تخصيص اعتمادات إضافية من قبل الإتحاد الأوروبي و الدعوة إلى تقوية ميكانيزمات تنسيق تدخلات كل من البنك الأوروبي للاستثمار و كذا البنك العالمي و صندوق النقد الدولي نظرا للاحتياجات المتوسطية.
- توجيه العناية إلى التعاون في مجال البيئة و الحفاظ على الموارد القابلة للتجديد ضد مخاطر و مخلفات التصحر و التلوث.
- تنظيم المشاورات حول بعض الملفات مثل الماء و الطاقة.

الفرع الثالث: تقيم نتائج التعاون الاقتصادي و المالي الأوروبي الجزائري

يعد التعاون المالي الركيزة الأساسية لدعم و انجاز مختلف النشاطات و المشاريع التي تدخل في إطار التعاون الاقتصادي بين الطرفين الجزائري و الأوروبي من أجل تحقيق أهداف اتفاقية الشراكة، خصوصا الأهداف الاقتصادية و المتمثلة حسب الاتفاقية* فيما يلي:

- ترقية الاستثمار و النشاطات الموفرة لمناصب الشغل.
- الأخذ بعين الاعتبار آثار الإنشاء التدريجي لمنطقة التبادل الحر على الاقتصاد الجزائري، لا سيما من زاوية تأهيل الصناعة و إعادة تحويلها.
- تسهيل الإصلاحات الرامية إلى تحديث الاقتصاد بما في ذلك التنمية الريفية
- مرافقة السياسات التي يتم تنفيذها في القطاعات الاقتصادية.

و لقد حددت مبالغ المساعدات الأوروبية للجزائر في إطار برنامج ميدا للفترة (1995-2006) بمبلغ 510.2 مليون أورو.

هذا المبلغ تم منحه على مرحلتين:

---

[1] : فتح الله ولعو، المشروع المغربي و الشراكة الأورو- متوسطية، دار تو بقال للنشر، المغرب، 1997، ص: 178-179.

* : للمزيد من التفاصيل راجع المادة 79 من نص اتفاقية الشراكة بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي

1. تغطي الفترة الأولى: (1995-1999) في إطار برنامج (ميدا I) بمبلغ 164 مليون أورو
2. تغطي الفترة الثانية: (2000-2006) في إطار برنامج (ميدا II) بمبلغ 346.2 مليون أورو.

و في إطار برنامج (ميدا I) كانت المنح المخصصة لتمويل المشاريع و النشاطات موزعة كما يلي: 79% من الغلاف المالي لدعم التحول الاقتصادي، 18% لتسهيل التعديل الهيكلي، 3% لتعزيز و تحسين التوازن الاقتصادي و الاجتماعي.[1]

أما بالنسبة للفترة ما بين 2000 و 2006 تم وضع إستراتيجية تهدف إلى:

- إعادة تأهيل البنية التحتية للاقتصاد الوطني.
- ترقية الاستثمارات الخاصة و خلق مناصب شغل.
- دعم المشاريع التي تساهم مباشرة في تأسيس منطقة التبادل الحر الأورو-متوسطي و التي تعمل كذلك على تشجيع التكامل الإقليمي الاقتصادي.

و الجدول الموالي يبين المبالغ المخصصة للجزائر في إطار برنامج MEDA-I و برنامج MEDA-II.

جدول رقم (29): يوضح الإعانات في إطار برنامج دعم الشراكة الأورو-متوسطية للدول المغاربية.

برنامج ميدا I- MEDA I (1995-1999)			برنامج ميدا I MEDA II (2000-2006)		
وضعية لخمس سنوات (1995-1999)			وضعية جزئية لأربع سنوات (2000-2003)		
البلد	التعهد (الالتزام)	الوضع	البلد	التعهد(الالتزام)	الدفع
الجزائر	164	30.2	الجزائر	181.2	32.6
المغرب	656	127.6	المغرب	524.5	279.3
تونس	428	168	تونس	305.9	243.2
المجموع	1.248	325.8	المجموع	1.011.6	555.1

Source:Commission Européenne ,le Quotidien d Oran ,dimanche 07/12/2003,n° 2714,entretien avec Romano prodi ,présidient de la Cmmission Européenne.

من خلال قراءتنا للجدول يتضح أن برنامج MED-I للفترة1995- 1999رصد مبلغ الالتزامات المخصصة للدول المغاربية الثلاثة ب 1248مليون أورو وان المبالغ المدفوعة فعلا هي 325.8مليون أورو

في حين نجد في برنامج MEDA-II لمدة أربع سنوات 2000-2003 وصل مبلغ الالتزامات أو التعهدات1011.6مليون أورو أما المبلغ الإجمالي للمدفوعات تمثل 555.1 مليون أورو.

وفيما يخص الجزائر احتلت المرتبة الأخيرة بين الدول العربية من حيث حجم الاعتماد المالية المخصصة لها تستفيد إلا من مبلغ 164مليون أورو خلال برنامج MEDA-IIفي الوقت

---

[1]: Commission européenne, Rapport anneul de programme MEDA 2000 , (2000) p : 28.

الذي استفادت فيه استفادت فيه المغرب من 656مليون أورو وتونس ب428 مليون أورو وترجع المفوضة الأوروبية سبب ضعف المبالغ المخصصة للجزائر بالدرجة الأولى إلى:[1]

- توقف معظم المشاريع الممولة عن طريق البروتوكولات المالية السابقة في سنوات التسعينات بسبب الوضعية الأمنية وكذا غلق مقر بعثة المفوضية الأوروبية المسئولة عن مراقبة هذه المشاريع وتقييمها خلال الفترة 1994-1998.
- الانطلاق المتأخر للمشاريع الممولة من قبل برنامج MEDA. بالإضافة إلى تعثر المفاوضات الأورو- جزائرية حول عقد اتفاقية الشراكة وتوقفها خلال الفترة 1997-2000.

وما قيل عن ضعف في المبالغ المالية المخصصة للجزائر مقارنة بباقي الدول الشريكة خصوصا المغاربية منها وكذا ضعف المبالغ المدفوعة فعلا في إطار برنامج MEDA-II ينطبق على برنامج MEDA II وهذا بالرغم من التحسن الكبير في المبالغ المخصصة لها و البالغة خلال الفترة2000-2006 ما مقداره 346.2 مليون أورو، و يمكن توضيح المبالغ المالية المخصصة للجزائر و المشاريع و النشاطات المقترحة للتمويل عن طريق ميدا و هذا في إطار البرنامج الاستدلالي الوطني الذي يعطي الفترة 2002-2004 و البرنامج الاستدلالي الوطني المغطي للفترة 2005-2006 و هذا من خلال الجدول الموالي.

الجدول رقم30 : يبين المشاريع والنشاطات المقترحة في برنامجي الاستدلالين للفترتين 2002-2004 و 2005-2006 لتمويلها في إطار برنامج MEDA II .

الوحدة : مليون أورو

البرنامج	المبلغ المخصص	البرنامج الاستدلالي الوطني للفترة 2002-2004		
		2002	2003	2004
برنامج مرافقة اتفاقية الشراكة	15		15	
تحديث وزارة المالية	10		10	
تسيير الفضلات الصلبة	5			5
تنمية المناطق المتضررة من الإرهاب	30		16	14
برنامج TEMPUS	8		4	4
إصلاح قطاع التربية	17			17
إصلاح قطاع العدالة	15			15
برنامج دعم برامج التنمية المحلية بوسط و شرق البلاد (لم يتم تسديده في سنة 2001)	50	50		

[1]: Commission Européenne, Algérie : Document de stratigie, 2002-2006 et programme indicatif national 2002-2004, Bruxel, 2001, p : 16.

البرنامج	المبلغ المخصص	البرنامج الاستدلالي الوطني للفترة 2005-2006	
		2005	2006
برنامج مرافقة اتفاقية الشراكة	25	20	5
تطوير الإدارة	10		10
دعم المنظمات الغير حكومية O.N.G	10	10	
دعم و تحديث سلك الشرطة	10	10	
التنمية الريفية	11		11
دعم برامج تطوير البنيات القاعدية (المياه والنقل)	40	20	20

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على المعطيات الواردة في :

- Commission européenne (2001), *Algérie :document de stratégie 2002-2006 et programme indicatif national-2002-2004*,Op.Cit , pp 42-43.
- Commission européenne (2004), *Algérie : document de stratégie 2004-2006 et programme indicatif nationa2005-2006*, Bruxelles, p34.

تجدر الإشارة إلى أن الجزائر ضيعت مبالغ مالية هامة في إطار برنامج ميدا مقارنة بدول الجوار (تونس، المغرب) و يرجع ذلك حسب المفوضية الأوروبية إلى الأسباب التالية:[1]

- قلة استعمال طريقة التمويل برؤوس الموال ذات المخاطرة في الجزائر بشكل واسع، وهو ما أدى إلى عدم استخدام الموارد المالية المخصصة للجزائر بصفة حسنة.
- تأخر مسار الخوصصة في الجزائر.

و بالتالي، يجب على الجزائر في المستقبل تقديم مشاريع مدروسة في مختلف القطاعات مع تحديد إستراتيجية و سياسة دقيقة لتنفيذها و تسيرها بغية الاستفادة أكثر من التمويلات الممنوحة من قبل الإتحاد الأوروبي في إطار برنامج ميدا.

المبحث الثاني:تجارب الدول المغاربية ، تقييم وأفاق.

من خلال تقييم تجارب الدول المغاربية الشريكة للاتحاد الأوروبي نحاول استشراف أفاق التجربة الجزائرية في جدب الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار الشراكة الاورو- جزائرية.

المطلب الأول: تقييم تجربتي تونس و المغرب في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار الشراكة الأورو- متوسطية

ارتبطت الدول المغاربية (تونس و المغرب) بدول الإتحاد الأوروبي بواسطة اتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية وفق قواعد مؤتمر برشلونة المنعقد في الفترة 28/27 نوفمبر 1995ن فهل كان لهذا الاتفاق أثر على تغيير وجهة الاستثمارات الأوروبية و اتجاهها نحو هذه الدول؟.

---

(1): IDEM

الفرع الأول:تقييم التجربة التونسية:

تمتلك تونس موارد طبيعية هامة تتمثل في الفوسفات، مناجم الحديد الزنك، زيادة على وجود موارد مالية محدودة مخصصة لاستغلال هذه الموارد و غيرها من الموارد الطبيعية الأخرى، لذا تحاول تونس من خلال سياستها الاقتصادية استغلال هذه الإمكانيات بخلق المنافسة الاقتصادية، و تطوير القطاع الخاص، و اندماج تونس ضمن الاقتصاد العالمي.

دخلت تونس ابتدءا من سنة 1963 في مفاوضات مع المجموعة الأوروبية لإيجاد السبل اللازمة لتنظيم العلاقات التجارية و تطويرها بين الطرفين، حيث توجت هذه المفاوضات بتوقيع اتفاقيات التعاون سنة 1969 تهدف إلى توسيع مجال تصدير المنتوجات الفلاحية التونسية إلى أسواق جميع دول المجموعة، ثم بعد ذلك تم إبرام اتفاقية للتعاون سنة 1976 بين المجموعة الأوروبية و تونس و التي جاءت تعويضا لاتفاقية 1969 و ارتكزت على المبادئ المتمثلة في أنها غير محدودة زمنيا و كذا الشمولية وعدم المعاملة بالمثل.[1]

و بعد انضمام تونس إلى المنظمة العالمية للتجارة سنة 1994 أصبح الاقتصاد التونسي مندمجا في التجارة العالمية لهذا اعتمدت تونس برنامج لتأهيل مؤسساتها بجعل منها مؤسسات قادرة على مواجهة المنافسة من حيث السعر و النوعية للسلع من جهة، و امتد برنامج تأهيل المؤسسات التونسية على مرحلتين، الأولى تغطي الفترة 1996-2000 وهي تتضمن برنامج عام للتحضير و التكييف الصناعي التونسي للدخول في منافسة حادة مع المؤسسات الأخرى، سواء تعلق الأمر بمؤسسات الإتحاد الأوروبي أو مؤسسات الدول المغاربية الأخرى، أما المرحلة الثانية تغطي الفترة 2001-2010 و هي مرحلة تعزيز و تقوية عملية التأهيل لذا تم اعتماد عدة نشاطات تتمحور حول النقاط التالية:[1]

- برنامج للاستثمارات غير المادية يتم من خلاله رفع مستوى التعاون التقني و تنظيم عمليات الإنتاج.
- برنامج للاستثمارات المالية يتم من خلاله الحصول على أكبر قدر ممكن من التجهيزات الضرورية للرفع من القدرات الإنتاجية.

---

[1] : حافظ حليف، تقوم اتفاقيات الشراكة العربية الخاصة بالقطاع الزراعي و الدروس المستفادة، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 1999، ص: 126.

[1] : محمد عبد الله مصطفى و آخرون، الإصلاحات الاقتصادية و سياسات الخوصصة للبلدان العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص: 18.

- إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات الصناعية من خلال رفع مستوى التعاون التقني.

و كانت تونس تهدف من خلال هذه الإصلاحات الهيكلية إلى تطوير الاقتصاد من خلال تشجيع الاستثمار و تحرير التجارة و رفع القدرات التصديرية و الانفتاح على العالم الخارجي، و لهذا أصبح الاقتصاد التونسي مؤهلا للدخول في شراكة أورو- متوسطية.

تعمل الحكومة التونسية على تقوية روابط التعاون مع بلدان الإتحاد الأوروبي فنجد تونس أول دولة مغاربية عقد اتفاق شراكة مع الإتحاد الأوربي في 17 جويلية 1995[1] لتدخل حيز التطبيق في الفاتح من شهر مارس عام 1998 في إطار الالتزام بمبادئ الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة وترتيباتها، لا سيما فيما يتعلق بمنح الأطراف المعنية لبعضها البعض امتيازات تفضيلية على أن يكون ذلك في نطاق منطقة التبادل الحر في غضون سنة 2010.

و يهدف اتفاق الشراكة الأوروبي التونسي إلى تحقيق جملة من الأهداف من بينها:[2]

- وضع الشروط الملائمة لتحرير مبادلاتها من السلع و الخدمات و رؤوس الأموال بشكل تدريجي
- تعزيز التعاون و الاندماج الدولي و دعم التنمية الاقتصادية و الاجتماعية المستديمة
- إخضاع برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية و الصناعية لمعايير الجودة و الموصفات العالمية و في هذا الإطار وضعت السلطات تونسية خطة تشمل1500مؤسسة لرفع مستوى إنتاجها و جودتها.
- دعم الجانب البيئي في عملية التنمية و ربط النسيج الاقتصادي بضرورة حماية البيئة و المحافظة عليها

و تجدر الإشارة إلى أن تونس استفادت من مساعدات مالية أوروبية في إطار برنامج ميدا وفق فترتين تمتد الأولى من عام 1995 إلى أن تونس استفادت من مساعدات مالية أوروبية في إطار برنامج ميدا وفق فترتين تمتد الأولى من عام 1995 إلى غاية 1999، و تغطي برنامج ميدا I ثم الثانية تغطي برنامج ميدا II من عام 2000-2002، و قد بلغت الحصة الإجمالية المالية الموجهة لتونس في إطار برنامج ميدا مبلغ 685.85 مليون أورو، أما التسديدات المحصلة فهي لا تتماشى مع المبالغ المحددة بحيث بلغت هذه التسديدات الفعلية ما قيمته 342.4 مليون

---

[1] : علي همال، فطيمة حفيظ، مرجع سابق ص: 394.

[2] حافظ حليفة، رمجع سبق ذكره، ص: 127.

أورو من أصل ما هو محدد 685.85 مليون أورو، أي لم تتجاوز نسبة التسديد 50% مما هو محدد، كما استفادت تونس من خلال البرنامج التنموي الوطني التونسي في الفترة من 2002 إلى 2004 مبلغ 248.65 مليون أورو منه مساعدات مالية من الإتحاد الأوروبي بغرض إنجاح هذا البرنامج.

فمنذ الدخول في تطبيق في عملية التفكيك الجمركي وفق أحكام مواد اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، بقيت حصة هذا الأخير في السوق التونسية ثابتة و تقدر بحوالي 71% من مجموع واردات تونس، بينما تسجل صادرات تونس إلى أسواق الإتحاد الأوروبي نسبة 80% من مجموع الصادرات التونسية، تحتل السوق الفرنسية المرتبة الأولى بنسبة 31% من مجموع الصادرات ثم إيطاليا بنسبة 21% و هذا خلال عام 2002.

و فما يخص تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تونس فبلغ صافي هذه التدفقات 349.9 مليون دولار عام 1999 مقابل 238 مليون دولار في 1996. و يبقى قطاع النسيج و الجلود يحقق نسبة 50% من مجموع الصادرات التونسية و حوالي 25% من مجموع وارداته و هي نسبة بقيت ثابتة منذ 1995، الشيء الذي يجعل هذا القطاع أهم القطاعات الصناعية في تونس يستقطب أغلبية الاستثمارات الأوروبية، زيادة على إنتاج سلع التجهيز التي تمثل نسبة 15% من مجموع الصادرات مقابل 9% المحققة سنة 1995.

و قد وجهت غالبية الاستثمارات إلى ميادين التجارة، النقل و مختلف الأنشطة الخدمية الأخرى، زيادة على توجيهها إلى القطاع الإنتاجي الصناعي و خاصة ذات القيمة المضاعفة العالية و قد حققت تونس نسبة 10% كاستثمارات إنتاجية و هو ما يعادل الثلث(1/3) من الصادرات، و السدس (1/6) من مجموع مناصب الشغل، محققة بذلك عام 2000 ما قيمته أكثر من مليار أورو كاستثمارات أجنبية مباشرة[1]، بالإضافة إلى وجود أكثر من ألفين مؤسسة أجنبية و مؤسسات مشتركة برأس مال يفوق 1.6 مليار دولار أورو لعام 2001.

كما بلغ إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى تونس [2] 584 مليون دولار عام 2003 و ارتفع إلى مبلغ 639 مليون دولار عام 2004، لكن الملاحظ أن التدفقات الأوروبية باتجاه تونس بقيت ضعيفة في السنوات الموالية بعد اتفاق الشراكة التونسية الأوروبية بسبب

---

(1) : المعهد الوطني للإحصاء، تونس، 2003.

(2) : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمارفي الدول العربية، 2005، ص: 38.

اهتمام دول الإتحاد الأوروبي بدول أوروبا الوسطى و الشرقية من حيث نقل الأنشطة الإنتاجية وتنقل رؤوس الأموال على هذه الدول كونها لازالت فيها تكاليف الاستثمار مناسبة و هذا ما يؤدي إلى تقليل فرص الاستثمار في دول جنوب المتوسط و شرقه، و بالتالي فإن دخول الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تونس لم يتم كما كان متوقعا، حيث لم تسجل تونس سنة 1998 إلا 858 مليون دينار تونسي ثم 550 مليون دينار تونسي سنة 1999، فأدى هذا الركود النسبي في الاستثمارات الأجنبية و تزامنه مع التفكيك الجمركي إلى إحداث صدمة مست 51% من الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد التونسي لا سيما و أن إعادة التأهيل لم تنته بعد[1]

و حسب دراسة شمنقي عبد الباسط 2000[4] التي تناولت أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تونس في ضوء اتفاقية التجارة الحرة مع الإتحاد الأوروبي، أوضحت أن أثر التكامل الإقليمي على تدفقات الاستثمارات الخارجية يبدو غامضا و تشير نتائج التحليل إلى إمكانية إيجاد استثمارات من خلال اتفاقيات الشراكة إلا أن ذلك مرهون بوجود إنتاجية كبيرة لرأس المال حتى و لو امتدت عملية التحرير لتشمل المنتوجات الزراعية و الخدمات فإنه من غير المتوقع أن تحقق تونس مكاسب هامة في تدني إنتاجية رأس المال.

الفرع الثاني:تقييم التجربة المغربية:

المملكة المغربية هي ثاني بلد مغاربي وقعت اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي (جانفي 1997)، لتدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بتاريخ مارس 2000، تمهيدا لإنشاء منطقة للتجارة الحرة في غضون 2010 و تدعيم تطوير الاقتصاد المغربي و اندماجه في الاقتصاد العالمي، و من أجل الوقوف أمام المنافسة التي سيتعرض لها في إطار إنشاء منطقة التجارة الحرة مع الإتحاد الأوروبي طرح المغرب برنامج لتأهيل المؤسسات الصناعية تحت إشراف وزارة التجارة و الصناعة و الصناعات التقليدية انطلاقا من سنة 1997 أهم ما جاء فيه ما يلي:

- تقوية المنشآت القاعدية التي تتطلب احتياجات مالية خلال الفترة 1997-2001 قدرت بما يقارب 12 مليار درهم مغربي لمواجهة كل الاحتياجات التي تتطلبها المناطق الصناعية
- تحسين التأطير و الرفع من القدرات التكوينية للمستخدمين بهدف تدعيم المؤسسات بموارد بشرية مؤهلة

---

(1): M. Belattafet et B Arhab, Le partenariat euro-med et les accords d'associations des pays du maghreb avec l'UE, colloque international, université de Tlemcen, 21-22/oct/2003, P : 16.

(2) : قويدري محمد، مرجع سابق، ص: ي

- تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال تدعيمها بالوسائل المادية و المالية و إنشاء وكالة لتطوير هذه المؤسسات
- تحسين نوعية الإنتاج الصناعي المحلي ليصبح قادرا على المنافسة سواء على مستوى الأسواق الدول المغربية أو على مستوى السوق الأوروبية.

وتجدر الإشارة إلى أن الشراكة الأوروبية مع كل من تونس والمغرب تعتبران نسختان طبق الأصل [1]، وهدا فيما يخص الموضوعات التي تم تناولها أو من حيث نصوص مواد الاتفاقية.

وتتمثل أهم الإعفاءات التي استفاد منها المغرب في إطار الشراكة الأورو - متوسطية فيما يلي:

- إعفاء جمركي لبعض المواد التي تطبق عليها أسعار دخول منخفضة كالطماطم بحصة قدرها 150676طن من أول أكتوبر إلى نهاية مارس بسعر دخول منخفضة يعادل 500ايكو للطن (حيث يتراوح سعر الدخول حسب اتفاقية الجات ما بين 700-920ايكو للطن) والبرتقال بحصة قدرها340الف طن طوال السنة مع سعر دخول منخفضة يقدر 275 ايكو للطن بداية من شهر ديسمبر إلى نهاية ماي (سعر الدخول حسب الجات 372ايكو للطن)
- الإعفاء الجمركي مع تحديد الحصص التعريفية، وتتكون هده المجموعة من المواد غير الخاضعة لسعر الدخول ،لكن تدخل في حدود كميات معينة و تشمل 33منتوج أهمها البطاطس(120الف طن).

و منذ الدخول في تطبيق عملية التفكيك الجمركي، وفق أحكام مواد اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، لم يتغير هيكل صادرات و واردات المغرب بشكل كبير، فقد بقيت تلك المعاملات التجارية بنسبة 52% مع خمس دول أوروبية تنتمي إلى الإتحاد الأوروبي و في مقدمتها فرنسا بنسبة 24% من إجمالي المعاملات التجارية المغربية، متبوعة بإسبانيا بـ 12.7%، ثم بريطانيا 5.9% ثم إيطاليا 5.5% أخيرا ألمانيا 4.2% و هذا خلال سنة 2002، و من المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد المغربي ارتفاع العجز في الميزان التجاري، حيث بلغ 4.4 مليار أورو عام 2001 و لم يتحسن هذا الرقم خلال 2002 نتيجة الزيادة في تكلفة واردات النفط الخام و انخفاض إيرادات صادرات الفوسفات و ارتفاع فاتورة إيرادات الحبوب، بالإضافة

---

[1] إسماعيل شعباني،"محتوى الشراكة الاورو - عربية"، مجلة العلوم التجارية، المعهد الوطني للتجارة،عدد رقم01، 2002، ص.09

إلى مشكلة المديونية حيث وصلت جملة الديون في عام 1999 الى 26 مليار أورو، لهذا حاول المغرب الاستفادة من تسيير مديونيته بشكل سمح له بالتخلص من جزء منها و تحويلها إلى استثمارات[1]،

و خير مثال على هذا هو تحويل الديون الفرنسية إلى استثمارات، إذ قام المغرب بالتفاوض مع نادي باريس على مليار فرنك فرنسي من الديون المغربية حيث سمح هذا الاتفاق بإلغاء 400 مليون فرنك فرنسي و الباقي (600 مليون فرنك فرنسي) تم تحويله إلى مساهمات في الشراكة المغربية، و عن تدفق الاستثمارات الأجنبية في سنة 1999 حيث أمتص من هذه 69.3% من الاستثمارات الأجنبية الموجه للمغرب، إلا أنه و حسب التقرير الصادر عن مكتب الصرف المغربي بتاريخ الخامس جوان عام 2000 خلال الثلث الأول من سنة 2000 و لم تتجاوز العائدات مبلغ 140 مليون أورو، مقابل 260 مليون أورو خلال الفترة نفسها من عام 1999، و أضاف التقرير أنه مقارنة مع متوسط معدل الاستثمار الخارجي للسنوات الخمس الماضية خسر المغرب 10% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المغرب خلال عامي 2004 و 2005 على التوالي 1.7 و 3.7 مليار دولار[2]. لكن يبقى حجم التدفقات الأوروبية باتجاه المغرب ضعيفة مقارنة باحتياجات الاقتصاد المغربي، في حين استفاد المغرب من تحويل جزء من ديونه المغرب من تحويل جزء من ديونه إلى استثمارات حيث حول مبلغ 4.2 مليار فرنك فرنسي إلى استثمارات خلال أربع سنوات من عقد اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي أي أن الاستثمارات التي استفاد منها المغرب خلال الفترة 1998-2000 مرتبطة بشكل واضح بالخوصصة و تحويل الديون.

فحسب السلطات المغربية كل المخصصات المالية في إطار برنامج (MEDA) لم تكن كافة و لا يمكنها أن تستجيب لحاجيات الاقتصاد المغربي، حيث تم تقييم حاجيا هذا الأخير حسب وزارة التجارة بـ: 45 مليار درهم أي ما يعادل 5 مليار دولار على مدى 5 سنوات، في حين نجد أن المبالغ التي دفعت لصالح المغرب للفترة 1996-1999 لم تتجاوز 5 مليار درهم في شكل مساعدات من ميزانية المجموعة أي ما يعادل 9% من الاحتياجات المطلوبة بالإضافة إلى ضعف

---

(1) : علي همال، فطيمة حفيظ، مرجع سابق، ص: 395.

(2) : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2005، ص: 37.

الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالرغم من القرب الجغرافي للمغرب لأول مصدر (Emetteur) للاستثمارات الأجنبية المباشرة و هو الإتحاد الأوروبي.[1]

من خلال ما تقدم تبين لنا أن نصيب تونس و المغرب من الاستثمارات الأوروبية المباشرة لم يكن وافرا، أما عن حجم الاستثمارات الأوروبية المباشرة التي تلقتها الدول المتوسطية الشريكة خلال الفترة 1995-2003 قدرت بـ 22.943 مليار أورو في حين كان نصيب الدول منظمة حديثا إلى الإتحاد الأوروبي خلال نفس الفترة ما مقداره 84.587 مليار أورو و هو ما يمثل تقريبا أربعة أضعاف ما تلقته الدول المتوسطية الشريكة و هو ما يبين ضعف الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة للدول المتوسطية الشريكة كما هو مبين في الجدول التالي

الجدول رقم 31 : تدفقات الاستثمار الأوروبي المباشر تجاه بعض الدول المتوسطية الشريكة والدول المنضمة حديثا إلى الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 1995-2003.

الوحدة : مليون أورو

	مصر	تركيا	إسرائيل	المغرب	دول المشرق	دول المغرب	مجموع الدول المتوسطية الشريكة	الدول المنضمة حديثا إلى الاتحاد الأوروبي
1995	97	350	118	33	169	100	737	5693
1996	61	405	199	154	80	201	885	5260
1997	79	425	100	470	236	659	1420	6307
1998	346	1013	225	113	546	520	2304	9235
1999	406	944	227-	91	442	15-	1144	12138
2000	1387	1424	653	215	2312	972	5261	15191
2001	566	3013	329-	235	600	778	4062	18969
2002	1352	983	63	420	1742	706	3494	5940
2003	968	917	74	635	1252	1393	3636	5854
2003-1995	5262	9474	876	2366	7379	5314	22943	84587

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على المعطيات الواردة في :

RADWAN Samir et REIFFERS Jean-Louis , *Le Partenariat Euro –Méditerranéen , 10 ans Après* , *Forum Euro-Méditeranéen des Instituts économiques –FEMISE- Barcelone :Acquis Et Perspectives* ,Marseille.Février 2005.

المطلب الثاني:آفاق التجربة الجزائرية في استقطاب الاستثمار الأوروبي المباشر

أمضت الجزائر اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي في أفريل 2002 و دخلت حز التنفيذ في الفاتح سبتمبر 2005، و بالتالي فإن تجربة الجزائر حديثة مقارنة مع تونس و المغرب.

[1]: Larabi Jaidi et Fouad Zaim, L'industrie Marocaine face au defi du libre échange, enjeux, roles des acteurs et contraintes de financement, économie du Maghreb, l'impératif du Barcelone, S/D du Abd el khader Sid Ahmed, CNRS, 1998, P : 81.

الفرع الأول: مكانة الاستثمار الأجنبي المباشر الأوروبي في الجزائر.

نظرا لأهمية العلاقات الاقتصادية بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي فقد دخل مشروع الشراكة ضمن أولويات السلطات الجزائرية، و هذا لأن الجزائر تزيد أن يكون هذا المشروع شراكة حقيقية يهدف إلى ترقية و حماية الاستثمار من جهة و إلى خلق جو ملائم لتدفق الاستثمارات من جهة أخرى.

بداية من الثمانينات قامت المجموعة الأوروبية بإعداد شبكة اتصال استثمار متوسطي، بهدف دعم أعمال الشراكة بين المؤسسات الأوروبية و المؤسسات التابعة لجنوب و شرق البحر المتوسط غير أن إحصائيات صندوق النقد الدولي للسنوات (1982-1992) تدل على أن القدرة الاستقطابية للاستثمار الأجنبي المباشر لمجمل المنطقة المتوسطية جد محدودة حيث لم تستطيع دول جنوب و شرق المتوسط من جلب إلا مبلغ 17.8 مليار دولار من مجموع 265 مليار دولار أي حوالي 6.7% فقط في حين أن باقي الاستثمارات توجهت حجم كبير إلى تركيا و إسرائيل. و انخفضت الحصة النسبية لدول الإتحاد المغاربي في حين تزايدت الاستثمارات المباشرة لدول أوروبا الوسطى حيث ارتفعت من حوالي 4.5 مليار دولار سنة 1993 على أكثر من 15 مليار دولار سنة 1998 إلى حوالي مليار دولار سنة 2000[1].

أما فيما يخص دول الإتحاد الأوروبي يبقى حجم الاستثمارات الفرنسية باتجاه الجزائر ضعيف، حيث حسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بلغت الاستثمارات الفرنسية في الجزائر في الفترة الممتدة ما بين (1993-2001) ما مقداره 18.87 مليار دينار جزائر معظمها في قطاع الأدوية و المنتوجات الغذائية، ثم بلغ 1.77 دينار جزائري و هذا في السداسي الأول من سنة 2004.

إن هذه التطورات على مستوى رؤوس الأموال تؤكد تدهور مرتبة الجزائر في سلم الأولويات الاستثمارية للاتحاد الأوربي لصالح دول وسط وشرق أوربا وهذا يعتبر من أهم تحديات الشراكة .

---

[1] : صالح صالحي "التحديات المستقبلية للاقتصاديات المغاربية في مجال الشراكة مع الإتحاد الأوروبي" مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 2، 2003، جامعة سطيف، ص: 72.

وتجدر الملاحظة إلى أن زيادة اهتمام دول الاتحاد الأوربي بدول أوربا الوسطى والشرقية (PECO) من حيث نقل الأنشطة الإنتاجية وتنقل الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى هذه الدول كونها لا زالت فيها تكاليف الإنتاج مناسبة للغاية بالإضافة إلى تحول اقتصاديات هذه الدول إلى اقتصاديات السوق واندماجها في الإتحاد الأوربي وهذا ما يؤدي إلى تقليل فرص الاستثمار في دول جنوب وشرق المتوسط.

الفرع الثاني: الفرص المتاحة للاستثمار:

بالإضافة إلى التسهيلات و الحوافز المتاحة للاستثمار الأجنبي في الجزائر و التي تعتبر بمثابة وسائل أساسية لجذب الاستثمارات الأجنبية، فإن هناك بعض العوامل الأخرى التي تساهم في جذب هذه الاستثمارات و التي تمثل في توافر العديد من فرص و مجالات الاستثمار، ومن أهم هذه المجالات ما يلي:

1. القطاع الصناعي:

يعتبر القطاع الصناعي أحد القطاعات الرئيسية لتحقيق التنمية الاقتصادية و تنويع مصادر الدخل، ويشكل هذا القطاع جزءا هاما من البناء الاقتصادي في الجزائر، و يتميز النشاط الصناعي بوجود قطاعين صناعيين، الأول يشمل الصناعات كبيرة الحجم و تتمثل في الطاقة و المناجم بالإضافة إلى الصناعة الثقيلة للحديد و الصلب، أما الثاني فيشمل قطاع الصناعات الصغيرة و المتوسطة و التي تتمثل منتوجاتها في منتجات الصناعية الغذائية و صناعات الخشب و المنتوجات الورقية و غيرها من الصناعات.

فالقطاع الصناع يندرج ضمن مسار تطور غير متوقع للسوق أكثر مما يندرج في إطار إستراتيجية تكثيف و تثمين جميع الثروات الوطنية من خلال التضافر الأمثل أو على الأقل لجميع العوامل (العمل و رأس المال و الموارد الطبيعية)[1]. و رغم توصيات المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي في التقارير حول الظرف و التقارير المتخصصة التي تهدف إلى توضيح أحسن للمحيط الداخلي و الخارجي للمؤسسة بصفة عامة تبقى مؤشرات النتائج دون مستوى الإمكانيات المتوفرة الأمر الذي يتيح الفرصة للمستثمر الأجنبي.

---

[1] : المجلس الوطن الاقتصادي و الاجتماعي، مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004، مرجع سابق، ص: 79.

2. القطاع الزراعي:

تعتبر الفلاحة القطاع الأساسي للاقتصاد الوطني ويشتغل حوالي 21% من اليد العاملة و تساهم بـ: 9% في الناتج الداخلي الخام و 11% من إجمالي القيمة المضافة، و قد سجل القطاع نتائج جيدة في نسب النمو (معدل 8.4%) خلال الفترة الممتدة بين 2001 و 2004)، غير أن هذه النتائج لم تسمح بتحسن فاتورة الواردات و نسبة تغطية الواردات بالصادرات من المنتوجات الغذائية[1]

إن الوعي بالمشكل الغذائي و انشغال دائم، غير أن تجسيد الأهداف المسطرة، رغم المستويات المرضية المحصل عليها، يبقى غير كاف و دون مستوى الاحتياجات الغذائية للسكان، و من المفروض أن يرتكز رفع نسبة إدماج الصناعات الغذائية و الأمن الغذائي الناجم عن مجمل النشاطات الاقتصادية للبلاد، على التكامل و التجانس بين مختلف برامج القطاع الفلاحي و باقي قطاعات الاقتصاد الوطني، و في هذا الإطار عرف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية نهاية المرحلة الأولى من تطبيقه (سبتمبر 2000-2004)، و يمكن استخلاص النتائج التالية:

- في مجال تنمية القدرات الإنتاجية و توسيعها، بلغت المساحة التي غرسها بالأشجار المثمرة و زراعة الكروم 382.000 هكتار، 49.000 لزراعة الكروم.
- زيادة قدرات زراعة الكروم من خلال عرض أوفر على المدى المتوسط للخمر باعتباره منتوجا موجها للتصدير.
- سمحت مرافقة المستثمرات الفلاحية من خلال إعادة تأهيلها لما يقرب من 307.000 مستثمرة فلاحية، الإنظمام إلى جهز المخطط الوطني لتنمية الفلاحة الريفية (PNDA).

إن النتائج التي حققها قطاع الفلاحة من خلال برنامج (PNDA) يستدعي وضع إجراءات جديدة كترقية مؤسسات التغليف و دراية أفضل بالأسواق الخارجية و تشجيع التصدير و التحسن النوعي للمنتوج، الأمر الذي يفتح المجال أمام المستثمرين الأجانب للمساهمة.

3. القطاع السياحي:

إن السياحة في الجزائر لم تلق الاهتمام الذي تستحقه و لم تكن عنصرا أساسيا في التنمية الاقتصادية، و لكن انطلاقا من المخطط الثلاثي (1967-1969)، بدأت السياحة تظهر ضمن

---

[1] : نفس المرجع: ص: 67.

بنود الاستثمار كقطاع اقتصادي، و تواصل الاهتمام بالسياحة عبر مختلف المخططات التنموية[1]، و لقد أصبح إنعاش و تنمية الطاقات و القدرات السياحية من أبرز انشغالات الدولة، و ذلك بهدف تنمية تلبية الطلب الخارجي، خاصة مع تنظيم المبادرات الفردية و تشجيعها و تطبيق العمليات الأولى لإعادة الهيكلة في الفترة الممتدة ما بين (1980-1990) و تبني إستراتيجية جديدة للتنمية السياحية تهدف إلى دعم هذا القطاع و ترقيته من خلال مناطق للتوسع السياحي.

فاستغلال السياحة الصحراوية في تطوير منتوجات أخرى كالسياحة الاستكشافية، سياحة المغامرات و السياحة الرياضية بالإضافة إلى السياحة الثقافية التي تبشر العديد من التقديرات المقدمة من طرف المنظمة العالمية على كونها محفز قوي و جذاب في جلب السواح الجانب و بلادنا تزخر بتراث أثري و ثقافي يؤهلها لمنافسة المنتوج السياحي العالمي.

و نذكر من بين فرص الاستثمار في القطاع السياحي ما يلي:[2]

- إنشاء المتاحف الخاصة، تهيئة و استغلال مجالات الترفيه مثل المساحات الخضراء.
- الإنتاج و الطابع الثقافي الفني.
- ترميم المواقع الثرية و التاريخية و أشغال حمايتها.
- الصناعات التقليدية و الفنية، صناعة الأدوات اليدوية و التقليدية.
- الاستثمار في الفندقة و المركبات السياحية.

و بالتالي تتمتع الجزائر بمزايا تفاضلية طبيعية في الميدان السياحي، تتوفر فيها إمكانيات كبيرة في مجال السياحة الساحلي الصحراوية، المعدنية و الجبلية نشير في هذا السياق أن تأخر الجزائر في ميدان السياحة يشكل فرص مواتية بشكل متناقض حيث أن معظم بلدان البحر الأبيض المتوسط (إسبانيا، فرنسا، المغرب، تونس،....) شهادات استثمارات معتبرة في ميدان السياحة.

الفرع الثالث: عمليات تحويل الديون الخارجية إلى استثمارات أجنبية

في سبيل التخفيف من عبء مديونيتها الخارجية تلجأ الدول المدينة إلى تحويل جانب من ديونها إلى استثمارات ، ويعول على هذه الآلية كونها تساهم آنيا في تقليص مخزون الدين

---

(1) : بلالطة مبارك، "الاستثمارات السياحية في الجزائر" مجلة دراسات في العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة الجزائر، العدد: 05، السنة 2003-2004، ص: 71.

(2) : محفوظ جبارة، " فرص الاستثمار في رؤوس الموال الجزائرية"، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 01، 2002، جامعة سطيف، ص: 116.

الخارجي كما أنها تشجع الاستثمار الأجنبي المباشر وتخلق ميكانيزم تمويل جديد و إضافي يساعد على تحقيق التنمية ، وفي هذا الإطار يندرج الاقتراح الذي تقدم به الاقتصادي " ألان ملنزر" والذي يرى " أن معظم بلدان المدينة تتملك فيها الحكومات من خلال قطاعها العام كثيرا من المشروعات والطاقات الإنتاجية الهامة ...ونظرا لأن معظم ديون هذه البلاد مضمونة من جانب الحكومات فان هذه البلاد تستطيع أن تخفف من عبء دينها الخارجي بالسماح للدائنين في مشاركة الدولة بملكية هذه المشروعات و إدارتها على أسس تجارية سليمة تدر عوائد اقتصادية معقولة ، وبهذا الشكل يعتقد أنصار هذا الاقتراح انه سيعمل على تقليل العجز الداخلي بهذه البلاد وتخفيف عبء ديونها وتقليل حاجتها للاستدانة الخارجية وتصبح هناك مشاركة بين الدائنين والمدينين في تحمل المخاطر " [1] ، وعموما فالعملية تقتضي طرفا ثالثا هو المستثمر الذي غالبا ما يكون شركة متعددة الجنسيات حيث تقوم بشراء الدين من البنك (عن البلد الدائن) بالعملة الصعبة بحسم معين (une décote) ثم يتحصل من البلد المدين على مقابل المبلغ الذي دفعه بالعملة المحلية ولكن بحسم اقل، وبفضل هذا المبلغ يشتري المستثمر أجزاء من شركات محلية في إطار عمليات الخوصصة .

ويمكن النظر إلى تحويل الدين الخارجي على أنه دين مقابل شيء أخر ويعرفه "Moye" : " تحويل الدين يستدعي التبادل الإرادي بين المدين و دائنة مقابل سيولة أصل أخر وحق جديد في شروط تسديد جديدة " ، وتعتبر التجربة الشيلية في عملية تحويل الديون الخارجية إلى استثمارات من ابرز التجارب نظرا إلى المبلغ المعتبر الذي طالته إجراءات العملية ، فخلال ثلاث سنوات ونصف تم تحويل 4.2 مليار دولار أي ما يمثل 29 % من الديون متوسطة وطويلة الأجل ، وبعد ذلك توسعت العملة في شتى أنحاء العالم حيث أنه من سنة 1985 الى1996 تم تحويل 38.6 مليار دولار إلى استثمارات .

وفيما يخص تحويل الدين الخارجي الجزائري إلى استثمارات هي واحدة من إفرازات إعادة الجدولة التي تمت خلال 1994 في إطار نادي باريس كما أنها واحدة من الآثار التي امتدت تبعا لإجراءات التصحيح الهيكلي الذي باشرته الجزائر بتوصية من الهيات الدولية ، ففي جويلية 2000 رخص نادي باريس إدماج بند لتحويل الديون ضمن اتفاقيات إعادة الجدولة التي وقعت

[1] : يحي برويقات ، بوطيبة فيصل ، "سياسة تحويل الدين الخارجي " المؤتمر الدولي حول السياسات الاقتصادية ، جامعة تلمسان يومي29-2004/11/30، ص2

إن اتفاقية نادي باريس تعبر بوضوح عن دعم المجموعة المالية الدولية لمسار الإصلاحات التي شرع فيها في الجزائر [1] ، وإبداء الدول الثلاثة (اسبانيا ، ايطاليا وفرنسا) تعاونها مع الجزائر في ما يتعلق بتحويل الدين الخارجي ومواصلة الجزائر مناشدتهم الاستمرار في توسيع نطاق العملية ، إنما يترجم عمليا العلاقات المتميزة التي تربط الجزائر بهذه الدول في إطار اتفاقيات الأورو- منوسطية .

ولاعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر شكلا من أشكال التمويل الخارجي لذلك فقيام الجزائر بتحويل ديونها إلى استثمارات سيسمح لها بجلب تمويل خارجي ولو انه بالعملة الوطنية مقابل عدم حصول الجزائر على عملة صعبة ، فهي معفية من دفع قيمة الدين المحول بهذه العملية ، وف حالة نجاح هذه الاستثمارات سيكون ذلك داعيا لترويج فرص الاستثمار بالجزائر وبالتالي استقطاب المزيد من الاستثمار الأجنبي ولكن هذا مرهون بالدرجة الأولى بقدرة الجزائر على إقناع الإطراف الدائنة وتقديم مشاريع استثمارية ترضي هذه الإطراف بالإضافة إلى تسهيل كامل الإجراءات القانونية وتيسير عمل المستثمر الأجنبي.

المبحث الثالث: أثار الشراكة الاورو- جزائرية وشروط نجاحها في جلب الاستثمارات .

يمكن اعتبار الاستثمارات الأجنبية المباشرة المرافقة لتوقيع اتفاقية الشراكة عامل مهم إنجاح هذه الاتفاقية وهنا نتساءل عن الآثار المتوقعة على التوازنات الاقتصادية الكلية

المطلب الأول: الآثار المتوقعة لاتفاق الشراكة على التوازنات الاقتصادية الكلية:

قد يمس اتفاق الشراكة الأوروبي الجزائري العديد من القطاعات الاقتصادية و كذا التوازنات الاقتصادية الكلية للبلد، و بالتالي يحمل هذا الاتفاق في طياته آثار تعود بالنفع على الاقتصاد الوطني و أخرى تنعكس سلبا على توازناته، و فيما يلي نتطرق إلى أهم هذه الآثار.

الفرع الأول: آثار الاتفاق على النسيج الصناعي

يعتبر القطاع الصناعي أكثر القطاعات الاقتصادية تأثرا بدخول اتفاقية الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي حز التنفيذ و التي تنص على تحرير الطرفين لمبادلاتهما التجارية الخاصة بالمنتوجات الصناعية، أي يسعى اتفاق الشراكة من الناحية النظرة إلى فتح الأسواق الجزائرية أمام المنتوجات الأوروبية و الأسواق الأوروبية أمام المنتوجات الجزائرية بصورة كاملة في

[1]: عبد اللطيف بن اشنهو ، مرجع سابق ، ص :72

الظروف لا بد من محاولة الاستفادة من بعض الظروف التي تخلقها الشراكة الأوروبية، فهذه الأخيرة قد تؤدي إلى انسياب رؤوس الأموال الأوروبية و الشركات المتعددة الجنسيات الأوروبية و هو ما يجب العمل على توجيهه نحو الاستثمارات المرتبطة بالتصدير بخلق الحوافز المختلفة، إلى جانب محاولة الاستفادة من المنح التدريبية و القروض و نقل التكنولوجيا و الخبرات في دعم الصناعات التصديرية إلى جانب الاستفادة من دخول الواردات الأوروبية للجزائر و ما تؤدي إليه من تعزيز التنافسية الجزائرية التي تمتلك مقومات النجاح على المدى البعيد، بالإضافة أيضا إلى كون الاتفاقية ستسمح للجزائر بالحصول على دعم و تعاون اقتصادي أكبر في شتى المجالات بما فيها التعاون الصناعي من قبل الإتحاد الأوروبي، كما يسمح بدخول أكبر لرؤوس الأموال الأوروبية إلى البلاد و إمكانية إقامة المؤسسات الجزائرية لشركات مع مثيلاتها الأوروبية مما يسمح لها بتطوير نشاطها و الاستفادة من المساهمة الفنية الخاصة بعملية الإنتاج و استخدام الاختراع و العلاقات التجارية و المعرفة التكنولوجية.

و من بين الآثار المتوقعة على القطاع الصناعي أيضا فما يخص مجال الاستيراد و خاصة استيراد المنتوجات ذات التكنولوجيا العالية من أوروبا بالرغم من أن هذه المعدات لن تنافس المنتوجات الجزائرية في المدى القصير و لكن يختلف الوضع على المدى الطويل إذا ما أصبحت الجزائر قادرة في المستقبل على تصنيع و لو جزء من هذه المنتوجات محليا إذا طورت من قدرتها العلمية و التكنولوجيا، و بالتالي فإن انفتاح السوق الجزائرية على استيراد هذه المعدات دون حماية بمجرد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ و إن لم يصاحبه تعاون فني و مالي مكثف بين الإتحاد الأوروبي و الجزائر في هذا المجال ضمن اتفاقية الشراكة فسوف يؤدي إلى عرقلة أي تقدم جزائري في صناعة هذه المنتوجات و يؤثر على عملية تطوير الإنتاج الصناعي الجزائري، كما أن تحرير المبادلات التجارية الصناعية بين الطرفين (الجزائري و الأوروبي) من شأنه أن يؤدي إلى إعادة تخصيص العمل في بعض القطاعات الصناعية الجزائرية، و هذا من خلال اختفاء العديد من المؤسسات غير القادرة على المنافسة في السوق، أي أن الانعكاسات السلبية للدخول إلى منطقة التبادل الحر على الجهاز الإنتاجي متعددة، إذ يمكن أن تتسبب في التخلي عن أنشطة صناعية تعجز عن الوقوف في وجه المنافسة بعد فقدانها للحماية و إغلاق و حدات إنتاجية أخرى قادرة على اكتساب وضع تنافسي.

و في الأخير يمكن القول بأنه يتعين على الجزائر تحديد سياسة أو برنامج لتطوير هذا القطاع و الذي يجب أن تأخذ في الحسبان الاعتبارات التالية:

- عصرنة أنظمة الإنتاج الصناعي
- تطوير هياكل الإنتاج من حيث كثافة رؤوس الأموال و مستوى التأهيل المهني و التأطير
- تطوير الهياكل الصناعية و العقارية بإعادة النظر في التنظيم عقود الملكية و هذا من خلال حل مشكل العقار الصناعي

الفرع الثاني: آثار الاتفاق على ميزانية الدولة

قد يكون الاختلال الناتج عن إنشاء منطقة التبادل حرة على مستوى إيرادات الميزانية العامة للدول المتوسطية أكثر حدة من التأثير على مستوى الأنشطة الإنتاجية، فعملية التفكيك الجمركي ستمارس ضغط على مستوى التوازن المالية العمومية و هذا من خلال التخفيض من الإيرادات الجمركية التي تساهم بحصة هامة من مجموع إيرادات الدولة، غير أن تأثيرها يختلف من دولة لأخرى و هذا راجع إلى حصة الإتحاد الأوروبي في تجارة هذه الدول الخاضعة لتخفيضات جمركية بالإضافة إلى مدى الحماية المفروضة من قبل كل دولة، فالسياسة الجبائية المطبقة في بلد ما تعد المرآة العاكسة لتوجهها الاقتصادي، فالجزائر انتهجت النظام الحمائي الجمركي من أجل حماية منتوجها من شدة المنافسة الأجنبية، تجد نفسها اليوم مجبرة على فتح أبوابها أمام المنتوجات الأوروبية بفعل تطبيق الاتفاقية، و في هذا الظرف ما هو أثر التفكيك الجمركي و الخسائر المحتملة من جراء ذلك على الإيرادات الآتية من الرسومات الجمركية التي سوف تلغى كليا و بصفة تدريجية خلال 12 سنة على مستوى المنتوجات المصنعة أو تخفض بصفة كلية أو جزئية على المنتوجات الزراعية.

تم الإشارة إلى أن الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية يختلف تأثيره من دولة لأخرى، فنجد أن الدول التي تعتمد على المداخيل الجمركية المتأتية من الرسوم الجمركية المفروضة على المنتوجات الصناعية الأوروبية سيكون له أثر معتبر على ميزانيتها، فإذا أخذنا على سبيل المثال الخسارة المباشرة عن هذا التنازل عن الحماة في الجزائر نجدها تقدر بـ1.4 مليار دولار سنويا أي بنسبة 2.2% من الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى الخسائر غير المباشرة المتعلقة بهذه الإيرادات الجبائية أو الجمركية و المتمثلة في دخول بعض السلع من دول أخرى غير أوروبية عن طريق دول غير الدول الأوروبية بدون رسوم، و كذا تفضيل المستهلكين اقتناء المنتوجات

الأوروبية أو الأجنبية بصفة عامة بدلا من المنتوجات المحلية يؤدي هذا إلى فقدان رسوم داخلية أيضا و بالتالي هذه الخسائر هي نقص في إيرادات الميزانية العامة للدولة.

و فيما يخص حجم الواردات من المنتوجات الأوروبية التي يمسها التفكيك الجمركي سواء تعلق الأمر بالتفكيك الكلي بالنسبة للمنتوجات المصنعة أو التفكيك الجزئي بالنسبة للمنتوجات الزراعية و هذا حسب التفكيك الجمركي المتفق عليه بين الطرفين الجزائري و الأوروبي وفق رزنامة مكونة من ثلاثة قوائم*.

و الجدول الموالي يبين توزيع الواردات الصناعية من الإتحاد الأوروبي:

الجدول رقم :32 توزيع الواردات الصناعية الجزائرية من الاتحاد الأوروبي وإيرادات الرسوم الجمركية المفروضة عليها سنة 2003 . الوحدة : مليون دج

	إجمالي الواردات		إيرادات الرسوم الجمركية المفروضة على هذه الواردات	
	القيمة	الحصة	القيمة	الحصة
القائمة الأولى	121669	22,8%	10 497	26,4%
القائمة الثانية	281451	52,8%	12 789	32,1%
القائمة الثالثة	129389	24,3%	16 533	41,5%
المجموع	**532 613**	**100%**	**39 818**	**100%**

المصدر: المديرية العامة للجمارك الجزائرية .

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن حجم الواردات الجزائرية من المنتوجات المصنعة الأوروبية خلال 2003 حوالي 532 مليار دج في حين قدرت الإيرادات من الرسوم الجمركية المفروضة عليها خلال نفس السنة بحوالي 40 مليار دج، و نلاحظ أن أكثر من 50% من الواردات من المنتجات المصنعة ذات المنشأ الأوروبي توجد ضمن القائمة الثانية الذي يبدأ تفكيكها خلال سنتين بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ و في المقابل نجد أكبر نسبة إيرادات جمركية مفروضة على هذه الواردات مصدرها القائمة الثالثة و التي قدرت بـ41.5% من الحصيلة الإجمالية للرسوم الجمركية المفروضة على الواردات.

و حسب بعض التقديرات التي أعدتها وزارة المالية سنة 2005 حول أثار التفكيك الجمركي في إطار اتفاقية الشراكة بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي بخصوص خسائر الميزانية (Les pertes budgétaires) في السيناريوهات التالية: [1]

* : للمزيد من التفاصيل حول القوائم التي يشملها اتفاق الشراكة الأوروبي الجزائري طالع المبحث الأول من هذا الفصل.

[1]: Ministère des finances, Accord d'association avec l'union européenne, « Contenu et impact », les impacts périvisibles de l'accord d'association avec l'UE sur le budget de l'etat et le niveau de la protection tarifaire en Algérie, 2005, P : 48-51.

- السيناريو الأول: خسائر الميزانية تاريخ التفكيك الكلي للقائمة الأولى من السلع في سنة 2006، يتوقع أن تتعرض الجزائر لخسارة أو فقدان ما قيمته 26.3 مليار دج من الإيرادات الناتجة عن الحقوق الجمركية و الرسم على القيمة المضافة، أي بنسبة 0.4% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2004.
- السيناريو الثاني: خسائر الميزانية تاريخ التفكيك الجمركي لقائمتي السلع الثانية و الثالثة في غضون سنة 2008، يتوقع أن تفقد الجزائر ما قيمته 40.5 مليار دج من الحقوق الجمركية و الرسم على القيمة المضافة على الواردات أي بنسبة 0.7% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2004.
- السيناريو الثالث: خسائر الميزانية تاريخ التفكيك النهائي و الكلي على القائمة الثانية من السلع في آفاق 2013 يحتمل أن تفقد الجزائر ما قيمته 118 مليار دج من الحقوق الجمركية و الرسم على القيمة المضافة، أي بنسبة 1.9% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2004.
- السيناريو الرابع: خسائر الميزانية تاريخ التفكيك النهائي للقائمة الثالثة من السلع يحتمل أن تفقد الجزائر ما قيمته 188.8 مليار دج من الحقوق الجمركية و الرسم على القيمة المضافة أي بنسبة 3.1% من الناتج المحلي الإجمالي، و بالتالي فإن إلغاء الرسوم الجمركية أو تخفيضها بموجب اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي سيتبعه انخفاض المدخول الجبائي خراج المحروقات، و هذا ما يؤثر سلبا على إرادات الدولة و هو ما يحتم على الجزائر البحث و التفكير عن الكيفية التي يتم من خلالها تعويض الخسارة الناتجة عن تخفيض و إلغاء هذه الرسوم الذي لا يكون إلا بإصلاح النظام الضريبي و ذلك عن طريق التحكم في النفقات العمومية و محاربة الغش و التهريب الضريبي و تحسن عملية التحصيل الضرائب بالإضافة إلى عملية التعويض التكاليف إعادة التأهيل بزيادة الدعم المالي الأوروبي و زيادة الاستثمارات.

الفرع الثالث: آثار الاتفاق على التجارة الخارجية و على الميزان التجاري

يعتبر الإتحاد الأوروبي أول شريك تجاري للجزائر فأكثر من 60% من الواردات الصادرة من الإتحاد الأوروبي بينما تقدر الصادرات الجزائرية الموجهة للإتحاد الأوروبي بنسبة 62% من مبيعاتها إلى الخارج، و بالتالي فإن التفكيك الجمركي إزاء السلع الصناعية القادمة من الإتحاد الأوروبي سيكون عليه أثر كبر على التجارة الخارجية و الميزان التجاري للجزائر باعتبار أن

الجزائر حققت في السنوات الأخيرة فوائض في ميزانها التجاري مع الاتحاد الأوروبي والجدول الموالي يبين ذلك:

الجدول رقم33 : الهيكل السلعي للصادرات السلعية الجزائرية إلى الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 1995-2003

الوحدة : مليون دولار أمريكي

	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
منتجات غذائية	30	43	21	26	22	30	25	28	36
المحروقات ومنتجات طاقوية	6340	7704	8537	5989	7726	13325	11878	11620	3856
مواد أولية	20	20	19	21	15	24	23	18	27
منتجات نصف مصنعة	229	272	300	218	226	384	400	416	408
منتجات مصنعة وآلات التجهيز (الصناعية والزراعية)	2	13	4	6	20	28	10	15	18
منتجات أخرى	17	7	11	6	4	6	6	7	8
المجموع	**6638**	**8059**	**8892**	**6266**	**8013**	**13797**	**12342**	**12104**	**4353**

المصدر : إحصائيات المركز الوطني للإعلام للجمارك الجزائرية CNIS حول التجارة الخارجية الجزائرية.

و بالرغم من أن التبادل التجاري الأورو جزائري هو في صالح الطرف الجزائري كما يوضح الجدول أعلاه، إلا أن الهيكل السلعي للصادرات السلعية الجزائرية إلى الإتحاد الأوروبي يغلب عليها قطاع المحروقات، و هناك تبعية كبيرة للجزائر في باقي القطاعات الاقتصادية كالصناعة و الزراعة، و بما أن التجارة الخارجية لدولة ما تعتبر صورة عاكسة لطبيعة اقتصادها و مدى قدرتها على التنافس في الأسواق الدولية، فالاقتصاد الجزائري لا يمتع بخاصية التنوع و يبقى عرضة للصدمات الخارجية، و هذا بسبب الحماية المفروضة و العوائق المتمثلة في الاحتكار الممارس من طرف الدولة عن طريق المؤسسات العامة في مختلف القطاعات و سياسات الإحلال محل الواردات التي انتهجتها الجزائر خلال العشريات السابقة و التي أدت إلى اتجاه نحو أنشطة غير تنافسية و لكن الشيء الأكيد هو أن تحرير التجارة مع الإتحاد الأوروبي سيؤثر على الصناعات المحمية التي هي بحاجة إلى تكييف مع الممارسة الخارجية المتزايدة مما قد يدفع إلى تخفيض تكاليف قوة العمل بتسريح العمال مما يؤدي إلى زيادة البطالة إلى حين إعادة تخصيص للموارد[1] كما يؤدي إلى المبادلات التجارية كذلك إلى حدود الضغط على الميزان التجاري بسبب زيادة الواردات من السلع الصناعية الوافدة من أوروبا، و في الاتجاه المعاكس لن تستفيد الجزائر من مزايا خاصة على صادراتها اتجاه السوق الأوروبية و ذلك للأسباب التالية:

[1] : أحمد بابشي، مرجع سابق، ص: 17.

- أوروبا منظمة إلى المنظمة العالمة للتجارة و هو ما يدفعها لمنح جميع الدول الأعضاء في المنظمة استنادا لمبدأ الدولة الأولى برعاية نفس المزايا التي تمنحها لأي دولة أخرى.
- قيام الإتحاد الأوروبي بإبرام اتفاقيات تحرير التجارة مع معظم الدول الأخرى و هذا ما يجعل الصادرات الجزائرية خاضعة للمنافسة في السوق الأوروبية من طرف الصادرات باقي الدول غير الأوروبية
- الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات في الدول الأوروبية المتدنية والتي لها تأثير على تقليص الواردات إلى أوروبا بل تعتمد على معايير أخرى، مثل معيار الجودة التي تؤدي إلى الحد من دخول السلع الجزائرية إلى الأسواق الأوروبية في حالة عدم تطابقها مع هذه المعايير، كما يؤدي التأثير الإيجابي على الإنتاج في المدى الطويل بفضل تحرير المبادلات التجارية في إطار الشراكة رغم ما يكلف هذا التحرير من فقدان الرسوم على الواردات خلال المرحلة الانتقالية إلا أنه بإمكانه أن يشجع الصادرات و يؤدي إلى تحقيق وفارة الحجم لا سيما و إن كان ذلك مرفوق بالجوانب النوعية للتنافسية و العمل وفق القواعد و المعايير الصحية و الأمنية المعتمدة و المعمول بها في الدول الأوروبية و هذا لا ينأتى إلا بتبادل الخبرات و الملومات بخصوص القواعد التقنية و قواعد حفض الصحة و حماية المستهلك[1]، في الحين أن التخفيضات التدريجية للتعريفة الجمركية ستؤدي إلى ارتفاع طفيف في الصادرات الأوروبية نحو الجزائر بسبب المكاسب المتملقة بمؤشر الكفاءة، السعر التي ستحصل عليها مقارنة مع دول أخرى لا تستفيد من هذه التخفيضات الجمركية، و بالتالي سيكون تأثير الكمي للصادرات ضعيفا و بالتالي فإن تخفيض التعريفة الجمركية ثم إلغائها نهائيا بعد إنشاء منطقة التبادل الحر مقابل عدم تغيير التعريفة الجمركية للدول غير أعضاء في الشراكة يمثل تقييدا على حرية الاستيراد في الجزائر لصالح الإنتاج الأوروبي و بالتالي يجب إقناع الأوروبيين باستثمار ما يوازي العجز التجاري في المعاملات بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي و هذا على أقل تقدير مع توجيه هذه الاستثمارات إلى البنى الأساسية، فأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر تكمن في أنه مصدر للمعرفة و التكنولوجيا كما يؤدي إلى خلق فرص عمل و تحريك الآلة الإنتاجية و بالتالي الارتقاء بمستويات التجارة و المبادلات التجارية.

---

[1] : قدي عبد المجيد، الجزائر ومسار برشلونة، مرجع سابق، ص: 06-07.

الفرع الرابع: آثار الإنفاق على الاستثمارات الأجنبية المباشرة

إن المتتبع لسياسة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر يلاحظ أن الجزائر كانت من الدول الأكثر تقيدا للاستثمارات الأجنبية فالاقتصاد الجزائري عن العديد من المشاكل الاقتصادية بسبب عدد من السياسات الاقتصادية التي من أهما السياسة الاستثمارية التي كانت سائدة خاصة في ظل الاقتصاد الموجه مما أدى إلى إسراع في عملية الإسراع الاقتصادي والاهتمام بسياسة الاستثمارات الأجنبية التي أصبحت إحدى المتغيرات الحاكمة لتطور الاقتصاد الجزائري مع تضافر الجهود السياسات الاقتصادية لتحقيق التنمية الاقتصادية وتكييف الاقتصاد الوطني مع متطلبات السوق بمقتضى الدخول في الشراكة مع الإتحاد الأوربي وذلك بإعادة النظر في الهياكل والتشريعات و القوانين و مقارنتها مع الدول المحتمل التعامل معها في إطار الاستثمارات المباشرة.

وعلي هذا الأساس و من منطلق أهمية رأس المال الأوروبي في الاستثمارات الدولية المباشرة تحاول الجزائر من خلال انضمامها لهذا الاتفاق تعزيز جاذبيتها لهذه الاستثمارات[1]، فيحتمل أن تؤدي اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية في البداية إلى امتصاص المدخرات بفعل إلغاء القيود الكمية و الرسوم الجمركية التي تشجع الاستهلاك من خلال توفير سلة واسعة من السلع الاستهلاكية، كما تؤدي أيضا إلى تنامي حجم الاستثمارات بفعل دخول المزيد من التدفقات الرأسمالية قصد توسيع و تحسين طاقات الإنتاج، و هذا ما يتطلب ضخ استثمارات كبيرة لتوفير الهياكل الأساسية التي تساعد على النشاط الاقتصادي و منه جذب أكبر قدر من الاستثمار الأجنبي المباشر و لكن هذا لا يتحقق إلا إذا تم مرافقة هذه الاتفاقية -الشراكة- بسياسة توجيهية تحدد أسلوب توجيه الاستثمارات الوطنية و الأوروبية إلى القطاعات الاقتصادية الجزائرية حسب المزايا النسبية التي تتمتع بها، و هذا من أجل تفادي الدخول المكثف لرؤوس الأموال لغرض المضاربة، لكن بلوغ هذا المسعى تعترضه عدة مشاكل أو صعوبات من بينها:

- اتجاه الاستثمارات الأوروبية على دول أوروبا الوسطى و الشرقية بعد تحول اقتصاديات هذه الدول إلى اقتصاديات السوق و اندماجها في الإتحاد الأوروبي مثل (اليونان، البرتغال، اسبانيا).

---

[1] : علي همال، فطيمة حفيض، مرجع سابق، ص: 381

- رغم بعض التحسن الذي طرأ على مستوى مناخ الاستثمار في السنوات الأخيرة بفعل تحسن الوضع الأمني و سعي السلطات إلى تشجيع الاستثمار سواء المحلي أو الأجنبي من خلال وضع الأطر القانونية المشجعة له إلا أن هذا يبقى غير كاف في نظر المستثمرين الذين لا يزالون يواجهون عدة عراقيل تحول دون تجسيد مشاريعهم على أرض الواقع.
- أغلبية النشاطات التي يمارسها رجال الأعمال الجزائريين هي أنشطة تجارية غير منشئة للقيم المضافة.
- ضعف أداء أغلي القطاعات الاقتصادية الجزائرية باستثناء قطاع المحروقات و تنبذب أداء البعض الأخر و عدم القدرة على المنافسة الخارجية.
- ضعف القاعدة الإنتاجية بسبب تقادم أجهزة الإنتاج و فائض اليد العاملة بالإضافة إلى ضعف مستوى الأجور الذي لا يحفز على الأداء و المردودية
- انتشار الروتين و البيروقراطية في الإدارة خاصة البنكية منها
- عدم قدرة المؤسسات الجزائرية و خاصة الصغيرة و المتوسطة منها على منافسة المؤسسات الأوروبية

فهذه الصعوبات و غيرها ساهمت في ضعف الاستثمارات الأوروبية المباشرة حيث أن أغلب الدول الشريكة لم تستطع لفت انتباه المستثمرين إليها الذين كانوا مهتمين بالاستثمار في مناطق أخرى تعد في نظرهم أكثر جاذبية مثل الدول الأوروبية المتوسطية المنظمة حديثا إلى السوق الأوروبية المشتركة (اليونان، البرتغال، اسبانيا)، و دول جنوب و شرق آسيا، حيث لم تتلقى المنطقة المتوسطية من الاستثمارات الواردة من دول المجموعة الأوروبية سوى ما نسبته 7% من إجمالي ما تلقته من استثمارات مباشرة خلال الفترة ما بين 1971-1992 و هذا بالرغم من النفوذ الكبير الذي تتمتع به دول أوروبا في المنطقة المتوسطية[1].

أما على صعيد التعاون الاقتصادي سواء كان على المستوى الإقليمي من خلال وضع مشاريع ذات طابع إقليمي في مجالات متعددة التي يغطيها التعاون أو على المستوى الثنائي من خلال دعم الإصلاحات الاقتصادية في الدول الشريكة كانت مساهمة الإتحاد الأوروبي رمزية كما أن تدفقات الاستثمارات الأوروبية المباشرة إلى الدول الشريكة لم تكن في مستوى الآمال

[1] : ميموني سمير، مرجع سابق، ص: 227.

الكبيرة التي بنتها هذه الأخيرة على اتفاقيات الشراكة حيث لم تتلقى المنطقة سوى ما نسبته 4% في سنة 2002 من إجمالي الاستثمار الأوروبي المباشر في الدول النامية في الوقت الذي استمثرت فيه دول الإتحاد ما نسبته 26% من إجمال الاستثمار الأوروبي المباشر في الدول النامية و في الدول التي كانت مرشحة للانضمام إلى المجموعة الأوروبية.

و حتى يكون لاتفاقيات الشراكة الثنائية بين الإتحاد الأوروبي و الجزائر و الدول المتوسطية الأخرى دورا فعالا تلعبه على زيادة انفتاح اقتصاديات الجزائر و الدول المتوسطية الأخرى

على جدب الاستثمار الأجنبي المباشر و التزام الحكومات بتطبيق الإصلاح الاقتصادي والاستفادة من المساعدات المالية على هده الدول أن تضع إستراتيجية تنموية شاملة تتمثل في زيادة المدخرات و الاستثمارات وتحسين النظام الضريبي و خصخصة المؤسسات العاجزة و إصلاح المنظومة المصرفية و ترشيد استخدام الموارد الاقتصادية و ضمان حقوق المستثمرين الأجانب و تحسين المنافسة المحلية وتطوير جودة المنتوجات و إحداث مراكز للبحث و التطوير والاهتمام بالموارد البشرية كل هدا يقوي من مركز الجزائر و الدول المتوسطية في إطار الشراكة الاورو- متوسطية.

المطلب الثاني:الإجراءات (السياسات) المرفقة لنجاح اتفاق الشراكة

إن نجاح اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي لا يقتصر على تحرير حجم المبادلات ودخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوربية ،بل يتطلب توفر العديد من عناصر النجاح المهمة على جميع المستويات و المتمثلة في مختلف السياسات و الإجراءات المرفقة التي تساعد على خلق مناخ استثماري من شأنه أن يؤدي إلى تصحيح الإختلالات الهيكلية التي يعيشها الاقتصاد الوطني و سوف نتطرق إلى أهم هذه السياسات المرفقة الداخلية و الخارجية فيما يلي:

الفرع الأول: إعادة التأهيل الصناعي

إن برنامج إعادة التأهيل يعرف على انه مجموعة من الإجراءات المختلفة التي تقوم بها السلطات العمومية لفائدة المؤسسات قصد تحسين مرد وديتها و أداءها في ظل المنافسة العالمية المتنامية و أن يصبح لها هدف اقتصادي و مالي على المستوى الدولي ويمكن لبرنامج التأهيل أن يكون له اثرين إيجابيين يتمثلان في تحسين الإنتاجية و المنافسة على مستوى السوق المحلي إذ إن إلغاء حواجز الدخول تحفز مباشرة الإنتاج و تولد طلب استثمار إضافي و إذا نجحنا في تحسين

إنتاجية الإنتاج و جعلها أكثر تنافسية فإن تحرير المبادلات سيكون مرادفا للنمو الاقتصادي و من خلال القيام بإصلاحات على المستوى الداخلي للمؤسسة تتمثل عملية التأهيل في ثلاث محاور أساسية.[1]

ا- الاستثمارات غير المادية:

و يتعلق الأمر بجميع الاستثمارات المعنوية الهادفة إلى تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة و بالخصوص في مجال الطاقات البشرية التنظيم المعارف العلمية البحوث و الدراسات التطبيقية البحث عن اقتحام أسواق جديدة إعداد برامج معلوماتية تساعد على الرفع من القدرة التنافسية للمؤسسات

ب- الاستثمارات المادية:

المتمثلة في وسائل الإنتاج تساعد على رفع القدرة التنافسية للمؤسسة عن طريق زيادة الإنتاج و التحكم في التكاليف و نذكر بالخصوص تجديد التجهيزات و تحديث تقنيتها اقتناء تجهيزات جديدة تؤدي إلى نجاعة أفضل اقتناء تجهيزات تمكن من موازنة تسلسل الإنتاج و رفع نسبة استعمال التجهيزات المتوفرة.

ج- إعادة الهيكلة المالية:

تتطلب إعادة التأهيل إعادة النظر في التوازنات المالية و تحديد إمكانياتها المالية و ذلك من خلال:

- دعم الإمكانيات الذاتية (برفع رأسمال المؤسسة، إما بفتح رأس المال للاكتتاب أو عن طريق إصدارات جديدة).
- الحد من حجم المخزونات بالنظر إلى النشاط
- التحكم في حجم و نوعية الديون
- تمويل الاستثمارات برؤوس أموال دائمة
- ترشيد استعمال القروض البنكية.

---

[1] :Abdelhak Lamir ,les plans du redessement concepts et méthodes etcondutes par les entreprises Algériniennes, revue des sciences commerciales et de gestion ,Ecole supérieure de commerce d Algér,n°03,AVR 2004,p106

بالإضافة إلى المحاور الأساسية لعملية التأهيل الصناعي لا بد من تأهيل المحيط كذلك لكون أن القدرة التنافسية للمؤسسة مرتبطة بنسبة عريضة بمحيطها (مختلف المتعاملين....الخ) و ذلك من خلال:

- إعادة هيكلة المناطق الصناعية الموجودة و بناء مناطق جديدة
- توفير وسائل النقل و المواصلات و تحسين مستوى البنى الأساسية
- تكييف المحيط القانوني بمراجعة الأطر القانونية المحددة لإنشاء المؤسسات و الاستثمار و تشجيع القطاع الخاص
- تشجيع التعليم و التكون المهنيين من أجل تكوين أفضل للكفاءات
- تدعيم القطاع المالي و المصرفي و ذلك بمراجعة النظام الجبائي و المالي و تنمية سوق الصرف و البورصة.

و يهدف برنامج إعادة التأهيل إلى تحقيق الأهداف الموضحة في الشكل الموالي:

شكل رقم 04 أهداف برنامج إعادة التأهيل

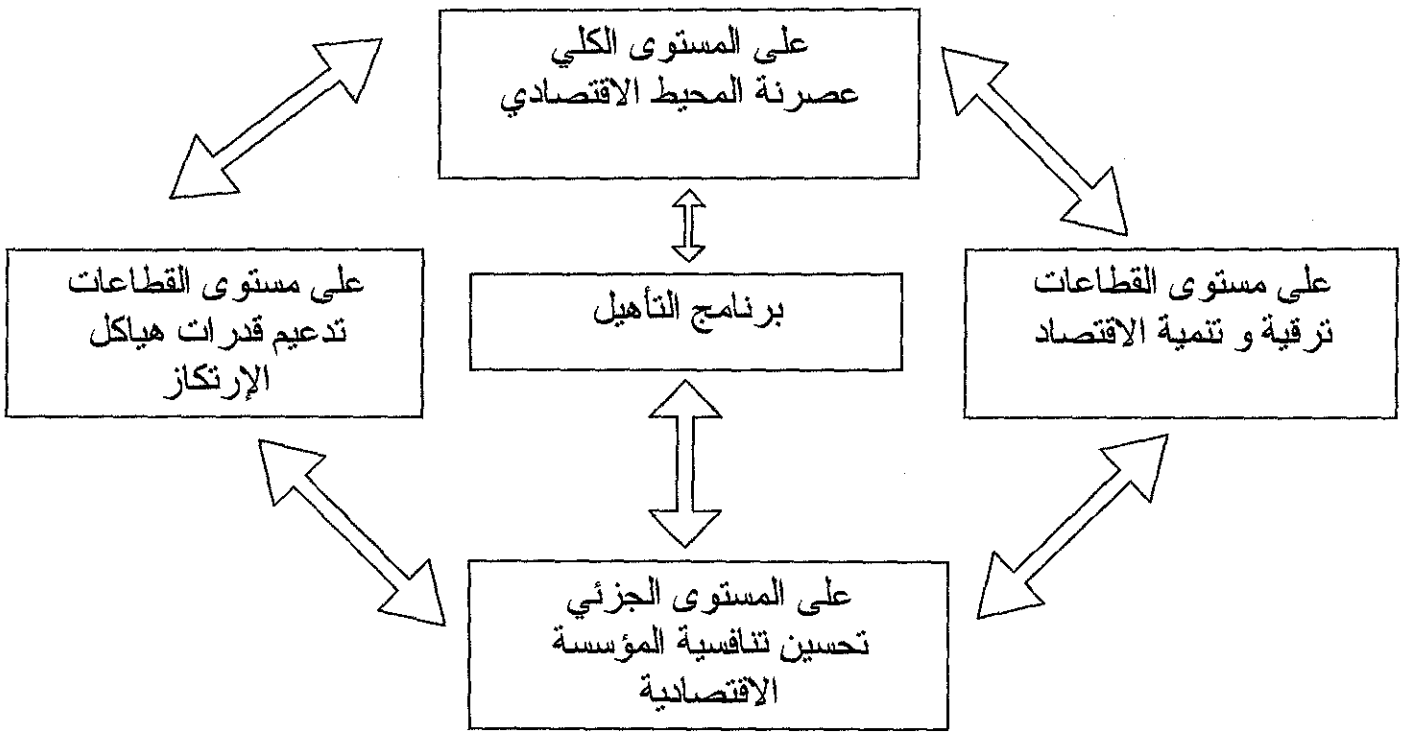

المصدر: زايري بلقاسم، "السياسات المرفقة لنجاح منطقة التبادل الحر بين الإتحاد الأوروبي و الجزائر"، مجلة اقتصاديا شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، عدد: 03، ديسمبر 2005، ص: 53.

و تجدر الإشارة هنا أن عملية التأهيل الصناعي مرهونة بقدرة المؤسسات و إمكانياتها على تجنيد موارد التمويل الداخلية و المتعلقة بالنظام المالي و المصرفي ، فتنويع موارد تمويل المؤسسات يشكل تحديا هاما بالنسبة للمؤسسات في الوقت الراهن، و لا يتأتى هذا التنوع إلا في إطار وجود سوق مالي فعال إلى جانب السوق النقدي لتوفير التمويل اللازم للمؤسسات، و يمكن للشراكة الأوروبية الجزائرية من خلال الدعم المقدم من طرف الإتحاد الأوربي في إطار برامج ميدا و الاستثمارات الأجنبية المباشرة أن تضمن جزء من هذا التمويل، و يمكن تطبيق هذه الشراكة في ثلاث مجالات و هي : [1]

- أداة الإنتاج الموجودة و خاصة المركبات الصناعية
- قطاعات النشاط الاقتصادي التي تمثل فرصا كبيرة للاستثمار
- قطاعات النشاط غير المغطاة بالصناعة الوطنية.

و في هذا المجال فإن الدولة يجب أن تحسن من الإطار و المحيط الضروري لتطوير الشراكة و تحسين مناخ الأعمال و الاستثمار لاستقطاب الاستثمارات بطريقة تساعد على خلق المزايا النسبية، و نشير إلى أن اتفاقية التبادل الحر بإمكانها أن تخلق مجالا جديدا للسياسات القطاعية الوطنية و ذلك من خلال:

- تدعيم الهياكل القاعدة الأساسية و إعادة التأهيل
- تطوير الهياكل القاعدية التكنولوجية (مخابر، مراكز تقنية صناعية)
- ترقية الصناعات الصغيرة و المتوسطة و تمويل النشاطات الحرفية و التجارية

الفرع الثاني: ضرورة الحصول على المزيد من الإعانات المالية

إن المساعدات المالية الأوروبية لمنطقة جنوب و شرق المتوسط تعتبر دعما ضروريا لمرافقة الإصلاحات و الانفتاح الاقتصادي و نظرا للصدمة الخارجة بالنسبة للدول المتوسطية و الناجمة عن انفتاح المبادلات الصناعية مع المجموعة الأوروبية، يمكن أن تكون غير قادرة على تحملها في الوقت الذي تكون فيه آثار التفكيك الجمركي مهمة، و بالتالي المساعدات المالية في هذا الظرف تصبح ضرورية لمساعدة هذه الدول التي توجد في وضعيات صعبة من أجل تجاوز هذه المرحلة الانتقالية، و هذا ما تجسد في موافقة المجلس الأوروبي على منح مساعدات مالية قدرت

---

[1]: زايري بلقاسم، مرجع سابق، ص: 56.

بـ3.435 مليون أورو في الفترة ما بين 1995 و 1999 في شكل اعتمادات من ميزانية المجموعة الأوروبية بالإضافة إلى مساهمة البنك الأوروبي للاستثمار[1]. و تدخل هذه المساعدات الأوروبية الممنوحة للدول المتوسطية الشريكة هي في الأساس تتكون من هبات، و من جهة أخرى من قروض ميسرة الإعانات الثنائية تحتوي على هبات بدون مقابل، كما أن البنك الأوروبي للاستثمار يقدم بعض الروض بمعدلات فائدة بسيطة[2]، و من خلال تحليلنا للمساعدات المالية الأوروبية الممنوحة للجزائر فهي غير كافية مقارنة مع احتياجات الجزائر حيث استفادت الجزائر من 164 مليون أورو في إطار برنامج ميدا MEDA (II) خلال الفترة (1995-1999) أي بنسبة 05% فقط من المبلغ المخصص لبرنامج (MEDA) وهو 3.435 ملون أورو ،وقد تم توجيه هدا المبلغ إلى الميادين التالية.

- برنامج التأهيل الذي باشرته الجزائر خلال (1995-1998)
- دعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة (PMI/PME) .
- دعم إعادة الهيكلة الصناعية .
- دعم تحديث وتطوير القطاع المالي .
- تدعيم الهياكل القاعدية وحماية البيئة.

كما نلاحظ انه بالرغم من تحسن المبلغ المخصص للجزائر مقارنة بميدا (I) ،إلا أن المخصصات السنوية للجزائر بقيت متواضعة ولا تغطي جميع احتياجاتها من تمويل مختلف المشاريع الاقتصادية والتنموية حيث أن اكبر التزام تحصلت عليه الجزائر كان سنة 2001 ب 60 مليون أورو فلقد تم تخصيص خلال الفترة (2000-2003) ما مقداره 181.8 مليون أورو وهو مبلغ متواضع مقارنة بما تم تخصيصه لكل من المغرب وتونس اللذان تحصلا على 525.3 مليون أورو للأول و306.6 مليون أورو للثاني.

انطلاقا من التحليل السابق يتبين عدم كفاية حجم المساعدات المالية التي يقدمها الاتحاد الأوربي للجزائر لإعادة تأهيل صناعاتها ،واستكمال برامج الإصلاح الاقتصادي لتكون قادرة على المنافسة وبالتالي ينبغي التأكيد على أن نجاح اتفاقية الشراكة الأوربية الجزائرية ستكون مرهونة بالحصول على المزيد من الدعم المالي والفني الممنوح من الاتحاد الأوربي بالإضافة

---

(1) : هاني حبيب، "الشراكة الأورو - متوسطية ما لها و ما عليها"، وجهة نظر غربية، الدار الوطنية للنشر و التوزيع، سوريا، 2003، ص: 147.

(2) : زايري بلقاسم، مرجع سابق، ص: 62.

إلى تنافسية الاقتصاد الجزائري على مستوى الأسواق الدولية ومدي نجاح الجهود الجزائرية لإعادة تأهيل مؤسساتها بعد استفادتها من الدعم المالي الأوروبي و دخول الاستثمارات الأجنبية.

الفرع الثالث:ضرورة استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

لا شك إن المنافع المتوخات من تطبيق الإصلاحات القانونية و المؤسساتية ستؤدي إلى تطور الاقتصاد وتدعيم قدرته على المنافسة الدولية نتيجة لارتفاع معدلات الاستثمار و ارتفاع القدرات الإنتاجية وسيكون اتفاق الشراكة الاورو متوسطية مؤشر تشجيع المستثمرين المحليين و الأجانب بوصفه دليلا على التزام الجزائر بتحقيق إصلاحات اقتصادية و مالية عميقة و واسعة النطاق ، إصلاحات تؤدي إلى تحرير التجارة الداخلية و الخارجية بالإضافة إلى تطور و تحرير النشاط الاقتصادي ككل ، وهذا الأثر المحفز الذي ينطوي عليه اتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية ، حيث كل الدراسات تؤكد على أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة المرافقة للتوقيع على اتفاق تكوين منطقة التبادل الحر ، عامل مجدد وهام لنجاح مثل هذه الاتفاقيات[1] ، وذلك من اجل تعويض عدم التوازن في ميزان المدفوعات على المدى القصير ، ولتحفيز العرض على المدى المتوسط وخاصة في القطاعات التصديرية ، والسماح بتحويلات مهمة في التكنولوجيا وكل ذلك يتطلب توفير مناخ ملائم للاستثمار.

وفي هذا الصدد فإن التطورات على مستوى حركة رؤوس الأموال تبين تدهور مرتبة الجزائر ي سلم الأولويات الاستثمارية للإتحاد الأوروبي لصالح دون أوروبا الوسطى والشرقية (PECO) بعد تحول اقتصاديات هذه الدول إلى اقتصاديات السوق واندماجها في الاتحاد الأوربي وبالتالي إذا كان التعاون الأورو - متوسطي ما زال ضعيفا في ميدان الاستثمارات مقارنة بما أنجزه اليابانيون في دول شرق أسيا والمحيط الهادي وما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية في أمريكا اللاتينية وفي المكسيك يجب التذكير هنا بالدور الفعال الذي يمكن أن يقوم به الاتحاد الأوربي عن طريق المشاركة في تطوير البلدان غير الأعضاء في هذا الاتحاد وبالمساهمة في إقامة آليات وأدوات لجب الاستثمارات ودعمها نحو دول جنوب وشرق المتوسط لاسيما عن طريق تعزيز تدفق رؤوس الأموال غير المولدة للديون ،وعلى هذا الأساس ومن اجل تحقيق هذا

---

(1) زايري بلقاسم ،مرجع سابق، ص:65.

(2) احمد باشي ،مرجع سابق،ص:29.

المسعى (جلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية) فعلى الاقتصاد الجزائري أن يكون مؤهلا للحد من العوامل التي تعيق تدفق الاستثمارات الأجنبية وأهمها:

- عدم الاستقرار السياسي
- عدم وضوح واستقرار قوانين الاستثمار وعدم توفر محيط تشريعي مستقر
- انتشار الروتين والبيروقراطية في الإدارة خاصة البنكية منها
- القيود المفروضة على تملك الأراضي والعقارات وكذا تحويل الأرباح
- عدم شفافية المنظومة الجمركية والضريبة وتفشي ظاهرة الغش والتهرب والمحسوبية.
- محدودية السوق الجزائرية وعدم توفر سوق مالي متطور إلى عدم توفر بنك معلومات مالية.

هذه القيود وغيرها يجب العمل على إزالتها حتى نضمن محيط استثماري مغري قد يساعد الصناعة الجزائرية على تأهيل نفسها ويعطيها القدرة على تحدي رهان الانفتاح التجاري الذي يظهر انه صعب بدون دخول معتبر لرؤوس أموال أجنبية مرتبطة مباشرة بالإعلان عن التوقيع على اتفاق الشراكة، ولكنه يبقى غير مؤكد ،لان المكاسب المرتبطة باتفاقية الشراكة الأورو متوسطية بالنسبة لدولة نامية مثل الجزائر تنتج أساسا من أثر غير مباشر مرتبط بتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية ، وثانيا سياسة اقتصادية كلية مدروسة بدقة .

فبالإضافة إلى ما سبق الإشارة إليه من سياسات (إجراءات) مرفقة لنجاح اتفاق الشراكة ، يجب القيام بما يلي :[1]

- تقوية النظام الضريبي لتعويض الانخفاض في الدخل الجمركي من الواردات نتيجة لإزالة التعريفات على السلع القادمة من الاتحاد الأوروبي .
- التوفيق بين المعايير ومجانسة الإجراءات الجمركية والإحصائية وتنظيم السوق وسياسة المنافسة وآليات الاستثمار .
- زيادة التوجه نحو اقتصاد السوق مع تحرير عناصر الإنتاج والسلع المحلية لتسهيل نقل الموارد و سرعة الاستجابة إلى تغيرات الأسعار ويتضمن ذلك على وجه الخصوص تحرير القواعد التنظيمية المطبقة على الاستثمار الأجنبي المباشر وقطاع الخدمات .

---

[1] :زايري بلقاسم ، مرجع سابق ، ص:74.

- الخوصصة وإصلاح القطاع العام للحصول على حوافز أكثر حيادا للمشاريع الاستثمارية ، وزيادة سرعة استجابة الإنتاج وقطاعات التجارة في الاقتصاد إلى أوضاع السوق مما سيساهم في زيادة الكفاءة الاقتصادية العامة والمدخرات بالإضافة إلى توسع المجال أمام القطاع الخاص في الاقتصاد.
- تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي ، بما في ذلك الاستقرار المالي وانضباط الميزانية وسياسة مرنة لأسعار الصرف لتخفيض التعريفية على وجه الخصوص ولتحقيق سعر صرف يتميز بالاستقرار والقدرة الحقيقة على المنافسة .
- تحقيق الدين الخارجي : إذ أنّ وجود دين خارجي ضخم عند بدء تحرير التجارة يؤدي إلى تعقيد التصحيح الاقتصادي الكلي ،كما قد يقلل من احتمالات جذب المستثمرين ،ويرجع هذا إلى خدمة الدين المرتفعة تفرض عبئا ثقيلا على الموازنة وميزان المدفوعات
- توسيع نطاق الحكم الراشد في إدارة شؤون الدولة، ولا يكون هذا إلا بوجود مؤسسات مستقلة ومتكاملة محققة لاستقرار السوق، مهمتها الأساسية الضبط الاقتصادي وإدارة مختلف أشكال السياسات الاقتصادية (النقدية، المالية) فضلا عن وجود مؤسسات مانحة للشرعية (كمؤسسات التشريع، العدالة...) ،تسعى إلى توفير عنصر الشفافية في أداء العمل الحكومي وذلك بتبسيط الإجراءات الإدارية المعتمدة وإقرار ما يسمى " بمبدأ المسؤولية والمسألة " [1] (Responsabilité et responsabilisation)

المطلب الثالث : الجزائر وتحديات المنظمة العالمية للتجارة في مجال الاستثمار .

بدت المنظمة العالمية للتجارة ومن خلال بنود اتفاقياتها الدولية تمارس دورا مهما في التهيئة والترتيب وخلق المناخات المناسبة للشركات متعددة الجنسية للاستثمار وتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو مناطق الجدب ، وعلى هذا الأساس نتساءل عن آفاق انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة .

الفرع الأول : اتفاق تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة " TRIMS " .

تعد جولة الاورغواي 1986-1993 من الجولات الأخيرة وأطولها مدة في إطار اتفاقية الجات " GAAT " وقد انتهت في سنة 1993 بمراكش وعن النتائج التي أسفرت عنها جولة

[1] قدي عبد المجيد ، الجزائر ومسار برشلونة ، الندوة الدولية حول الاندماج العربي كآلية لتفعيل الشراكة الأورو- عربية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، أيام 8/9/ماي/2004 ، ص:07 .

أورجواي والمجالات التي شملت جداول الالتزامات المتبادلة بين الدول الأعضاء تشير كلها إلى إن الاقتصاد الدولي متجه لا محالة للتحول نحو نظام الحرية التجارية من خلال تحرير التجارة الدولية ليس فقط في مجال السلع بل أيضا في مجال الخدمات والملكية الفكرية والصناعية وقوانين الاستثمار ذات الأثر على التجارة الدولية خلال مهلة تتراوح ما بين سنتين وستة سنوات وعشر سنوات حسب المجال محل التحرير والدول المعنية بالتحرير من حيث ما إذا كانت دولة نامية أو دولة متقدمة ، وهذه الجولة هي الإطار الأساسي لإنشاء المنظمة العالمية للتجارة .

فالمنظمة العالمية للتجارة أنشئت في أول جانفي 1991 وهذا لتحل محل الجات ، مقرها في جنيف عاصمة سويسرا وللمنظمة الشخصية القانونية كمنظمة كاملة الأهلية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ولكنها مثل الجات ليس لديها الوضع الرسمي كوكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة رغم إقامة الروابط معها ، فهي تهدف إلى زيادة الإنتاج والتجارة والاستثمار وتشجيع المشاركة النشيطة للبلدان النامية في التجارة العالمية والسؤال الذي يطرح نفسه لماذا تتدخل هذه المنظمة العالمية في الاستثمارات رغم أن نشاطها يرتكز أساسا على أساس التجارة، ويمكن اختصار ذلك في ما يلي: [1]

- الأهمية المتزايدة لرأس المال وهذا بزيادة صناعة الخدمات المالية في شكلها المصرفي أو غير المصرفي وهذا ما يؤدي إلى نقل الثروة العينية من مستثمر إلى أخر دون وجود أي عوائق سواء داخل البلد أو خارجه .
- انتشار العولمة المالية، فاعتبر رأس المال سلعة يتم تدولها وفق مبادئ تحرير التجارة في النقود استيرادا وتصديرا ، وان حرية التجارة تتطلب بالضرورة حرية انتقال الأموال بين الدول الأعضاء ، لذا فان رأس المال في هذه الحالة يعتبر كسلعة متداولة وليست كعنصر من عناصر الإنتاج .

فتحرير قوانين الاستثمار من القيود ذات الأثر على التجارة الدولية فقد أقرت به دورة أوروجواي ، فكل الممارسات والشروط والقيود والإحكام في قوانين الاستثمار تؤثر على سير التجارة الدولية تأثيرا مشابها لما يحدث عند إخضاع التدفقات السلعية لقيود التعريفية مثل القيود المعروفة بالمكون المحلي حيث تشترط بعض الدول استخدام سلعة معينة من المنتوجات المحلية

---

[1] : بعلوج بولعيد ، " المنظمة العالمية للتجارة والاستثمارات " ، الملتقى الوطني الاول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد ، جامعة ورقلة ، 22-23 افريل 2003 ،ص :4 .

في إنتاج سلعة أخرى مثل صناعة السيارات مقابل الحصول على التعريفة الجمركية المنخفضة ، وفي ذلك إلزام المستثمر على استخدام المنتوجات المحلية بدا من استرادها من مواطنها الأجنبية الأكثر كفاءة سواء من حيث مستوى الجودة أو مستوى السعر وغيرها من الشروط والقيود التي تحد من جذب وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلاد المضيفة ويؤثر على التجارة الدولية .

وبالتالي يشير الواقع في الغالب إلى اضمحلال معظم الهوامش التي يمكن للدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية أن تتحرك في إطارها عبر تشريعات وطنية خاصة بها دون أن يحصل تماس غير مسموح به مع مبادئ حرية التجارة ، الأمر الذي تجد فيه المنظمة تقاطعا يؤثر على سريان عملياتها وتوجهاتها ويبدو أن القطاع الأكثر تحسسا وفق ما تقدم تمثله التشريعات والتنظيمات الوطنية للاستثمار والتي تظهر بصيغ مختلفة منها إجراءات الحماية والدعم المباشر والرسوم الجمركية وجميعها تحت عنوان مزايا الاستثمار التي يمكن أن تقدم تشجيعا للإنتاج غير المتكافئ حتى ينطبق عليها وصف المخالفة للجات الأمر الذي قاد نحو إبرام اتفاق إجراءات الاستثمار ذات الصلة بالتجارة.

إن اتفاق تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة "TRIMS" تمت دراسته في الاجتماع الوزاري في "بونتاديل" "The Punta del este" في جولة الأوروجواي يعتمد على مبدأين:[1]

1. المعاملة الوطنية للمستثمر الأجنبي بمنحه امتيازات المستثمر الوطني وفقا لأحكام المادة الثالثة و الحادية عشر من اتفاقية الجات 1994، تمنحه المستثمرين الأجانب الحق في الحصول على نفس المعاملة التي تمنح للمستثمر الوطني، إن القوانين الخاصة بالاستثمار في أي دولة ليست هي محل الاتفاقية، لذلك فإن التدابير الوطنية الخاصة بحرية الدخول و القوانين الخاصة بالمعاملات مع الشركات الأجنبية ليست هي موضوع الاتفاق فمن بنود هذه الاتفاقية أنها تنص على منع أي إجراء تتخذه الدولة المضيفة للاستثمارات الذي قد يعرقل من نمو التجارة الدولية، و الدول الموقعة لهذه الاتفاقية ملزمين بإلغاء هذه القيود خلال مدة زمنية تتراوح بين سنتين للدول المتقدمة و سبع سنوات للدول الأقل نمو، و من القيود الواجب إلغائها:
   - اشتراط الدول المضيفة نسبة معينة للمكون المحلي

[1] : عياش قويدر، ابراهيم عبد الله، "آثار انظمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل و التشاؤم"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد الثاني، ماي 2005،ص: 71.

- تحديد إيرادات المشروع بحيث لا يتجاوز نسبة معينة من قيمة ما يقوم المشروع بتصديره

2. الشفافية و الوضوح والإعلان على تدابير الاستثمار التي لا تتعارض مع الالتزام الأول و إلغاء كافة القيود الكمية و للمستثمر في هذه الاتفاقية الحق في استيراد مستلزمات الإنتاج دون قيود في تصدير منتوجه أو تحديد حصة للسوق المحلي

إن من بين التدابير التي تبنتها الحكومات لاستقطاب و تنظيم الاستثمار الأجنبي هناك الحوافز المالية و الخصم الضريبي و توفير مساحة من الأرض و الخدمات الأخرى على أسس تفضيلية فضلا عن ذلك تضع الحكومات شروطا لتشجيع الاستثمار أو الالتزام باستخدامه طبقا لبعض الأولويات الوطنية[1]

و يتمثل أثر الاتفاق حول تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة في جانبين:

- **الجانب الأول:** يتمثل في توفر ما يلي:
  - وجود إمكانيات استثمار خصبة في الجزائر و توفرها على إمكانيات الإنتاج
  - و جود سوق استهلاكي كبير
  - إمكانية الشراكة مع رأس المال الوطني

  و هنا يمكننا أن نبدي ملاحظة مهمة و هي ضرورة خروج الجزائر في الاعتماد على الاستثمارات في الميدان البترولي إلى الاستثمار المنتج في مختلف الميادين الاقتصادية الأخرى.
- **الجانب الثاني:** قد تضعف الإمكانيات الكبيرة للشركات العالمية القطاع الوطني، و تخرج الصناعة الجزائرية من السوق و هذا لقدرة الشركات العالمية على الدعاية و تحمل الخسائر الانتقالية و من ثم فرض نفسها في السوق و هو ما يستدعي وضع قواعد تحديد مجالات الاستثمار مع التقيد باتفاقيات منظمة التجارة العالمية و هو تحد كبير

و تجدر الإشارة إلى أنه ليس بالضرورة وقوع كافة التدابير الوطنية الخاصة بالاستثمار في منطقة التحريم، إذ تقتصر في الغالب على تلك التي تحدث آثار مقيدة أو مشوهة للتجارة و بالتالي

---

[1] : هيئة الأمم المتحدة للتجارة التنمية، دليل الأعمال إلى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، أمانة الكمونولث، رمكز التجارة الدولية، 1995ص: 206.

فإن المبادئ الأساسية للجات في مجال الاستثمار و المتعلقة بمبادئ المعاملة الوطنية و خطر القيود الجمركية و مراعاة أوضاع بعض الدول بإقرار استثناءات محددة و من ثم مبدأ الشفافية كانت موضوع اهتمام اتفاق إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة مستهدفة إنشاء نظام فعال يحدد طبيعة الالتزامات الواقعة على عاتق الدول المعنية من حيث نطاق الالتزام و محله و استثناءاته و رغم صرامة ما ذهبت إليه الاتفاقية في مجال الاستثمار نجد هناك استثناءات بعضها شامل لكل الدول و الأخر محدود لبعضها و لكن كل ذلك تحت مظلة الاتفاقية ذاتها، في المؤتمر الوزاري الذي أنعقد بالدوحة من 09 إلى 14 نوفمبر 2001 تم الأخذ بعين الاعتبار اقتراحات الدول الأقل نمو بتمديد الفترة الانتقالية الخاصة بتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة لمدة أكبر م خمس سنوات و كذلك التخفيف من الشروط الخاصة بهذا الموضوع[1].

الفرع الثاني: آفاق انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

إن مشاركة الجزائر في معظم الدورات لاتفاقية "GATT" بما في ذلك حضور ـها في دورة الأوروجواي بصفتها عضوا ملاحظ إلى جانب مصادقتها على العقد النهائي في مراكش لهو دليل على نيتها الصريحة في الانضمام بغية تحقيق انفتاح أكثر على التجارة العالمية و الاستفادة منها، فاتصال الجزائر المستقلة بالمنظمة العالمية للتجارة (OMC) جرى سنة 1987 في إطار الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة و لكن الاتصال الفعلي لم يتم إلا في سنة 1996 بعد جولة الأوروغواي و إنشاء المنظمة العالمية للتجارة، هذه الأخيرة ورثت الجات و جميع نتائج جولة الأوروغواي منذ بداية عام 1995 و أصبحت الإطار المؤسسي المشترك لسير العلاقات التجارية فيما بين أعضائها في المسائل المتعلقة بالاتفاقيات و الأدوات القانونية المقترنة بها و تتعاون المنظمة مع صندوق النقد الدولي و البنك الدولي من أجل تحقيق اكبر قدر من التنسيق في وضع السياسة الاقتصادية العالمية و بالتالي فإن تخفيف الحواجز و القيود الجمركية و إزالة العقبات التي تحد من النمو و التبادل التجاري و الخدمات و تدفق الاستثمارات يفتح آفاق جديدة للتعاون الاقتصادي بين الدول كما يطرح تحديات كبيرة أمام الجزائر و باقي الدول النامية.

[1] : بعلوج بولعيد، مرجع سابق ص: 09.

فانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يفتح آفاق جديدة للاقتصاد الجزائري و من تم يجب عليها أن تقوم بالعديد من الإجراءات التي تسمح لها بتحقيق التنمية و تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة و يمكن حصرها فيما يلي:[2]

- يجب الاعتماد أولا على الموارد الداخلية و تعبئة الإدخارات و توزيع أعباء و مكتسبات التنمية الوطنية بصورة عادلة.
- محاولة الاستفادة من التسهيلات الخاصة بالدول النامية في قوانين منظمة التجارة الدولية في إطار دعم الصادرات و بتخفيض الواردات و اتفاق الاستثمار المتصل بالتجارة
- توفير مناخ ملائم للاستثمارات لتشجيع الشراكة مع المتعاملين الأجانب
- العمل داخل المنظمة و المنظمات الدولية لذليل العقبات التي تواجه الدول النامية عند تطبيق القوانين الخاصة بها و العمل على إيجاد هيئة دولية تتكفل بالاستثمارات
- تطوير تنمية الموارد البشرية و مجال التكوين و تشجيع البحث العلمي و خاصة التطبيقي منه
- إن قوانين المنظمة العالمية للتجارة ليست ثابتة و بإمكان الدول النامية أن تجعلها مناسبة لضروفها الاقتصادية بغية التغلب على الصعوبات في مجال الاستثمار
- الاستمرار في تعديل و تكييف المنظومة القانونية و التشريعية بما يتلاءم مع مقتضيات الانضمام و مواصلة الجهود لإصلاح المنظومة المصرفة و الجبائية و الجمركية
- العمل على مراجعة السياسات الاقتصادية اللازمة لتشجيع الاستثمار المحلي و الأجنبي و تطوير الهياكل الإنتاجية
- تطوير السوق المالية من خلال توفير و تنويع منتجاته حتى يتمكن من استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

و تبعا لهذه الإجراءات المتبعة يمكن أن يعود إيجابيا انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بسبب توفر مناخ مناسب للاستثمار بفضل احترام الجزائر للشروط المدرجة في عملية الانضمام من احترام و حماية الملكية الفكرية و الصناعية ذلك أن النظام غير الفعال لحماية هذه الحقوق يؤدي إلى ارتفاع تكاليف المستثمرين الأجانب الخاصة بحماية مختلف العلامات التجارية و الصناعية و براءة الاختراع.

---

[2] بعلوج بولعيد، مرجع سابق، ص: 11-12

خاتمة الفصل:

رغم ما توفره اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية من آثار ايجابية على الاقتصاديات المغاربية المتوسطية و المتمثلة على وجه الخصوص في التزام هذه الأخيرة بتعزيز و تشجيع النهج الإصلاحي الذي باشرته من أجل إعادة تأهيل نسيجها الصناعي و جعله أكثر تنافسية وجلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية و الاستفادة من الدعم المال و الفني الأوروبي، إلا أنه من خلال دراسة هذا الفصل اتضح أن هناك ضعف في الاستثمار الأوروبية المباشرة، حيث أن دول المغرب العربي الشريكة لم تستطيع لفت انتباه المستثمرين الأوروبيين إليها الذين كانوا مهتمين بالاستثمار في مناطق أخرى تعد في نظرهم أكثر جاذبية مثل الدول الأوروبية المتوسطية المنظمة حديثا إلى السوق الأوروبية المشتركة، حيث لم تتلقى دول المغرب العربي من الاستثمارات الواردة من دول المجموعة الأوروبية سوى 5.314 مليار أورو و خلال الفترة 1995-2003 مقابل 84.587 مليار أورو للدول المنضمة حديثا إلى الإتحاد الأوروبي.

و بقدر ما تعين على الإتحاد الأوروبي زيادة مساعدته الجزائر، بقدر ما يتعين على الجزائر عدم الاعتماد و انتظار ما قدمه الطرف الأوروبي فبإمكان الجزائر أن تستفيد من التجربة المغربية وتعمل على تحويل ديونها إلى استثمارات، و بالرغم من الآثار السلبية المحتمل وقوعها نتيجة دخول اتفاقيات الشراكة الأوروبية الجزائرية حيز التنفيذ على التوازنات الاقتصادية الكلية في المدى القصير، يبقى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر هو الوحيد الذي سيخفف من هذه الآثار السلبية الأمر الذي يحث الجزائر على القيام بجملة من الإجراءات (السياسات المرفقة) تساعدها على خلق المناخ المناسب لتدفق الاستثمارات الأوروبية المباشرة.

الخاتمة العامة

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1- المصادر باللغة العربية:

اولا:الكتب

1. إبراهيم محمد الفار"اقتصاديات المشروعات المشتركة"، دار النهضة العربية، القاهرة1995.
2. أحمد عبد الرحمن أحمد"مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية"، دار المريخ للنشر و التوزيع، الرياض1994.
3. أحمد هني،اقتصادا لجزائر المستقلة، الجزائر،ط:2، ديوان المطبوعات الجامعية،1993.
4. أدريانو بينيايون، ترجمة: جعفر علي حسين السوداني"العولمة نقيض التنمية، دور الشركات غير وطنية في تهميش البلدان النامية من خلال الاستثمارات الأجنبية، دار الحكمة، بغداد2002.
5. أسامة المجدوب،" العولمة والإقليمية : مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية "،الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، الطبعة الثانية ،2001.
6. إسماعيل العربي"فصول في العلاقات الدولية"، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990.
7. بوزيدي عبد المجيد تسعينات الاقتصاد الجزائري، الموفم للنشر، الجزائر، 1999.
8. جيل برتان"الاستثمار الدولي"، ترجمة مقلد علي، منشورات عويدات، ط2، بيروت1982.
9. حامد عبد المجيد دراز"السياسات المالية"الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر1999.
10. رعد حسن الصرن"أساسيات في التجارة الدولية المعاصرة"، مدخل تنظمي، تكامل تحليلي، دار الرضا للنشر، ج2، ط2، سوريا، شباط2001،ص223.
11. سعيفان سمير، مقالات في الاقتصاد و الإدارة في سوريا، الطبعة الأولى، مطبعة اليازجي، دار النشر القرن 21، دمشق- سوريا-، كانون الثاني، 2000.
12. سليمان مولاي"السوق العربية المشتركة في عصر العولمة"، مكتبة مدبولي-6-طلعت حرب القاهرة، مصر، ط1، 1999.
13. صبح محمود، "التحليل المالي و الاقتصادي للأسواق المالية ،ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة الثالثة ،جمهورية مصر ،2000 .
14. ضياء مجيد الموسوي"العولمة و اقتصاد السوق الحر"، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية-بن عكنون-الجزائر2003.
15. طارق عبد العال حمادة"اندماج و خصخصة البنوك"، الدار الجامعية، الاسكندرية2001.
16. طاهر حيدر جردان"مبادئ الاستثمار"ن المستقبل للنشر و التوزيع، مصر1997.
17. عبد السلام أبو قحف"إدارة الأعمال الدولية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر سنة؟.
18. عبد السلام أبو قحف"اقتصاديات الإدارة و الاستثمار"، الدار الجامعية1992.

19. عبد السلام أبو قحف"اقتصاديات الاستثمار الدولي"، المكتب العربي الحديث، الأزاريطية، السكندرية، ط2.1991.

20. عبد السلام أبو قحف"اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي"، دار الجامعة الجديدة2003.

21. عبد السلام أبو قحف"نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر1989.

22. عبد اللطيف بن اشنهو ، " عصرنة الجزائر حصيلة وأفاق 1999 – 2009 " دار النشر ALPHA Design ، فيفري 2004 ،

23. علبوش قربوع كمال ، قانون الاستثمار في الجزائر ،ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية ، الجزائر ،طبعة أكتوبر 1999.

24. فتح الله ولعلو، الاقتصاد العربي و المجموعة الأوروبية، طبع و توزيع دار النشر المغربية، 1983.

25. فتح الله ولعو، المشروع المغربي و الشراكة الأورو– متوسطية، دار تو بقال للنشر، المغرب، 1997.

26. فريد النجار"الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي"، مؤسسة شباب الجامعة2000.

27. قادري عبد العزيز، "الاستثمارات الدولية"، دار هومه، الجزائر2004.

28. محمد بلقلسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية و السياسية الجزائر: مطبعة دحلب 1993.

29. محمد بوعيشة"التكامل و التنازع و العلاقات الدولة الراهنة"، دراسة المفاهيم و النظريات، دار المكتبة الوطنية، بنغازي، ط1، ليبيا1999.

30. محمد صبح"القرارات المالية الإستراتيجية"، دار النهضة العربية، القاهرة1996.

31. محمد عبد الله مصطفى و آخرون، الإصلاحات الاقتصادية و سياسات الخوصصة للبلدان العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.

32. ميرونوف، أ.أ، ترجمة علي تقي عبد الحسن-القزويني"الأطروحات الخاصة بتطوير الشركات المتعددة الجنسيات"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر1983.

33. النجار سعيد، "نحو استراتيجيه قومية للإصلاح الاقتصادي"، دار الشروق، الطبعة الأولى، القاهرة مصر 1991.

34. النجار سعيد، سياسات الاستثمار في البلاد العربية، القضايا الأساسية، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي و الاجتماعي، صندوق النقد العربي- الكويت- 11-13 ديسمبر 1989.

35. هاني حبيب، "الشراكة الأورو- متوسطية ما لها و ما عليها"، وجهة نظر غربية، الدار الوطنية للنشر و التوزيع، سوريا، 2003،

36. هيكل عبد العزيز فهمي"موسوعة المصطلحات الاقتصادية و الإحصائية"، دار النهضة العربية، بيروت، ط1985.

37. اليحياوي يحي"العولمة: أية عولمة؟"إفريقيا الشرق، المغرب1999.

ثانيا:الرسائل و الأطروحات الجامعية(دراسات غير منشورة)

38. بومدين حسين"مزايا و تكاليف اتفاقيات التعاون الأورو متوسطية"، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلو م الاقتصادية و التجارية و التسيير، جامعة تلمسان2003.

39. عبد القادر بابا، "سياسة الاستثمارات في الجزائر و تحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004.

40. عبد القادر ناصور"الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الجزائر حوافز و آفاق" ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، جامعة تلمسان، العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية2005.

41. قويدري محمد"تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر2005.

42. ميموني سمير، "الشراكة الاورو-متوسطية بين الطموحات و الواقع-مع دراسة اتفاقية الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي،مذكرة ماجستير،المدرسة العليا للتجارة ،2006.

ثالثا:الدوريات و المجلات

43. أحمد باشي، "الآثار المحتملة لإتفاق الشراكة الأورو-متوسطية على الاقتصاد الجزائري" مجلة علوم الاقتصاد و علوم التسييرو التجارة، جامعة الجزائر، ع: 10، 2004.

44. اسماعيل شعباني،"محتوى الشراكة الارو- عربية"، مجلة العلوم التجارية، المعهد الوطني للتجارة،عدد رقم01، 2002.

45. بادما مالامبالي و كارل.ب.سوفانت"الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية"، مجلة التمويل و التنمية، المجلد36، ع1، مارس1999.

46. بلالطة مبارك، "الاستثمارات السياحية في الجزائر" مجلة دراسات في العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة الجزائر، العدد: 05، السنة 2003-2004.

47. جويل برغسمان، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية، الإنجازات و المشكلات، مجلة التمويل و التنمية، العدد 1، المجلد 33، مارس 1996.

48. حافظ حليف، تقوم اتفاقيات الشراكة العربية الخاصة بالقطاع الزراعي و الدروس المستفادة، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 1999.

49. حسن عبد المطلب الأسرج"سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية"، بنك الكويت الصناعي، عدد83.ديسمبر2005.

50. دربال عبد القادر، زايري بلقاسم"تأثير الشراكة الأورو متوسطية على اداء و تاهيل القطاع الصناعي، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة عنابة، ع1، 2002.

51. زايري بلقاسم، "السياسات المرفقة لنجاح منطقة التبادل الحر بين الإتحاد الأوروبي و الجزائر"، مجلى اقتصاديا شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، عدد: 03، ديسمبر 2005

52. زعباط عبد الحميد، الشراكة الأورو- متوسطية و أثرها على الاقتصاد الجزائري، مجلة شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد الأول 2004،

53. سرمد كوكب الجميل"الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية"، سلسلة دراسات معاصرة، مركز الدراسات الاقتصادية، جامعة الموصل، ع2001.1.

54. صالح صالحي "التحديات المستقبلية للاقتصاديات المغاربية في مجال الشراكة مع الإتحاد الأوروبي" مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 2، 2003، جامعة سطيف.

55. صالحي صالح، أساليب تنمية المشروعات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري ، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، سطيف-الجزائر رقم 2001.03.

56. عبد المجيد زعباط"نظريات التجارة الدولية و محدوديتها"، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة جامعة الجزائر، ع10ن 2004.

57. علي همال، فطيمة حفيظ، " آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الأورو- متوسطي" ، مجلة الاقتصاد و المناجمنت، جامعة تلمسان، الجزائر، عدد 04، مارس 2005.

58. عماري عمار "الاقتصاد الجزائري، الماضي القريب و استشراف المستقبل" مجلة العلوم الإنسانية عدد14، قسنطينة، ديسمبر 2000.

59. عياش قويدر، ابراهيم عبد الله، "آثار انظمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل و التشاؤم"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد الثاني، ماي 2005.

60. كمال مرداوي"مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر و التدخل الحكومي"ن مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، دار الهدى، ع17، جوان2002.

61. كورتال فريد، " الفقر مسبباته، آثاره و سبل الحد منه....حالة الجزائر"، مجلة الاقتصاد و المناجمنت، الفقر و التعاون كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، عدد: 02 مارس 2003.

62. محفوظ جبارة، " فرص الاستثمار في رؤوس الموال الجزائرية"، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 01، 2002، جامعة سطيف .

63. مشتاق باركر"الاستثمار الأجنبي المباشر و تجربة الشرق الوسط"، المجلة السعودية، مركز النشر الاقتصادي، الرياض، ع9، 1990.

64. منصوري زين ،واقع وأفاق سياسة الاستثمار في الجزائر "مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ،جامعة شلف (الجزائر).العدد الثاني ،ماي 2005.

65. الناصر عيسى، مشكلة الفقر في الجزائر، مجلة الاقتصاد و المناجمنت- الفقر و التعاون- كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، العدد 02-مارس 2003.

66. يوسفي محمد"مضمون أحكام الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار المؤرخ في 20اوت 2001 ومدى قدرته على تشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية" مجلة إدارة العدد 1-2002 ،مجلة المدرسة الوطنية للادارة، الجزائر .

رابعا:المؤتمرات،الندوات،الملتقيات و التقارير

67. إحصائيات المركز الوطني للإعلام للجمارك الجزائرية (CNIS) حول التجارة الخارجية الجزائرية

68. إحصائيات وزارة الطاقة، الجزائر، 2001

69. بعلوج بولعيد ، " المنظمة العالمية للتجارة والاستثمارات " ، الملتقى الوطني الاول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد ، جامعة ورقلة ، 22-23 افريل 2003 .

70. بنك الجزائر: التقرير السنوي، 1999.

71. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، بيانات تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2002.

72. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، بيانات تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2003.

73. نشام فاروق، الاستثمارات العربية: واقعها و آفاقها في ظل النظام العالمي الجديد، مؤتمر الاستثمارات و التمويل: تطوير الإدارة العربية لجذب الاستثمار، المنطقة العربية للعلوم الادارية، شرم الشيخ، مصر 5-8-ديسمبر 2004.

74. قدي عبد المجيد ، الجزائر ومسار برشلونة ، الندوة الدولية حول الاندماج العربي كآلية لتفعيل الشراكة الأورو- عربية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، أيام 8/9/ماي/2004.

75. قدي عبد المجيد، "المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المناخ الاستثماري"، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التنمية، جامعة الأغواط 09/08 أفريل 2002.

76. قويدري محمد "أثر تطوير مناخ الاستثمار على استقطاب رأس المال الأجنبي"، الملتقى الوطن الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة ورقلة، 22-23-أفريل 2003.

77. كرمالي عبد الوهاب (محافظ بنك الجزائر)، " التطور الاقتصادي و النقدي في الجزائر"، بنك الجزائر، مداخلة أمام المجلس الشعبي الوطني06 نوفمبر2000.

78. لكصاسي محمد (محافظ بنك الجزائر) " التطورات الاقتصادية و النقدية في الجزائر سنة 2003"، بنك الجزائر. مداخلة أمام المجلس الشعبي الوطني، .

79. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير الاستثمار في الدول العربية 1997، الكويت.

80. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005،الكويت، يونيو 2006.

81. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2005.

82. مجلس الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (UNCTAD) ، تقرير الاستثمار العالمي، 2000.

83. المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي"الاستثمارات في المنشآت القاعدية و دور الأوساط الاجتماعية و الاقتصادية في تشييد الفضاء الأورو متوسطي"، القمة الرابعة الأورو متوسطية للمجالس الاقتصادية و الاجتماعية و المهيآت المماثلة، لشبونة، سبتبر 1998

84. المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004، جويلية 2005.

85. مرداوي كمال، "الاستثمار الأجنبي المباشر وواقع سياسات تهيئة الاستثمار في الجزائر"، ملتقى دولي حول السياسات الاقتصادية، واقع و آفاق، جامعة تلمسان- الجزائر- يومي 29-2004/11/30.

86. المعهد الوطني للإحصاء، تونس، 2003.

87. منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، 2003.

88. منشورات الوكالة الوطنية لتظوير الاستثمارات (ANDI)، 2004

89. النشاشبي كريم و باتريشيا الونزو-جامو، استيفانيا بازونيالان فيليره نيكولا فرمبوزا، سباستيان، الجزائر تحقيق الاستقرار و التحول الى اقتصاد السوق(دراسة خاصة) ، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1988.

90. الهاشمي جعبوب (وزير الصناعة)، "الصناعة الوطنية، وضعيتها و آفاقها المستقبلية" ، جانفي 2004.

91. هيئة الأمم المتحدة للتجارةو التنمية، دليل الأعمال إلى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، أمانة الكمونولت، رمكز التجارة الدولية، 1995ص

92. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) ، منشورات خاصة، أوت 2002.

93. يحي برويقات ، بوطيبة فيصل ، "سياسة تحويل الدين الخارجي " المؤتمر الدولي حول السياسات الاقتصادية ، جامعة تلمسان، يومي 29-2004/11/30.

خامسا:القوانين، المراسيم والجرائد الرسمية

94. المادة 03 من قانون رقم 66-277، و المادة 20 من الأمر رقم 66-284 المؤرخ في 17 جمادى الأولى 1326 الموافق لـ: 1966/09/15 المتضمن قانون الاستثمار.

95. قانون رقم 63-277 الصادر في 1963/07/26 المتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد 63، الموافق لـ:1963/08/02.

96. الأمر رقم 66-277 المؤرخ في 1966/09/15 المتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية 1965.

97. قانون رقم 82-13 المؤرخ في 1982/09/28 المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد و سيرها.

98. القانون رقم 86-14 المؤرخ في 1986/08/19، المتعلق بمجال تنقيب و البحث عن المحروقات و استغلالها و نقلها بالأنابيب، الجريدة الر سمية، العدد 35ن الصادر في 1986/08/21.

2- المصادر باللغة الأجنبية

A- Ouvrages:

109. Ahmed BOUYACOUB, « Les investissements étrangers en Algérie 1990-1996, quelles perspectives ? » , Annuaire de la Afrique du nord tonne XXXV, 1996, CNRS ; édition Paris 1998.

110. Alain Samuelson, économie internationale contemporaine aspect réel et monetaires, ED.OPV, Paris1990.

111. Balta Paul, Méditérrnée: Défis y enjeux, l'harmattan, Paris,2000.

112. Battiau Michel, "Le commerce international e marketing de l'Europe occidentale" édition Nathon, Paris, 1994.

113. BENBITOUR Ahmed, « l'Algérie au troisième millénaire : défis et potentialité », édition Marinoor ; le reedition Algérie, 1998.

114. Benissada Hocine, Algérie de la planification socialiste à l'économie de marché, ENAG édition, Alger, 2004.

115. Bernard Bonnin," l'entreprise multinationale et l'état" éd. Etudes vivantes, France,1984.

116. C.Michalet, la s2duction des nations ou comment attirer les investissement, éd, Economica, Paris1999.

117. DAHMANI Ahmed, L'Algérie à l'épreuve: Economie politique des référons Edition Kasba, Alger 1999.

118. Denis-Tersens et Jean-luc bricont, "investissement international". Edition: armand colin, Paris,1996.

119. Hood.N, "Multinational enterprise and the global economy", woknigham, Addison-wasley.1993.

120. Jean Pierre bibeau, introduction à l'économie internationale, les accordes d'intégration, Edg.morin, Paris.2000.

121. MICHALET Charles; Albert, "Ou est ce la mondialisation ?" , la découverte- doche,coll- Essais, Paris, 2004

122. Mucchielli.J.L, Sollogoub.M"L'échange internationale fondements théorique, et analyse empirique", Economica, Paris.1981.

123. Pierre Jacqumot, La firme multinationale, une introduction économique, Economica, France1990.

124. Peyard.J "gestion financière internationale, Ed, Vuibert, Paris,1995.

125. Sadi Nacer-Eddine, la privatisation des entreprises publiques en Algérie: objet modalités et en jeux, office des publications universitaires, Alger2005.

B- Revues ,colloques,séminaires et conférences :

126. Abdelhak Lamir ,les plans du redessement concepts et méthodes et conduites par les entreprises Algériennes, revue des sciences commerciales et de gestion ,Ecole supérieure de commerce d' Alger,n°03,AVR 2004,p106

127. Chambnre Algérienne du commerce et de industrie (CACI), Mutations, revue pu plié par la (CACI), N°39, Jan 2002.

128. CHERIF Chakib, Conférence à : bilan de stabilisation économique en Algérie, (1994- 1998), de poste graduation, spécialité Analyse économique, 2005-2006.

129. E.CHerif Chakib, Programme d'agistment structurale et résultat socio-économique en Algérie.In revue, sciences humaines, 18.Dec 2002.

130. John, Dunming and John.R, Dilayard, to word general parading of foreing direct and foreing portfolio, investment transnational corporation, vol.8.n°: 1.April1999.

131. Keddi Abd Elmadjid,"L'économie Algérienne et le partenariat étranger hors de secteur de L'hydrocarbures"revue trimestrielle publiée et éditée par L'I.N.P.S,N° 02,année 2003.

132. L'article N°01du décret exécutif N°02-314 du 14/10/2002 modifiant et complétant le décret N° 01-

133. M. Belattafet et B Arhab, Le partenariat euro-med et les accords d'associations des pays du Maghreb avec l'UE, colloque international, université de Tlemcen, 21-22/oct/2003.

134. Mira Wilkins, Two literatures, two story lines: is a general parading of.

C- Rapports,documents de travail et études :

135. Andrew. Harison et autres, business internationale et mondialisation Une nouvelle européenne ED de block paris.2004.

136. Banque d'Algérie, évolution de la dette (1990-200), in liberté économie, N°111, du 14. au 20-02-2001.

137. Centre de recherche de faculté-Jean Monnet universite, Paris sud: investissement directe etraner.ED Economica1998.

138. CHERIF Chakib, l'inévitable rééchelonnement de la dette en Algérie, Annale marocaines,1995.

139. CNES (1999), Rapport préliminaire sur les effets économiques et sociaux du Programme d'ajustement structurel, Conseil National Economique et Social , Alger.

140. CNES, Rapport prés liminaire sur les effets économiques et socio des programmes d 'agisstement structural, conseil national économique et sociale, Alger, 1998.

141. Commission Européenne (1976), Accord de coopération entre l'Algérie et la CEE, Office des publications Officielles des Communautés Européennes, Luxembourg.

142. Commission européenne (2004), Algérie : document de stratégie 2004-2006 et programme indicatif nationa2005-2006, Bruxelles.

143. Commission Européenne, Algérie : Document de stratégie, 2002-2006 et programme indicatif national 2002-2004, Bruxel, 2001.

144. Commission européenne, Rapport annuel de programme MEDA 2000, 2000.

145. Commission Européenne, Union Européenne- Maghreb : 25 ans de coopération 1996-2001,publication spéciale éditée par la Délégation de la commission Européenne au Royaume du Maroc,Rabat ,2002.

146. document sur, Accor Euro-Méditéranéen entre la communauté européenne et ses états membres d'une partie et la république Algérienne démocratique Algérienne et Populaire d'autre senat N° 948, 27 juin 2003.

147. Georges Jean, "le droit de partenariat économique euro-méditerranéenne", français charollots, "Euro-méditérranéen:1995- 1999. Premier bilan du partenariat" publié sud-FMES-stramed Paris, 2000 .

148. Larabi Jaidi et Fouad Zaim, L'industrie Marocaine face au défi du libre échange, enjeux, rôles des acteurs et contraintes de financement, économie du Maghreb, l'impératif du Barcelone, S/D du Abd el khader Sid Ahmed, CNRS, 1998.

149. Ministère des finances, Accord d'association avec l'union européenne, « Contenu et impact », les impacts périvisibles de l'accord d'association avec l'UE sur le budget de l'état et le niveau de la protection tarifaire en Algérie, 2005.

150. OCDE, "Définition de référence détaillés des investissements internationaux, Paris, 1992.

151. OCDE, Seconde edition of the detailes ben chamak of foreing direct investissement, Paris, 1992.

152. ONS, Rétrospectives statistiques 1970-2002 , office national des statistiques, Alger, 2005.

153. RADWAN Samir et REIFFERS Jean-Louis , Le Partenariat Euro –Méditerranéen , 10 ans Après Barcelone :Acquis Et

Perspectives , Forum Euro-Méditéranéen des Instituts économiques –FEMISE-,Marseille.Février 2005.

154. Rygman. A, Inside the multinationals, New york.1981.

155. Rygman. A, Inside the multinationals, New york.1981.

156. Service de chef de gouvernement, Agence de promotion de soutien et de suivi des investissement, Divion guichet unique, notes sur les intentions d'investissement, bilan cumulé du 13/11/1993 au 31/12/2001

157. UNCTAD, World investement, Rapport 2003, http/UNCTAD.org

158. UNCTADm wort investment Repot2000, united nations, New York and Geneva.2000.

قائمة الجداول والأشكال

أولا: فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	بعض التوجيهات (OECD) لمؤسسات متعددة الجنسيات	32
02	بعض إسهامات الشركات متعددة الجنسيات في التنمية الشاملة في الدول النامية	33 - 34
03	المخططات الاقتصادية المطبقة في الجزائر خلال الفترة 1966- 1977	44
04	نمو الناتج الداخلي الخام من حيث النسبة خلال الفترة 1985 - 1988	67
05	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والقطاعات الرئيسية في الجزائر 1985-90	68
06	بعض المؤشرات الاقتصادية والمالية الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1984-1990	96
07	بعض المؤشرات الاقتصادية والمالية الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1995- 2001	77
08	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1967 - 2002	78
09	بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2002 - 2004	82
10	يوضح هيكل الصادرات خلال فترة 2002 - 2003	83
11	يوضح الموجودات الصافية لدى بنك الجزائر والبنوك التجارية خلال 1998 - 1999	85
12	الهيئات والإدارات المشكلة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	103
13	ملفات الاستثمار المعتمدة من 1990/09/08 الى 1993/10/13	108
14	بيعة المشروعات الاستثمارية المباشرة في الجزائر	109
15	المشاريع المصرح بها في إطار الشراكة والاستثمار الأجنبي المباشر ما بين 1993 - 2001	110
16	حجم الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة 1985 - 2001	111
17	يوضح التوزيع الجغرافي للمشاريع المصرح بها خلال 1993 - 2001	111
18	توزيع المشاريع الاستثمارية حسب القطاعات 1993 - 2001	112
19	التوزيع الجغرافي للمشاريع الاستثمارية المصرح بها خلال 2002- 2003	113
20	أهم عشر دول مستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2002- 2003	113
21	عمليات بالشراكة	118
22	تطور إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة 1996- 2000	119
23	مؤشر أداء القطر في جذب الاستثمار الأجنبي	124
24	مؤشر إمكانات القطر في جذب الاستثمار الأجنبي	125
25	تقاطع مؤشري أداء وإمكانات القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر	126
26	مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر لعام 2006	128